إدارة
الأزمات الدولية







تأليف

الدكتور إيـاد ضاري محمد الجبوري

إدارة الأزمات الدولية

الطبعـة الأولـى

1436هـ - 2016م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2015/4/1798)

رقم التصنيف:

327.16

المؤلف ومن في حكمه:

إياد ضاري الجبوري

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

إدارة الأزمات الدولية

الواصفات:

/العلاقات الدولية//إدارة الأزمات/

ISBN :978-9957-590-47-5

إدارة الأزمات الدولية

تأليـف

الدكتور إياد ضاري محمد الجبوري

1436هـ - 2016م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ)

صدق اللـه العلي العظيم

سورة القلم/الآية (1)

الإهــداء

إلى روحي والدي ووالدتي رحمهما الـلـه تعالى

اسأله عز وجل وباسمه العظيم

ونبي الرحمة محمد بن عبد الـلـه (صلى الـلـه عليه وآله وسلم) وآله الطيبين الطاهرين (عليهم السلام أجمعين) أن يغفر لهما ويرحمهما برحمته الواسعة ويسكنهما فسيح جناته وجميع المؤمنين

انه سميع مجيب

إلى زوجتي وأولادي

اهدي هذا الجهد المتواضع

المقدمة

يؤثر هيكل النظام الدولي في إدارة وحداته للازمات الدولية من حيث التأثير في أدوات إدارتها ونتائجها، كما يتأثر النظام الدولي ذاته بالطريقة التي تدار بها الأزمات الدولية خاصة من جانب القوى العظمى- من حيث استقراره أو حدوث تغيرات طفيفة أو عميقة فيه، إلى حد حدوث تحول كامل فيه ليتخذ شكلاً آخر من أشكال القطبية الدولية ومن خلال متغيرات ثلاثة هي التحيزات الدولية، وساحة الصراع الدولي، والقيم الدولية تقدم هذه الدراسة تحليلاً مقارنا لإدارة الأزمة الدولية في ظل بنية النظام الدولي المختلفة (القطبية التعددية والثنائية والأحادية)، ولفهم الكيفية التي تدار بها الأزمة الدولية وفقاً لكل نمط من هذه الأنماط البنيوية، وكذا لفهم سلوك الدول الكبرى وإدراكها لحدود تأثير المتغير الدولي أثناء الأزمات الدولية.

يُعد النظام الدولي واحداً من المحددات الرئيسية المؤثرة على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى، فحرية الحركة التي تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على هيكل النظام الدولي, أو طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول.

فهيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي، ومنظومة القيم التي يتبناها, وسياسة منظماته السياسية والاقتصادية والإنسانية, وأولويات الدول الفاعلة في قيادته وتوجهاتها السياسية نحو الدول الصغيرة, تعد من العوامل المؤثرة في إدارة السياسات الداخلية لأغلب الدول محدودة القوة.

وقد تعاظم الدور الذي تقوم به العوامل الخارجية, بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم في الحقبة الأخيرة, لاسيما مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث تبدل شكل النظام السياسي الدولي، من نظام يقوم على الثنائية القطبية إلى نظام أحادي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وأعقب ذلك تغير في المواضيع والقضايا محل اهتمام النظام الدولي الجديد, وفي إطاره ــ أيضًا

ـ حلت الصراعات القائمة على أساس ديني وحضاري بين بعض الجماعات الإسلامية من جهة, والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة ثانية, حلت محل الصراع الإيديولوجي أثناء الحرب الباردة, وتوجهت الدول الغربية بعد أحداث 11 أيلول 2001 إلى تغيير واقع العالم الإسلامي في النواحي الفكرية والثقافية والسياسية, من خلال العديد من الوسائل والأدوات السلمية والعسكرية.

في الفصل الأول تم توزيعه على ثلاثة مباحث, تشكل منها على مطلبين أو ثلاثة, فجاء المبحث الأول عن (مفهوم النظام الدولي وتطوره) بينما تناول الثاني (تطور النظام الدولي الجديد)، أما الثالث, فكان حول (مفهوم الأزمة الدولية وإدارتها).

أما الفصل الثاني, فقد جاء على ثلاثة مباحث أيضا, فكان الأول من المباحث حول (**إدارة الأزمات الدّوليّة وهيكل النظام الدّوليّ**), والثاني عن (**إدارة الأزمات الدولية في القطبية الأحادية**). والثالث على (**أهداف إستراتيجية مكافحة الإرهاب**).

وقد تتضمن الفصل الثالث ثلاثة مباحث, تعنون المبحث الأول (**النظام السياسي الدستوري الأمريكي: نبذة مختصرة**)، أما المبحث الثاني فقد تناول (**إدارة الإرهاب والأزمات الدولية في عهد إدارة الرئيس بوش الابن**), أما المبحث الثالث فقد تناول (**إدارة الإرهاب والأزمات الدولية في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما**).

الفصل الأول

النظام الدولي وإدارة الأزمة

الإطار المفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي وتطوره

المبحث الثاني: تطور النظام الدولي

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد

المطلب الثاني: شكل النظام الجديد

المبحث الثالث: مفهوم الأزمة الدولية وإدارتها

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الدولية

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمة الدولية

أثار مصطلح النظام الدولي غموضاً وإلتباساً لدى أغلب الباحثين، لأختلاف وجهات النظر حول مداخل دراسته، فالسياسيين نظروا له بمنظار سياسي، والقوانين بمنظار قانوني وأصحاب علم الاجتماع نظروا له من خلال رؤية اجتماعية وعوداً على بدء لابد من تناول مفهوم النظام بشكل تجريدي ثم إجرائي وصولاً لمصطلح النظام الدولي.

وكذا الحال بالنسبة للأزمة الدولية. لذلك أنطوى الفصل على مبحثين رئيسين هما:

المبحث الأول : مفهوم النظام الدولي

كلمة نظام هي ترجمة لكلمة Order الإنجليزية المشتقة من الكلمة اللاتينية Order بمعنى خط مستقيم ونظام. والكلمة مبهمة للغاية تعني مثلا الترتيب المنظم والمتواتر و هرم السلطة والقوة الذي يتم بمقتضاه تطبيق أحكام بعينها وفرضها و الالتزام بالقانون و الدرجة أو الطبقة أو المرتبة أو نوع أو طراز .ولكن الكلمة أيضا مرادفة لكلمة Motiod و System كما في عبارة The order of nature أو The order of tings بمعنى نظام الطبيعة (أو سنن الطبيعة)، فالكلمة تشير من ثم إلى مجموعة من القوانين والمفاهيم والسنن التي تتسم بقدر معقول من الثبات عبر مرحلة زمنية طويلة نسبيا، يتحرك الواقع بمقتضاها ولا يمكن فهمها بدونه، فهي مصدر هوية النظام جوهره وتعبير عنها في آن واحد. ولذا، فإن جوهر النظام العالمي هو مجموعة القوانين والقيم الكامنة التي تفسر حركة هذا النظام وسلوك القائمين وأولوياتهم واختياراتهم وتوقعاتهم. أخلاقيات الإجراءات يقول دعاة النظام العالمي الجديد إن ما يدعو إليه النظام هو شكل من أشكال تبسيط العلاقات وتجاوز العقد التاريخية والنفسية والنظر للعالم باعتباره وحدة متجانسة واحدة. [1]

(1)د.عبد الوهاب ألمسيري, النظام العالمي الجديد: عولمة الالتفاف بدلاً من, مجلة المعرفة, ع46,نيسان-آيار1999.

نظام في الإنجليزية يقابلها Order وفي الفرنسية Ordre كما إنه يقابلها أيضاً في الإنجليزية System وفي الفرنسية Systeme.والفرق بين الاثنين إن الSystem هو نظام تشغيل تجربة علمية أو تقنية أو نظام له أجزاء في حالة تفاعل وترابط.وأيضا هو العمل على فهم وتحليل السياسات الخارجية للدول وحركة السياسة الدولية من خلال الأخذ والعطاء ودراسة التفاعلات بين النظام ومحيطه.

أما الOrder فهو العمل المنظم ,وهو وظيفة النظام بالإسهام في تحديد القواعد والقيم التي تحكم عمل المنتظم الSystem.[1]

أما عناصر النظام فيتكون أي نظام من مدخلات Inputs وعمليات (أنشطة Processing) ومخرجاتOutputs ، ومعلومات مرتدة Feedback تضمن مرونة النظام للتكيف مع البيئة المحيطة به لضمان تحقيق أهدافه.

تختلف الآراء على تحديد مفهوم النظام الدولي، فيعرفه البعض بأنه مجموعة العناصر والوحدات المنتظمة بعضها مع البعض الأخر في علاقات تبادلية اعتمادية دون أن تلغي شخصية أو هوية الوحدات،

فيما يعرفه آخرون بأنه: القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة في وقت معين.. في حين ذهب آخرون إلى القول انه: مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة.

وتختلف الآراء، في تحديد النظام الدولي، هل هو نظام دولي أم نظام عالمي؟.. فإذا كان النظام الدولي على وفق التعاريف المقدمة هو تفاعل دول العالم، في نظام شامل، فان النظام العالمي هو مجموعة التفاعلات بين مختلف الوحدات، وليس الدول فقط، وبالتالي فهو أكثر شمولاً من النظام الدولي.يرجع نشوء النظام العالمي إلى عام

(1)يناقش بول هيدلي في كتابه, النظام الدولي كOrder في السياسة العالمية, وكيفية الحفاظ عليه ك System في نظام الدولة العاصر.بول هيدلي, المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية,الإمارات العربية المتحدة, مركز الخليج للأبحاث,ط1, كانون الثاني2004,ص9-422.

1648، ففي هذا العام عقدت معاهدة وستفاليا، التي وضعت أسس هذا النظام، وبقيام الثورة الفرنسية عام 1789، التي جاءت بأفكار جديدة عن الحرية والمساواة، وضعت نهاية للمرحلة الأولى للنظام العالمي.وشكلت المدة من عام 1815 حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 المرحلة الثانية للنظام العالمي، فبعد هزيمة نابليون بونابرت، شكل مؤتمر فيينا (عام 1815) الحلف المقدس بين الدول الأوروبية، وبموجبه أصبحت بريطانيا القوة الرئيسة التي أمسكت بزمام القرن التاسع عشر، في حين كانت بقية أطراف الحلف تتراجع، وكان مفهوم العالم، في ذلك الوقت، يقتصر في نظر المؤتمرين، على العالم الأوروبي.[1]

فيما شكلت المدة من بداية الحرب العالمية الأولى (1039-1945) حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 بداية لتأسيس نظام عالمي جديد، بني على أنقاض النظام القديم، وفرض على حساب الدول المهزومة (المانيا واليابان) في الحرب، فبموجب مؤتمر الصلح، المنعقد في باريس عام 1919 وضعت أسس النظام الذي مثل هيمنة الدول المنتصرة في تلك الحرب (بريطانيا - فرنسا)، وتميز بهيمنة الدول المنتصرة في تلك الحرب، التي قننت بمعاهدات أعطتها الصفة الدولية والإلزام، ومن الواضح، إن هذه المرحلة تميزت أيضا بوجود أكثر من قوتين رئيستين في قمة الهرم السياسي للنظام العالمي، لذا أطلق عليه النظام المتعدد الأطراف. (بريطانيا- فرنسا- ألمانيا- اليابان)

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية (1945) حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، اتسمت هذه المرحلة بخروج القوى الدولية التقليدية، وتربع كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي على قمة الهرم السياسي العالمي، وأطلق على هذا النظام (نظام ثنائية القطبية) وتميز بالحرب الباردة بين القطبين، كما شهدت، هذه المرحلة العديد من التطورات، أهمها: تزايد عدد دول العالم الثالث، وبروز

(1) د.سموحي فوق العادة،معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية،بيروت،مكتبة لبنان ,1986, ص445 .

فاعلين من غير الدولتين العظيمتين، واتساع دور الإيديولوجية، وضعف التميز بين الحروب الأهلية والحروب الدولية، وبروز دور الرأي العام، والثورة التقنية.

ومنذ عام 1991 بدأت مرحلة القطبية الواحدة، إذ استأثرت الولايات المتحدة الأميركية بالعالم، وبها أعلن الرئيس الأسبق جورج بوش (الأب) (1989-1992) ولادة النظام العالمي الجديد، في خطاب له أمام الكونغرس، جاء فيه: "إننا نتطلع إلى نظام عالمي يصبح أكثر تحرراً إزاء التهديد بالإرهاب". ثم طرح الرؤية الأميركية للنظام العالمي الجديد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقوله: "إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي الجماعي، وبخاصة من خلال المنظمات الدولية الإقليمية، مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون، ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات، وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام، وتخفيض الأسلحة".

فمصطلح "النظام" يعتبر من أكثر المصطلحات استخداماً في شتى المعارف والعلوم وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نمت مناهج النسق Systems analysis والرؤى النظميةSystemic في النظر إلى مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية. وقد اجتهد علماء السياسة كغيرهم في مختلف التخصصات في سبيل التعريف بفكرة النظام على المستوى الدولي، فقد عرّفه "ولتز" مثلاً بأنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها، ولعل "ستانلي هوفمان Stanley Hoffman" أكثر تحديداً في رؤيته للنظام الدولي، فهو يرى أنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم، وقد يطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة التغير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكّلة للنظام[1].

---

(1)د. توفيق حصر وآخرون، قضايا ومشكلات دولية معاصرة، ص 5 .

أما "مارتن كابلن Marton Kaplan" فقد عرّفه بأنه وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن[1].وقريباً من هذا التعريف ما ذهب إليه "كينث والتز Kenneth waltz".ويذهب موريس إيست وآخرون إلى أن النظام الدولي "يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين العوامل السياسية ذات الطبيعة الأرضية - الدول - خلال وقت محدد"[2].

ومن هنا يمكننا القول بعبارة أخرى أن العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الدولي هي ثلاثة عناصر رئيسية:

أ. وجود قواعد تنظم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي وهذه القواعد هي ما يعبر عنه بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية، كحق السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والأعراف الدبلوماسية وغيرها.

ب. الوحدات التي يتم التفاعل فيما بينها وهي الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات ذات الوجود المتعدد (الدولي) كمؤسسات الإعلام الدولية والشركات متعددة الجنسية، وكذا الأشخاص الذين يقومون بأدوار دولية.

ج. التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام سواء كانت في المجالات السياسية أم في غيرها من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والرياضية.. الخ.

ومن الجدير بالذكر إن فكرة النظام الدولي ليست بالفكرة الحديثة أو المتأخرة، بل هي فكرة قديمة تضرب في جذور التاريخ، حاول خلالها الإنسان أن يمثل العالم

(1) orton Kaplan, System and Process in International Relation, New York John Wiles, Sons Inc, 1912.p.115.

(2)د. عبد المنعم سعيد – العرب ومستقبل النظام العالمي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 1987 ,ص16.

النموذجي المثالي الذي يعيش فيه جميع البشر على مبدأ الوحدة الإنسانية القائمة على أسس قانونية - طبيعية أو دينية أو وضعية – من دون التمييز بين أفراد هذا النظام بسبب اللون أو المعتقد الديني أو العرقي، إلا أن الفكرة اصطدمت بمعارضة الدول القائمة في ذلك الحين، حيث شهد العالم المسيحي حروباً ونزاعات جعلت فكرة خضوع الدول والشعوب لقانون واحد يعد ضرباً من الخيال، إلا أن فشل الفكرة في ميدان التطبيق لم يلغها من الذاكرة الإنسانية، إذ أن فكرة النظام الدولي كانت تبرز بين الحين والآخر، وقد بدأت الفكرة تتطور مع ظهور فكرة نظرية العقد الاجتماعي التي نادى بها فلاسفة أمثال (توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو) إذ أن فكرة العقد الاجتماعي القائمة على تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، نقلت هذه العلاقة - في المجتمع الأوروبي - إلى نسق قانوني منظم دفعت بكثير من الباحثين والمفكرين إلى تطوير الفكرة بحيث تكون فكرة واعية تقوم على تنظيم العلاقة بين الدول، بحيث تقوم هذه العلاقة على تنازل الدول عن جزء من حقوقها والتزاماتها مقابل الحصول على امتيازات من الآخرين، كالسلام والمصالح المتبادلة وغيرها. وهكذا نجد مفكرين مثل "ديفيد إيستون David Easton" يؤسس نظريته في النظم السياسية على أساس "أن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة والتي تحيط بها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر"[1]، أما (غابريل ألموند) فقد كان أكثر تحديداً ووضوحاً حين وصف النظام السياسي بأنه "نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة التي تؤدي وظائف التكامل والتكيف داخل هذه النظم وفي اتجاه المجتمعات الأخرى - بوسائل توظيف أو التهديد بتوظيف وسائل القهر الشرعي بصورة كبيرة أو صغيرة.

وعدّت معاهدة "وستفاليا" التي وقعتها مجموعة من الدول الأوروبية عام 1648م إثر الحروب والمنازعات التي شهدتها هذه الدول فترة طويلة من الزمن في

(1)د.محم السعيد أدريس, النظام الإقليمي للخليج العربي, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, 2000, ص88.

تبلور المعاهدة بداية نشاط النظام القانوني للدولة القومية. ومن هنا يعتبر البعض إن بداية النظام الدولي كانت على أثر هذه المعاهدة، وتأتي أهمية هذه المعاهدة باعتبارها أول سعي جاد ومنظم لإقامة نظام دولي على أسس قانونية وتعاون مشترك بين أعضائها بدلاً من الحروب والصراعات. كما نظمت هذه المعاهدة العلاقات بين هذه الدول وفق قانون مشترك وحددت آلية لتنفيذها من خلال التشاور بين أعضائها في حل مشاكلهم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين الأعضاء، كما أخذت المعاهدة بفكرة التوازن الدولي، ولذلك أعطت الحق للدول بالتدخل ضد أي دولة تحاول أن تخل بالوضع القائم حتى يمكن المحافظة على السلم والتوازن القائم بين الدول. كما وضعت المعاهدة قاعدة تدوين القواعد القانونية الملزمة للدولة المعنية.

إلا أنه على الرغم من ذلك فإن معاهدة "وستفاليا" لا تشبع مفهوم النظام الدولي، بهذه الصفة - أي دوليته - بل اقتصر مفهوم الدولية أو العالم فيها على العالم الأوروبي وبالتحديد الدول الموقعة على الاتفاقية.يستخدم هذا المصطلح المشتق من تحليل الأنظمة في سياقين اثنين في العلاقات الدولية؛ أولاً كوصف وثانياً كمستوى تفسيري للتحليل.

إن النظام الدولي، بصفته فكرة وصفية، هو طريقة أخرى للإشارة إلى نظام الدول. وعلى صعيد الدولة، يمكن اعتبار الجماعات والمصالح ضمنها أنظمة فرعية. إن السياسة الخارجية تصنع إزاء بيئة خارجية هي النظام الدولي. وبما أن النشاط المتصل بصنع السياسة الخارجية وتنفيذها يكون له أثر كبير على النظام، فإنه يشار إليه أحياناً بأنه "مسيطر على النظام الفرعي" .لقد نزع التحليل التقليدي للنظام الدولي إلى التأكيد بشكل خاص على أهداف وتوجهات القوى العظمى بوصفها شديدة الأثر على العمليات والنتائج. ومن منطلقات نظامية يعتبر الطرف الفاعل المتمثل بالدولة ذا أهمية كبيرة بحيث إن إزالته من النظام من شأنه أن يغير البنية – مثلاً من متعددة الأقطاب إلى ثلاثية الأقطاب.

لقد كان الباحثون في الأنظمة السياسية يحددون عادة عمليتين منتظمتين أساسيتين في الماضي والحاضر والمستقبل. وهاتان العمليتان هما الصراع والتعاون. وبما أنهما موغلتان جداً على صعيد النظام فإن الدول بمفردها تعتبرهما شيئاً "مُسلَّماً" به في صنعها للسياسة وتكون استجاباتها من هذا المنطلق. وفي السعي لمواجهة هذه العمليات المنتظمة فقد انخرطت الدول في إيجاد الأنظمة وبناء المؤسسات. لقد انتشرت المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة ونظيراتها الإقليمية في نظام القرن العشرين. ودار جدل ساخن حول المدى الذي يمكن فيه اعتبار هذه المنظمات أطرافاً فاعلة. فمن المؤكد أن وجودها قد غيّر طبيعة النظام تغييراً جوهرياً وجعل البعض يتحدثون عن نموذج الفاعل المختلط.

والمعنى الثاني الذي يستخدم فيه النظام الدولي هو تحديد المستوى المناسب للتحليل الذي يجب إقامة الشروح عليه. ويمثل والتز وجيلبين الكُتاب الذين جادلوا بأن النظام الدولي يحدد بشكل أساسي سلوك فرادى الفاعلين من الدول ضمن ميدانه. فالمهمة الأولى للتحليل هي اكتشاف خصائص النظام التي تشبه القانون والتي يتعين على جميع فرادى الفاعلين أخذها بالاعتبار. فالأمن كثيراً ما يعتبر هدفاً أزلياً للدول بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام.[1]

يستخدم أحياناً كمرادف لـ "International System" ويشير إلى نمط الأنشطة أو مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول. وبهذا المعنى فإن له عدداً من النعوت الرسمية - سياسي، دبلوماسي، قانوني، اقتصادي، عسكري - مما يعطي منهجاً وانتظاماً للعلاقات الدولية. يستند النظام الدولي المعاصر إلى نظام الدول الأوروبي الذي أنشئ في وستفاليا عام 1648: دول متعددة ذات سيادة تتعايش في ظرف من الفوضى التي تعترف مع ذلك بمعايير عامة للسلوك وللتفاعل. وقد وجدت أنظمة دولية أخرى، مثل الإمبراطوريات والسلطنات وأنظمة الجزية، لها مكونات

(1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ، ط2، بنغوين للنشر، آذار2000.

وصفات مختلفة، لكن النظام المعاصر، وهو نظام عـالمي الآن، يقـوم عـلى أسـاس رفـض الحكومـة العالمية، وافتراض سيادة الدولة. فيقال إنه يظهـر "نظامـاً" (Order) بمعنـى أنـه يعـترف بالعنـاصر التنظيمية (مثل موازين القوى والدبلوماسية والقانون) التي توفر إطاراً يجري التفاعل ضـمنه. ولا ينسجم اللجوء الدوري إلى الصراع المسلح مع هذا النظام لأن العنف نفسه مقيد بقواعد معروفة. على أن الاستقرار قيمة أساسية في أي نوع من أنواع النظـام الـدولي. وهـذا لا يعنـي بالـضرورة أن النظام ساكن. فالتغيير والتطور (مثل ظهور دول جديدة) يمكن أن يحـدث وهـو يحـدث بالفعـل، لكن ذلك يتم استيعابه من خلال التكيف أو التسوية. ويجادل بعض المعلقين بأن السبب المنطقي لوجود النظام هو الأمن؛ وبأن الغـرض مـن التـدابير التنظيميـة هـو تـوفير الحمايـة للـدول ذاتهـا وللنظام الذي تشكل جزءاً منه.[1] ويحبذ هذا الـرأي الـواقعي أو المحـافظ الوضـع الـراهن وينفـر عادة من الادعاءات بأن النظام هو مرادف للعدالة أو يجب أن يكون مرادفاً لها. ويجادل آخـرون أيضاً بأنه ما من نظام دولي يمكن أن يكون شرعياً دون الترتيب العادل للأمور. فالضغوط من أجـل نظام اقتصادي دولي جديد تنبثق عن اعتقاد بأن التدابير المعاصرة غير منصفة وأنه يجب تغييرها. وينبثق هذا الطلب، في النظام الحالي، بـشكل رئيـسي مـن "العـالم الثالـث" أو الـدول الناميـة. وكثيراً ما تقترن الحجة الداعية إلى العدل بوصفه القيمة المركزيـة بـالفكرة القائلـة إن النظـام الـدولي (النظـام بـين الـدول) يجـب أن يفـسح الطريـق لنظـام عـالمي (نظـام بـين الأفـراد أو تجمعــات النــاس مــن غــير الــدول). وبهــذه الطريقــة، يُنظــر إلى التأكيــد عــلى القــضايا الدبلوماسية – الإستراتيجية بوصـفها لا تنفـصل عـن القـضايا العالميـة والاجتماعيـة والثقافيـة والاقتـصادية والتكنولوجيـة. وبـدلاً مـن أن يكـون النظـام متعلقـاً بالدرجـة الأولى بمـسائل

(1) انسان عربي, سياسة القوة:مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى, بيروت, ط1, 2000.وكذلك:
Alexander T.J.Lennon, Amanda Kozlowski,
Global Power in the z1st Century :Strategies and Relations, U.S.A,MIT press,2008,p.66.

الأمن القومي والدولي، فإنه مرتبط عضوياً بقضايا المعاناة البشرية والفقر والجوع والعدالة الاجتماعية والتوازن الايكولوجي. فشروط السلام تستند إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وهو ما يفتقر إلى توفيره بشكل كاف الوضع الراهن للقوة والسلطة في السياسة الدولية افتقاراً شديداً. وثمة استعمال آخر للمصطلح يركز على إنشاء المنظمات الدولية والمؤسسات المركزية بصفتها سمات مميزة للنظام. ولا يمكن للنظام أن يوجد على نحو ملائم بين الدول حتى يتم إيجاد مؤسسات آمرة تستقطب ولاء الجميع. على أنه، كما أشار بعض المعلقين، يعتبر استعمال مصطلح " international order" (النظام الدولي) غير مناسب في هذا السياق، حيث إنه، مع إنشاء حكومة عالمية، من شأن أسس النظام أن تكون داخلية لا دولية.

ويجب أن نحدد أن مصطلح النظام يأتي من (Order) وليس من(System)، بمعنى أن سمتي الأمر والتنظيم هما السمتان الغالبتان في هذا النظام، وبالتالي فهو ليس مجرد مؤسسة يتكافل أعضاؤها مشروعية اتخاذ القرار وتحمّل المسؤولية، إنما هو مؤسسة قائمة على أساس (الأمر) الذي يأتي من قادته، وهم هنا الدول الفاعلة. [1]

فلماذا النظام الدولي السائد الآن هو الـOrder, وليس ال System لأن الميزة الأساسية للنظام الدولي الآن حسب كينيث والتز, هي التنظيم الأفقي لعلاقات السلطة, أو بتعبير آخر طبيعته اللامترابطة والفوضوية بحيث يجب على كل دولة الاعتماد على نفسها في حماية مصالحها وبالقوة إذا أقتضى الأمر,وهنا يعني وجود الOrder وليس الSystem.[2]

---

(1) د.عماد فوزي شعيبي: ملامح الأفق: النظام السياسي العالمي الجديد (صيرورة التشكّل), دار الشروق للنشر والتوزيع, ط1, 2003, ص83.

(2) فيليب برايار ومحمد رضا جليلي, العلاقات الدولية, ترجمة:حنان فوزي حمدان, بيروت,دار مكتبة الهلال, ط1, 2009, ص20-21.

نستنتج مما تقدم إلى أن النظام الدولي,هو علاقات القوة والسيطرة فيما بين دول العالم من حيث توزيع وتركز القوى الدولية,وطبيعة ذلك التوزيع.أو هو البيئة التي تعمل بها أطراف العلاقات الدولية وفي مقدمتها الدول.

المبحث الثاني : تطور النظام الدولي

أتسمت المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة باندثار الشيوعية وزوال وتفكك الإتحاد السوفيتي والمنظومة التي حكمها شيوعياً واشتراكيا في أوربا وخارجها بخصائص وسمات وأن حملت بعضاً منها السمات السابقة، إلا إن سيولة التغيير لكل متغير جديد قد مثل مرحلة جديدة في النظام الدولي، ويلاحظ الكتاب إن تلك المرحلة هي المرحلة التي طبعت النظام الدولي كـOrder لوجود القوة التي تطالب قسراً فرض أجندتها على العالم وما على الآخرين سوى الإذعان والخضوع لإرادتها، نعم إن سيولة النظام الدولي كإذعان كانت خلال حقبة الحرب الباردة بين القوتين لمجالات الاستقطاب المحيطة بها، ولكن لم تكن بالصورة الحالية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة .

كما تمثلت تلك المرحلة بسمات مثلت بدايةً دق إسفين النظام الدولي ذي الطبعة الأمريكية، وربما يعود ذلك إلى ما نادى به الساسة وعلى رأسهم الرؤساء الأمريكان المتعاقبين بأن العصر الحالي هو عصر السلام الأمريكيPax American وينبغي أن يظل كذلك .

إزاء ما تقدم ولمعرفة ماهية النظام الدولي هل هو جديد؟ أم قديم مستمر لما سبقه؟ سنتناول الموضوع عبر النقاط الآتية:

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد

على الرغم من أن دعوات النظام الدولي أو العالمي الجديد تعود إلى القرن التاسع عشر أو أكثر وكان يراد بها النظام القانوني أو نظام لضبط وحكم الدول كنظام قانوني والذي عبرت عنه عصبة الأمم أو الأمم المتحدة فيما بعد .

إلا إنه كنظام كان يراد به أن يكون جديداً ومن منطلق أوربي غربي يختلف عن دعوات دول من العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية لإيجاد نظام دولي جديد اقتصادي يلبي طموحاتهم، وتعود الدعوات الغربية لخلق هكذا نظام في المؤتمرين التاليين:

أ- مؤتمر هلسنكي للأمن الأوربي والتعاون عام 1975 (علماً أن المؤتمر قد بدأ في هلسنكي في 3 تموز 1973 وتابع أعماله في جنيف يوم 18 أيلول 1973 حتى 21 تموز 1975 وأنهى أعماله في 1 آب 1975 في هلسنكي أيضاً)، والذي جاء لإرساء نظام دولي جديد بديل للنظام الأوروبي الذي كان قائم، وهي عشرة مبادئ هي[1]

أولاً: المساواة في السيادة واحترام الحقوق النابعة منها.

ثانياً: عدم استخدام القوة أو التهديد بها.

ثالثاً: حرمة الحدود الدولية.

رابعاً: وحدة أراضي الدول.

خامساً: التسوية السلمية للخلافات.

سادساً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

سابعاً: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية الفكر والضمير والدين والعقيدة .

ثامناً: المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

---

(1) محمد الدوري, النظام الدولي الجديد والقانون الدولي ,في كتاب: النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف, مجموعة مؤلفين/,بغداد ,دار الشؤون الثقافية العامة, ط1 ,1992 ,ص26.

تاسعاً: التعاون بين الدول .

عاشراً: تحقيق الالتزامات النابعة من القانون الدولي بشرف.

وهذا المؤتمر كان مثار صفقة مساومة بين الولايات المتحدة كقائدة لأوربا الغربية في المحادثات مع الإتحاد السوفيتي الذي كان بحاجة للقمح الأمريكي (الغذاء) والذي ألزمت فيه الولايات المتحدة شروطاً سياسية تتعلق باحترام مبادئ هلسنكي ولاسيما حقوق الإنسان في الإتحاد السوفيتي كشرط لتصدير القمح إليه والذي عرف آنذاك بالقمح السياسي[1]، تفعيلاً وتطبيقاً لمبادئ هلسنكي 1975 .

ب- أما مبادئ مؤتمر باريس للأمن الأوربي والتعاون والذي أنعقد في 31 تشرين الثاني 1990، فقد جاءت لتكريس الأسس الجديدة للنظام الدولي ليس في الإطار الأوربي وإنما في الإطار العالمي، وهي ثمانية مبادئ:

أولاً: بناء وترصين الديمقراطية بوصفها نظاماً وحيداً للحكم.

ثانياً: تأمين حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ثالثاً: الحرية الاقتصادية المسئولة.

رابعاً: العلاقات الودية بين الدول.

خامساً: الأمن.

سادساً: الوحدة الأوربية.

سابعاً: إسناد منظمة الأمم المتحدة وتعزيز دورها في الارتقاء بالسلام والأمن والعدالة الدوليين.

ثامناً: الاعتراف بدور الأمم المتحدة وتأكيد الالتزام بمبادئها وأهدافها وإدانة أي انتهاك لمبادئها.

ج- وفي إطار التوجه للمستقبل أورد ميثاق باريس التوجهات الستة التالية:

أولاً: البعد الإنساني.

ثانياً: الأمن.

ثالثاً: التعاون الاقتصادي.

---

(1) طارق مصاروة, مؤتمر هلسنكي والمباراة الصفرية, صحيفة الرأي الأردنية,1980/10/8,ص12.

رابعاً: البيئة.

خامساً: الثقافة.

سادساً:المنظمات غير الحكومية.[1]

أما التطور الآخر في الدعوة لنظام دولي جديد وإن جاءت من خارج أوربا فقد كان لها مضمون أوربي غربي واسع، وهي دعوة الرئيس السوفيتي آنذاك ميخائيل غورباتشوف لإيجاد نظام دولي جديد عبر فلسفته إعادة البناء (البيرسترويكا) والمكاشفة أو المصارحة (الغلاسنوست) إذ أعتبر غورباتشوف أول من أطر للمفهوم في دعوته للانتقال من مرحلة الصراع الأيديولوجي إلى مرحلة التعايش السلمي القائم على التعاون وحل المشاكل الدولية بصورة سلمية، إلى جانب اعتبار الديمقراطية قيمة إنسانية حقيقية وكبيرة يجب تكريسها، إذ توصل غورباتشوف مع القيادة السوفيتية إلى الاستنتاج القائل بالحاجة إلى تفكير سياسي جديد، ورفض الهيمنة وإزالة الأسلحة النووية والتقليدية من المواجهة، علماً إن هذا البرنامج لإعادة البناء قدمه غورباتشوف في 22 نيسان 1983 إلى اللجنة المركزية، أي قبل توليه السلطة في الإتحاد السوفيتي، وحين تولى السلطة في آذار 1985 شرع بتطبيقه فوراً[2].

علماً إن عملية توليه كانت بترشيحه وبفارق صوت واحد فقط لصالحه[3].

ويعتبر البعض إن التقنين الرسمي- القانوني والسياسي لنهاية الحرب الباردة ونهاية الاستقطاب الثنائي وبإرادة من غورباتشوف نفسه، تمثل في حدثين مهمين هما:

أ- قمة مالطا عام 1989 التي اعتبرت بداية التنازل السوفيتي وانهيار نفوذه، واعتراف غورباتشوف بأحقية تحرير دول أوربا الشرقية من نفوذه[4].

---

(1) محمد الدوري, مصدر سبق ذكره ,ص27-28.

(2) محمد الدوري, مصدر سبق ذكره ,ص27-28.

(3) ميخائيل غورباتشوف, البيرسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم, ترجمة حمدي عبد الجواد, القاهرة, دار الشروق, ط1, كانون الثاني 1990 , ص 9-23.

(4) جون بنيهيان وباتريشيا أبردين, الاتجاهات الكبرى عام 2000, ترجمة العجيلي الميري, مالطا, مركز دراسات العالم الإسلامي, ط1, 1991, ص103.

ب- مؤتمر باريس ونهاية الحرب الباردة والذي عقد للفترة من 19-21 تشرين الثاني 1990 بعد خمسة عشر عاماً من مؤتمر هلسنكي والذي أشر رسمياً وعملياً نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

وعندئذ صدرت أول إشارة عن نظام دولي جديد ينبغي أن يتأسس من رئيس الولايات المتحدة آنذاك جورج بوش الأب في 24 كانون الثاني 1990 من على منصة الكونغرس الأمريكي، أثناء إلقاء خطابه التقليدي السنوي وأهم ما قال فيه: "إن الولايات المتحدة، تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين، ولا بد أن يكون هذا القرن قرناً أمريكياً بمقدار ما كان القرن الذي سبقه – القرن العشرين – قرناً أمريكياً" وأفصح عن نظام دولي جديد في طور التشكيل[1]، ثم أشار له في حادثة أخرى أثناء غزو العراق الكويت في الثاني من آب 1990، في خطاب وجهه للأمة الأمريكية، وبعد أسبوع من غزو العراق للكويت، إذ أفصح أثناء حديثه عن إدانة قرار الغزو العراقي للكويت عن فكرة عصر جديد وحقبة جديدة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب.

وبعد أكثر من شهر على ذلك بقليل، وفي 11 أيلول 1990 أشار إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحرراً من الإرهاب فعالاً في البحث عن العدل، وأكثر أمناً في طلب السلام عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غرباً وشرقاً وشمالاً وجنوباً، أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم[2].

وقد استغلت الولايات المتحدة أزمة الخليج في بدايتها إبان غزو العراق الكويت في 2 آب 1990، فأرادت الإيماءة والإفصاح عن نظام دولي جديد هي تريده وتسعى له خدمة لمصالحها، نظام كما قال عنه بوش الأب آنذاك يقوم على

---

(1) محمد موسى , العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية , بيروت , دار البيارق للنشر , ط1, 1996 , ص107 .

(2) مبدأ بوش للنظام الدولي الجديد,عن صحيفة اللوموند الفرنسية,في 1990/9/19,صحيفة الرأي الأردنية, 1990/9/21,ص11.

تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتضامن الدولي في مواجهة العدوان، والعمل من أجل تخفيض مخزونات الأسلحة وإخضاعها للسيطرة، ومعاملة الشعوب معاملة عادلة[1].

وفي 17 كانون الثاني 1991 ومن على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي، أعلن الرئيس بوش ثانية بداية النظام العالمي الجديد بصيغة الـ Order وليس الـ System لأن فيه القسر والأمر والتوجيه، وفور انتهاء حرب الخليج الثانية وخروج القوات العراقية من الكويت في الأول من آذار 1991، وقف الرئيس بوش ليعلن للعالم ولادة النظام الدولي الجديد، ولم يكتف بذلك بل عدّ المبدأ الرأسمالي مبدءاً عالمياً، وبذلك أعلن بوش عولمة الرأسمالية[2]، ثم أعقب ذلك تكرار الإشارة له من قبل الرئيس بوش الأب في مواضع عديدة، وردده من بعده المسؤولون الأمريكان أيضاً، ثم تناوله الكتاب وأبرزهم كان الكاتب الأمريكي الجنسية الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التأريخ" عام 1993، إذ تصور هزيمة النظام الشيوعي وغلبة النظام الرأسمالي وسيادته على العالم، إيذاناً بوجود نظام دولي جديد[3].

ثم استنسخه الكتاب العرب في كتاباتهم حتى بدا وكأن العالم يحيا ويعيش فعلاً لحظة النظام الدولي الجديد أو النظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: شكل النظام الجديد

على الرغم من إن مفهوم النظام الدولي بعد الحرب الباردة قد شابه أو أحاط به الغموض، إلا إن هذا الغموض والاختلاف لم يكن سببه الاختلاف الجديد الذي

(1) المصدر نفسه. ص11.

(2) نقلاً عن: مجلة عالم الفكر , مجلد 23 , العددان 3و4, الكويت, 1995, ص19 .

(3) باتريك هارمن, النظام العالمي الجديد: القانون الدولي وسياسة المكيالين, ترجمة د. أنور مغيث, سرت, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان, ط1, 1995, ص32.

طرأ على النظام الدولي من المتغيرات، وإنما من جراء التغيير الذي حل بالهيكلية وهنا كان الجدل والاختلاف، ويجمع الغالبية من الكتاب والمفكرين على غموض مصطلح النظام الدولي الجديد، ويؤشرون تفسيرات عديدة له، فحتى دعاته داخل الولايات المتحدة يختلفون بشأنه، فمثلاً (لورنس إيغلبرغر) نائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق قال "لا أستطيع أن أصف لكم ما سيكون عليه شكل النظام الجديد" ,أما زيبغينو بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي، فقد قال "لا أدري حقاً ما يعنيه هذا المصطلح"[1]

كما عبر آخرون من الغرب ناقدين له، مثل (نعوم تشومسكي) الذي عنى به سيطرة قوة أحادية في المجال العسكري وهي الولايات المتحدة واستخدام الإخضاع بالقوة لسياساتها" ,أما النائب البريطاني (دنيس هيلي) من حزب العمال فقال: "إن النظام الدولي الجديد يولد في رحم الأكاذيب"، أما المؤرخ الاقتصادي (جون كنث غالبريت) فقال: "إن النظام الدولي المتداول هذه الأيام مجرد كلام لا جوهر له"، بينما عبر (إدوارد شيفرنادزه) الذي كان وزير خارجية الإتحاد السوفيتي قبل انهياره، قائلاً: "إنه ينتمي إلى دولة فشلت في تحقيق طموحها الرامي إلى خلق إنسان جديد وأسلوب جديد للحياة"[2].

ومن خلال استقراء أدبيات العلاقات الدولية حول مفهوم وماهية النظام الدولي الراهن منذ نهاية الحرب الباردة، هنالك أتفاق حول عمق وأهمية نهاية الحرب الباردة وأثرها على النظام الدولي الحالي ودفعه باتجاهه الجديد، في إشارة إلى التحولات والمستجدات التي جعلت منه جديداً كمفهوم عن السابق له .

---

(1) نقلاً عن فرانسيس فوكوياما, نهاية التاريخ, مصدر سبق ذكره,ص54 .

(2) محمد خليفة , النظام الدولي بين المقصود والمنشود, مالطا, مركز دراسات العالم الإسلامي رقم 7, 1992, ص20 .

إلا إن هنالك شبه إجماع حول عدم الاتفاق على الهيكلية وآليات وقضايا ومجالات اهتمامه من جانب آخر، ويضاف الأمر تعقيداً عندما نصل لأحداث 11 أيلول 2001 وأثرها على النظام الدولي، إذ نجد إن هنالك تردداً وضعفاً حياله قبل الأحداث في إتخاذ موقف تجاه قضاياه ومشكلاته، لذلك سنرصد مفهوم وملامح وسمات النظام الدولي خلال حقبة التسعينات وصولاً لأحداث 11 أيلول 2001 في فصل لاحق.

ويستخدم مصطلح النظام الدولي الجديد في سياق الإشارة إلى محصلة التطورات التي حدثت في بنية واهتمامات النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة، وتحلل واختفاء الإتحاد السوفيتي، ومن ثم التحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام جديد ما زال على حد وصف جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "نظاماً يبحث عن هوية"[1]، حيث تتعدد في توصيفه الرؤى والتوجهات أو إدراكه كنظام تعددي القوى أو التسليم بأنه نظام ما زال في طور التكوين (يمر بمرحلة انتقالية نحو الجديد) وإزاء ذلك سنستعرض الرؤى في ضوء ثلاث اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: ويقر بوجود نظام دولي جديد.

الاتجاه الثاني: لا يقر بوجوده ويقر بتعددية القوى ذاتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الاتجاه الثالث: إن هذا النظام لا يزال في طور التكوين.

الاتجاه الأول: ويؤكد مناصروه بوجود نظام دولي جديد أحادي القطبية,الولايات المتحدة هي مَن تتربع على قمته دونما منافسة أو تحدٍ، ويدعم مكانتها تأييد حلفائها الغربيين لها، وقدرتها على استخدام القوة العسكرية لحسم أي صراع، للمحافظة على الاستقرار الدولي، وتوجيه الحركة العالمية لها باتجاه الديمقراطية[2].

---

(1) نقلاً عن المصدر نفسه, ص22.

(2)James A. Baker III , conflict and cooperation in the post cold war Era Remarks Delivered at the First Annual conference of the James A. Baker III Institute for public policy, Huston Texas; William Marsh Rice University, Monday, No . 13, 1995.

وتأكيد الجديد لدى هذا الاتجاه هو غياب الند السوفيتي وجموح قوة، وحتى غياب الند السوفيتي منهم من حددها في كانون الأول 1989 في قمة مالطا حين أستسلم الإتحاد السوفيتي للتحولات السياسية ووضع مفاتيحه بيد لاعب واحد وهو الولايات المتحدة، مما دفع بريجنسكي للقول "إن غياب الإتحاد السوفيتي من الساحة يعني إن الولايات المتحدة ستكون القوة العظمى الوحيدة ذات المسؤولية الدولية"[1].

فانهيار الإتحاد السوفيتي أضفى الشرعية لهيمنة الولايات المتحدة ووضعها كأقوى قوة في العالم، كما يقول (كلارك)، "إن التصور بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى في العالم يزكيه مخزون هائل من الأفكار والمشاعر التي تجعل المتشككين في هذه المقولة موضعاً للاتهام بأنهم مغرضون أو عديمو الوطنية[2]. ومنطق هذه الرؤية إن زوال الإتحاد السوفيتي قد فسح المجال للولايات المتحدة لإدارة وتنظيم الشؤون الدولية دون منافسة حقيقية أو تحدٍ من قوى دولية أخرى، [3] إذ فسر انهيار الشيوعية بانتصار للرأسمالية وتأكيد قدرتها في وحدات النظام الدولي[4].

فضلاً عن تمتع الولايات المتحدة بميزات إستراتيجية ومقومات تفوق بقية القوى في الجوانب كافة السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية ,ويورد بريجنسكي في كل مؤلف له عن تلك القوة والمقومات: فيقول "أدى انهيار المنافس إلى وضع الولايات المتحدة في موضع فريد، فقد أصبحت في وقت واحد معاً القوة العالمية والوحيدة ومع ذلك فإن سيادة أمريكا العالمية تُذكر في بعض الوجوه بالإمبراطوريات السابقة بغض النظر عن المدى الإقليمي الأضيق لتلك الإمبراطوريات[5]، ويصفها بالقوة الكونية الفريدة التي بإمكانها الوصول إلى أي بقعة

---

(1) Ted Galen carpenter, " The New World Disorder"   Foreign policy " Fall 1991.

(2) نقلاً عن نعوم تشومسكي , إعاقة الديمقراطية , مصدر سبق ذكره , ص25 .

(3) Jonathan Clarke, " Leaders and followers" Foreign Policy, Winter , 1995/ 1996 . p. 39

(4) Ibid . p. 40.

(5) Joseph Nye, the changing nature of world power " Political Science uarterly . Vol. 105. No.2. 1990.

من العالم ولها دور اقتصادي عالمي وسياسة عالمية، وجذب ثقافي وفكري، ودور اقتصادي عالمي[1].

ثم يقول في كتاب آخر: "لقد أصبحت المكانة الفريدة لأمريكا في الهرمية العالمية تحظى اليوم باعتراف على نطاق واسع,وتراجعت دهشة الأجانب الابتدائية لابل غضّهم من التوكيد الصريح لدور أمريكا المهيمن ليحل محلها جهود مذعنة وأن تكن مستاءة للحد من تلك الهيمنة أو احتوائها أو تغيير مسارها أو السخرية منها، بل إن الروس الذين كانوا الأكثر إحجاماً عن الاعتراف بمقدار قوة أمريكا وتأثيرها لأسباب تتعلق بالحنين إلى الماضي ,تقبلوا إن الولايات المتحدة ستظل مدة من الزمن اللاعب الفاعل المقرر في القضايا الدولية[2].

لدرجة إنه قال في موضع آخر "عُّد التتويج الذاتي للرئيس الأمريكي منذ انهيار الإتحاد السوفيتي باللحظة التاريخية المحددة في التقديم كأنه الزعيم العالمي الأول"[3].

أما الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) فهو الآخر أشار لذلك في مواضع عدة إذ قال: "إننا نعيش الآن في عالم تنفرد فيه الولايات المتحدة كقوة عظمى"[4]، وقال: "تتمتع الولايات المتحدة في فجر الألفية الجديدة، بتفوق لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات في الماضي، فمن صناعتها للأسلحة إلى تنظيم العمل، ومن العلوم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس

(1) زبيغينو بريجنسكي, رقعة الشطرنج الكبرى, ترجمة:أمل الشرقي, ط1 عمان, الأهلية للنشر, 1999, ص23.

(2) زبيغينو بريجنسكي, الفوضى: والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين, ترجمة مالك فاضل, الأردن, الأهلية للنشر, ط1 1998 ص75.

(3) زبيغنيو بريجنسكي, الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم , ترجمة عمر الأيوبي, بيروت, دار الكتاب العربي, ط2004 ص12.

(4) زبيغنيو بريجنسكي, الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية, ترجمة عمر الأيوب , بيروت, دار الكتاب العربي, ط1, 200, ص7.

الولايات المتحدة سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، فالموقع الذي تشغله الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين جعلها المكون الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي"[1].

أما (كولن باول) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، فقد أورد في مذكراته الصادرة عام 1994 للإشارة للقوة الأمريكية: "من كان يصدق إن الولايات المتحدة تقود أسطول من الطائرات لإيصال الغذاء للمجاعة في روسيا فور انهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991"[2] .

(وفوكوياما) أشار إلى إن انتصار الرأسمالية في معركة جينا عام 1806, حينما انتصرت مبادئ الثورة الفرنسية والتي أدت لإلغاء الرق وتوسيع حق الانتخاب وصولاً إلى انهيار الشيوعية بكاملها كان إيذاناً لولادة نظام دولي بقيادة الولايات المتحدة للرأسمالية المنتصرة في العالم[3] .

الاتجاه الثاني: وهو التحول من النظام الثنائي إلى نظام تعدد القوى، ويرى أنصار هذا الاتجاه على العكس من إن التغيرات التي طرأت على هيكل النظام الدولي نتيجة لتفكك الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة لم تؤدِ إلى بلورة نظام دولي جديد، وإنما انتقال إلى حالة تعدد القوى، وليس نظام القطب الواحد، وهو يختلف عن تعدد القوى الذي ساد في القرن التاسع عشر[4] .

---

(1) ريتشارد نيكسون , أميركا والفرصة التاريخية , ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل , بيروت , مكتبة بيسان , ط1, 1992 , ص19 .

(2) هنري كيسنجر , هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين, بيروت, دار الكتاب العربي, ط1 , 2002, ص7 .

(3) المصدر نفسه, ص127.

(4) نقلاً عن: دانيال وارنر, السياسة الخارجية الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة, ع 15, دراسات عالمية , أبو ظبي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية , 1996, ص64

ومنطق هذا الاتجاه يرى إن الولايات المتحدة وأن تمتعت بقدر عالي من التفوق العسكري مما جعلها القوة الأولى في العالم، إلا إن ذلك لا يكفي لوحدها قيادة النظام الدولي[1]، فهناك قيود على استخدام القوة بشكل مفرط من جانب الولايات المتحدة بسبب ظاهرة الاعتمادية المتبادلة في العلاقات الدولية، وإن القوى الرئيسة الآن في النظام الدولي الولايات المتحدة واليابان وأوربا كلها لا تمتلك منفردة بالتفوق في كل عناصر القوة، مما دفع البعض وصف النظام الحالي بأنه النظام الذي تغيب فيه فئة القوة العظمى[2]، كما إن طبيعة وحجم المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة مقارنة بغيرها من القوى الغربية، والتي تؤدي في مجملها إلى الحد من تأثير المكون الاقتصادي في القوة الأمريكية[3].

كما إن الخبرة التاريخية المعاصرة توضح صعوبة قيام قوة وحيدة عملياً بفرض إرادتها وإملاء رؤيتها وبشكل منفرد ومطلق على المستوى الكوني بدون مساندة وتأييد قوى دولية أخرى[4].

فالعالم أكبر بكثير من أن يديره بلد واحد وحيد"[5]، وإن في عالم ثنائي الأقطاب زوال أحد الأقطاب يعني زوال القطب الآخر لحجم الأعباء الثقيلة التي يخلفها القطب المنسحب.

الاتجاه الثالث: نظام دولي جديد في مرحلة انتقالية ويؤمن أنصار الاتجاه بحدوث تغيرات جذرية في النظام الدولي إلا أنه يرى إن هذا النظام الجديد ما زال في طور التكوين، أي إنه جديد ويقر به لكنه في طور التكوين لم تستقر بعد هياكله وآلياته

(1) د. ودودة بدران , مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأميركية, القاهرة, مجلة عالم الفكر, العددان 3و4, كانون الثاني وآذار, ونيسان وحزيران , 1995, ص27 .

(2) Adom Roberts, " Anew Age in International R elations " International Affairs, Vol. 67. No.3.1991 .

(3) see: William puff, " Redefining world power" Foreign Affairs, Vol. 70 No.1 1991 .

(4) Ibid .

(5) Nye.Op.Cit.

وقيمه وسياساته وتفاعلاته لذلك لم تتضح بعد خصائصه بشكل كامل فهناك سيولة دولية وفوضى دولية، فهو لا يزال غير بعيد عن تراث نظام الحرب الباردة في آلياته, فالأمم المتحدة هي ذاتها في الحرب الباردة وأصحاب الفيتو الخمسة الكبار ذاتهم, وغيرها من القواعد والسلوك التي لا زالت تمت بصلة لنظام ثنائي القطبية في مرحلة الحرب الباردة [1].

كذلك إن هذا النظام لم يتمكن لحد الآن أن يبلور لنفسه نظرية متكاملة أو نظاماً معرفياً له نسقه المتماسك من المبادئ والأهداف التي تحظى بالقبول العام وتصلح أساساً لصياغة بنية أو هيكل نظامي وإرساء قواعد شرعية كنظام دولي جديد.

كما إن النظام الجديد لا يعلن عنه من على مسرح دولي أو يحتاج لمن يعلن عن ميلاده أو نشوءه,وإن ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاماً عالمياً جديدا وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها تأكيد دوره في ظروف متغيرة[2].

ونفسه بريجنسكي يخالف مفهوم القوة الأحادية والنظام أحادي القوة، بقوله في موضع آخر "لقد صاغت إدارة بوش عبارة النظام الدولي الجديد، فإذا كانت تعني إن النظام العالمي الجديد قد تغير بشدة فهي سليمة تماماً، أما إذا كانت تعني إن نظاماً عالمياً جديداً سيحل ويتسم بالاستقرار فهي طوباوية في غير محلها، فالنظام العالمي في المستقبل سيرجع مرة أخرى إلى النظام العالمي الذي كان قبل عام 1939، وسوف

---

(1) مايكل كلير, الحروب على الموارد, ترجمة عدنان حسن, بيروت, دار الكتاب العربي, ط1, 2002, ص12 .

(2) د. علي الدين هلال, النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل, مجلة الفكر, مصدر سبق ذكره, ص11 -13.

يتسم بسياسة القوة والمناقشات القومية والتوترات العرقية[1]، وفي مقابلة معه قدمها التلفزيون الألماني في برنامجه الأول المعروف ARD بتأريخ 2 آب 1991 صرح قائلاً: "ليس هناك نظام عالمي جديد، وإنما الموجود هو النظام القديم الذي تستخدم فيه القوة وتكون الغلبة للأقوى"[2].

نستنتج مما تقدم إلى أننا نمر فعلاً بمرحلة انتقالية لم تستقر بعد توازناتها والدليل على ذلك اختلاف الرؤى بصدد توظيف هل إن النظام الدولي الحالي نظام أحادي أم تعددي. إذ تختلف الآراء في ذلك وترى أن النظام الدولي وإن كانت هنالك هينمة أمريكية غالبة على أثر إنهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن مجالات أخرى لا تهيمن عليها الولايات المتحدة كالاقتصاد، إذ الجانب العسكري فيوصف بالنظام التعددي.

المبحث الثالث : مفهوم الأزمة الدّوليّة وإدارتها

ويتمحور أيضاً على مطلبين. الأول بتناول مفهوم الأزمة الدولية، أما الثاني فيتناول مفهوم إدارة الأزمة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الدولية

اهتمّ التّعريف النسقيّ للأزمة الدّوليّة بإبراز العلاقة بين ظاهرة الأزمة الدّوليّة والنّظام الدّوليّ، فهو يدرس الأزمة الدّوليّة في إطار المفاهيم الخاصّة بمنهج ألن تحليل العلاقات الدّوليّة[3] وقد جاءت تعريفات رواد مدرسة النسق(كينيث بولدنج، كورال بيل، أوران يونج، ألّستير بوكان، تشارلز ماكليلاند) متسقة مع المدلول اللغويّ لكلمة

---

(1) محمد حسنين هيكل, حرب الخليج: أوهام النصر والقوة, القاهرة, دار الشروق, ط1, 2003, ص34-88.

(2) James schcesingn , New Instabilities New Priorities, Foreign Policy, No.5. Winter 1991/1992 .

(3) مصطفى علوي، "سلوك مصر الّدولي خلال أزمة مايو / يونيو 1967" ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1981، ص8.

" أزمة "في اللغة الإنجليزيّة والتي تعني نقطة تحوّل، فهي تعني وقتاً يتسم بالصّعوبة والخطورة والقلق على المستقبل ووجوب إتخاذ قرار محدّد[1] .

وتعرف كورال بيل الأزمة الدّوليّة بأنّها نقطة تحوّل Turning Point في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصّراعات إلى مستوى يهدّد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدّول .ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحوّل علاقة التّحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحوّل العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب .وتميّز كورال بيل بين الأزمة الدّوليّة الحقيقيّة والأزمة الدّوليّة المزيّفةPseudo Crisis ، ففئة الأزمة المزيّفة يصعب تبريرها إذ هي أشبه بالأمراض التي تنتج عن اضطراب، حيث أنّ السّبب الظاهريّ لها يختلف عن السّبب الحقيقيّ .كما أنّها تعزل مواقف التّوتر التي لّا ترقى إلى مستوى الأزمة الحقيقيّة عن فئة الأزمات الدّوليّة الحقيقيّة، حيث يمكن اعتبارها أزمات ثانويّة . Sub Crisis كما أنّها تميّز بين الأزمات الدّوليّة وفقاً لنطاقها الجغرافيّ وأطرافها الرّئيسة؛ فهي تعتبر أنّ الأزمات المحلية أو الإقليميّة مهمّة، لكنّها لاّ تحمل نفس الخطر الذي تحمله الأزمة بين القوى النّوويّة لبقيّة دول العالم، حيث أنّ العواقب العسكريّة لمثل هذه الأزمات تظلّ محليّة، ما لم تدخل القوى الكبرى كأطراف رئيسة فيها .وتشير إلى أنّ الأزمة الدّوليّة أضيق نطاق من الصّراع وأكثر إحكاما في إدارتها وأكثر وضوحا في تعريفها، بالإضافة إلى إمكانيّة عزلها كظاهرة عن الصّراع[2].

وقد واجه هذا التّعريف للأزمة الدّوليّة عدّة انتقادات، أبرزها يتعلق بمدى قدرة التّغييرات التّدريجيّة على إحداث تحوّل في العلاقات الدّوليّة بشكل أكثر تأكيدا ووضوحاً من الأزمات المفاجئةSudden Crisis ، أو أن تكون هناك نقاط تحوّل مفاجئة

(1) .المرجع نفسه، ص 5.

(2) Coral Bell, The Conventions Of Crisis, Op. Cit., Pp. 4-9.

مثل موت فاعل حيويّ Crucial Actor ، أو أن يؤدّي تغيير حكومة ما إلى عدم إتاحة الفرصة للتّورّط في صراع، ومن ثمّ لاّ تكون هناك أزمة [1] .

ويرى تشارلز ماكليلاند أنّ الأزمة الدّوليّة هي نوع خاصّ من التّغيير الجوهريّ في نمط العلاقات بين أطراف صراعٍ ما، ويُرجع هذا التّغيّر إلى تغيّرٍ في نمط تدفق الأفعال والتّحرّكات المتبادلة بين أطراف الصّراع .ففي بداية الأزمة وتصاعدها تتزايد معدّلات تبادل الأفعال والتّحرّكات الصّراعيّة الدّالة على استعراض القوّة الماديّة أو استخدامها، ثمّ يحدث تغيّر ثان ملحوظ في نمط التّفاعل بين أطراف الأزمة في مرحلة انخفاض حدّتها وانتهائها أو تسويتها، ممّا يجعل هذه المرحلة مختلفة عن كلّ من مرحلة تصاعد الأزمة ومرحلة اللاأزمة (أي المرحلة السّابقة على بدء الأزمة) وفي مرحلة انتهاء الأزمة، يقلّ معدّل تبادل الأفعال والتّحرّكات الصّراعيّة الدّالة على استعراض القوّة الماديّة واستخدامها، بحيث يصبح أقلّ من المعدّل المسجّل سواء في مرحلة تصاعد الأزمة أو حتّى المرحلة السّابقة للأزمة .ولكن، من ناحية ثانية، فإنّ معدّل تبادل الطرفين للتّصرّفات الصّراعيّة اللفظيّة، والاتّهامات، والاحتجاجات، والأفكار، والتّحذيرات، والتّهديدات؛ يزيد إلى حدّ ملحوظ، حيث يبدو أنّ أطراف الأزمة يتّجهون في مرحلة تسويتها إلى تغطية التّنازلّت التي يقدّمونها بإظهار هذه اللغة الصّراعيّة المتشدّدة[2]. ووفقا لهذا التّعريف تعتبر الأزمات مرحلة وسطاً بين حالة السّلم وحالة الحرب[3]. فالأزمة قد تكون بداية فعليّة للتّوجّه نحو الحرب أو تجنّبها[4].

---

(1) James Robinson, Crisis Diplomacy, The Great Powers Since The Mid-Nineteenth, Op. Cit., P 10.

(2) نقلا عن مصطفى علوي، "سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو/ يونيو 1967" ، مرجع سبق ذكره، ص7

(3) Charles A. McClelland, "The Beginning, Duration, And Abatement Of International Crisis: Comparison In Tow Conflict Arenas", In Charles F. Herman (Ed), International Crisis: Insights From Behavior Research, Op. Cit., P. 83.

(4)Ibid., P. 83

كما يرى تشارلز ماكليلاند أنّ الأزمة الدّوليّة مرحلة حاسمة تتّخذ عندها قرارات مصيريّة[1].

ويوضّح ماكليلاند أنّ هناك مواقف ثلاثة يمكن أن تخلق أزمة دوليّة[2]. أي بمعنى أسباب نشوء الأزمات:

1- حالة سعي القادة إلى الحفاظ على موقفهم ووضعهم القياديّ من خلال البحث عن مصدر خارجيّ للتّهديد، وبالتّالي الدّخول في صراع خارجيّ لتحقيق الوحدة الدّاخليّة.

2- أن تشهد الأطراف المشاركة في النّظام الدّوليّ تحوّلًا في مؤسّساتها الاجتماعيّة نتيجة انضمامها التحالفات أو انسحابها منها، ممّا قد يؤدّي إلى خلق مواقف أزمة جديدة في ميادين تنافسيّة غير مألوفة.

3- حالة انهيار نظام القطبيّة الثنائية الأمر الذي تنجم عنه صعوبة إعادة الأطراف الرّئيسة تشكيل إستراتيجيّتها وتكييفها وفقا للأوضاع الجديدة[*].

ففي هذه المواقف تزداد شدّة الأزمة الحادّة وتقلّ الثقة في إمكانيّة السّيطرة على الموقف lk دون استخدام القوّة أو اللجوء إلى الحرب.

كما يرى ماكليلاند أنّ هناك عوامل أخرى تساعد على تهدئة موقف الأزمة منها[3].

(1)Charles A. McClelland, "The Acute International Crisis", In: Dean G. Pruitt And Richard C. Snyder, (Eds), Theory And Research on The Causes of War, (Prentice - Hall, 1969), P. 96.

(2) عزت عبد الواحد سيد، "إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اقتصاد والعلوم السياسية، .جامعة القاهرة، 1994، ص16.

(*) وهو ما حدث بالفعل في أعقاب إنهيار الإتحاد السوفييتي، حيث دخل العالم في مرحلة ضبابية تزايدت فيها عوامل عدم الاستقرار ممّا ا أدّ ى إلى اندلاع عدد كبير من الأزمات الدّوليّة كما سيأتي ذكره لاحقاً.

(3) Charles A. McClelland, "The Beginning, Duration, And Abatement Of International Crisis", In: Charles F. Herman (Ed), Op. Cit., P. 85.

1- الأفعال التي يتّخذها طرف أو أكثر من أطراف أزمة حقيقيّة، أو تدخل أطراف أخـرى لتهدئـة موقـف الأزمة.

2- تراجع حدّة الأزمة المصطنعة Pseudo Crisis بواسطة أطرافها، أو أطراف آخرين.ويرى أوران يونج أنّ الأزمة الدّوليّة هي مجموعة من الأحداث سريعة التّلاحق تزيد مـن أثـر قـوى عـدم الاسـتقرار في النّظام الدّوليّ العامّ، أو أيّ من نظمه الفرعيّة فوق المستويات المعتادة الطبيعيّة وبشكل ملحـوظ، بحيث تزيد من إمكانيّات وقوع العنف داخل النّظام الدّوليّ[1].

ووفقا إلى ألّاستير بوكان فإنّ الأزمة الدّوليّة تعني تحدّيا مقصودا واستجابة مقصودة من جانب كلّ من أطرافها، بحيث يتصوّر كلّ منهم أنّ هذه الأزمة يمكن أن تغيّر مجرى التّاريخ لصالحه[2].

وقد جاءت بعض التّعريفات الأخـرى للأزمـة الدّوليّـة متوافقـة مـع التّعريـف النـسقيّ للأزمـة الدّوليّة، فقد عرّف روبرت نورث Robert C. North للأزمة الدّوليّة بأنها عبارة عـن تـصعيدٍ حـادٍ للفعـل وردّ الفعل، أوهي عمليّة انشقاقٍ يتزايد من خلالها مستوى التّفاعـل بـين الـدّول، مـمّا يـؤدّي إلى زيـادة درجة التّهديد والإكراه .ويرى نورث أنّ الأزمات غالبا ما تسبق الحروب ولكن ليست كلّ الأزمات تـؤدّي إلى الحرب[3] ويعرفّ جون سبانير John Spanier الأزمة الدّوليّة بأنّها موقف تطالب فيه دولـة مـا بتغيـير الوضع القائم، وهو الآمر الذي تقاومه دولٌ أخرى ممّا يخلق درجـة عاليـة مـن الإدراك بـاحتمال انـدلّاع الحرب[4].

(1) Oran R. Young, The Politics Of Force: Bargaining During International Crisis,(New Jersey: Princeton University Press, 1968), P. 15.

(2) نقلا عن مصطفى علوي، "سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو/ يونيو 1967" ، مصدر سبق ذكره، ص6.

(3)Robert C. North, War, Peace, Survival: Global Politics And Conceptual Synthesis, (San Francisco & oxford West view Press), P. 168.

(4)John Spanier, Games Nations Play: Analyzing International Politics, (New York,1972), P. 197.

ويـربط سـبانير بـين الأزمـة الدّوليّـة وطبيعـة النّظـام الـدّوليّ القـائم، ويـرى أنّ عـالم الاستقطاب الثنائيّ الذي ساد بعد الحرب العالميّة الثانية اتسم بالرّدع وتكرار الأزمـات، ويرجـع ذلك إلى الشعور بالخوف وانعدام الآمن بين القوّتين العظميين ممّا جعل مـن الـصّعوبة بمكـان تجنّب حدوث الأزمات.

ويتّفق سبانير مع الرّأي القائل إنّ حدوث أزمة كبيرة في ظلّ الاستقطاب الثنائيّ أفضل من نشوب حرب صغيرة في وقتٍ لآحق، ويرى أنّ الأزمة دليـل عـلى الـسّعي للحفـاظ عـلى تـوازن القـوى، فالأزمـة تعكس الطبيعة العامّة للسّياسة الدّوليّة؛ ففي حالة وجود دوافع متناقضة لابد من إجبار أحد الخـصوم على إعادة تقييم موقفه وتقديم تنازلات، وتكون هناك صعوبة في إجبار الخصم على وقف نشاطاته كما كانت الحال في أزمة برلين، وتزداد الصّعوبة في حال إجباره على التّنازل عن ميزة حـصل عليهـا كـما هـي الحال في الأزمة الكوبيّة[1] .وعرّف بين دي مور Ben D. Mor الأزمـة الدّوليّـة بأنّهـا عمليّـة تطالـب فيهـا الدّولة بالتّغيير أو بالحفاظ على الوضع القائم، ممّا يجبر دولة أخرى على اتخاذ سياسـة للـرّدّ عـلى ذلـك، ويزداد تورّط الطرفين مع وجود إدراك بتزايد احتمالّات الحرب[2].

ويتّفق هذا التّعريف للأزمة مع تعريف سبانير في كونهما يعتمـدان عـلى فكـرة الإدارة بالأزمـة، فالدّولة التي تريد تغيير الوضـع القـائم تبـدأ في إثـارة أزمـة Provocation Of Crisis مـن أجـل تحقيـق أهدافها.

من الملاحظ أنّ هذه التّعريفات تتّفق على أنّ الأزمة تنشأ من رفـض الآمـر الواقـع وأنّ الحاجة أصبحت تدعو إلى تغييره، سواء كانت الأزمة بين الأعداء أو أزمة داخل تحالف بـين دولتـين أو أكـثر .ومـن الطبيعـي أنّ نـشوء أزمـة بـين أعـداء أكـثر خطـورة مـن تلـك

(1)Ibid., P. 197.

(2) Ben D Mor, Decision And Interaction In Crisis, A Model Of International Crisis Behavior, Op. Cit., P. 23.

التي تنشأ داخل التّحالف، لأنّ وقوع المواجهة المباشرة باستخدام القوّات المسلحة يكون أكثر احتمالاً[1].

وبصفة عامّة فإنّ تعريفات مدرسة النسق تركز على نقطتين[2].

الأولى : أنّ الأزمة الدّوليّة هي نقطة تحوّل في تطوّر نظام دوليّ ما عامًّا كان أو فرعيًّا، **والثانيـة** :أنّ الأزمـة تزيد من إحتماليّة الحرب واللجوء إلى استخدام القوّة العسكريّة.

وتفترض تعريفات مدرسة النسق أنّ الأزمة تستتبع تغييرا في النّظام الدوليّ، وأنّ حجم ذلك التّغيير ومداه يتحدّد بعواملَ منها:

أ- أهمّية متغيّرات النّظام الدّوليّ التي تتعرّض للتّعديل بتأثير الأزمة الدّوليّة؛ فإذا كانـت تلـك المتغـيّرات هامّة وبارزة التّأثير في تحديد خصائص النّظام الدّوليّ فإنّ التّعديل فيها يستتبع تغييرا في النّظـام الـدّوليّ ذاته .فأزمة كوبا مثلا أثرت في متغيّرات التّوازن الإستراتيجيّ العالميّ بين القطبين الكبيرين، ومن ثـمّ كـان تغيير النّظام الدّوليّ بعدها ملحوظ، إذ استقرّت قاعدة استحالة الحـرب الـشاملة بـين هـذين القطبـين . وبالمثل أدّت أزمة غزو العراق للكويت، ومن ثمّ حرب التّحرير التي قادتها الولّايات المتّحدة، إلى ترسيخ أسس نظام عالميّ جديد، وتقويض أسس نظام دوليّ قائم.

ب- أنّ وجود عوامل عدم استقرار في النّظام الدّوليّ قبل حدوث الأزمة يقوّي احـتمال حـدوث التّغـيّر في ذلك النّظام بتأثير الأزمات الواقعة داخله.

ج- الأساليب المتاحة داخل النّظام الدّوليّ لتسوية الأزمات الدّوليّة ومدى فاعليّتها؛ إذ كلـما كـان النّظـام يملك أساليبَ فعّالة لتسوية الأزمات، قلت إمكانيّة تأثيرها فيه بالسّلب.

---

(1) أمين هويدي إدار الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ "الـسياسة الدوليـة" العـدد 112، الـسنة التاسـعة والعشرون ابريل 1993، ص117.

(2) مصطفى علوي، "سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو/ يونيو 1967" ، مصدر سبق ذكره، ص8-9

د- أنّ النّظام الدّوليّ يكون أكثر تأثرا بأزمات القوى الكبرى من أزمات الدّول الصّغرى.

هـ- أنّ تأثير الأزمة الدّوليّة قد ينصرف إلى نظام إقليميّ فرعيّ دون النّظام الدّوليّ العامّ.

ومن ناحيةٍ ثانية، فإنّ تعريفات مدرسة النسق تربط بين الأزمة الدّوليّـة ووقـوع العنـف الـذي تعتبر الحرب أوضح صوره وأشدّها، وتعني الأزمة لديهم زيادة في احتماليـة لجـوء الأطـراف إلى الحـرب وأعمال العنف.

وتربط مدرسة النسق الأزمة الدّوليّة بالأحداث السّابقة لها، حيث أنّ قرارات أطراف الأزمة التي تشكل سلوكهم أثناءها، تتّخذ قبل نشوب الأزمة ذاتها .وهذا يعني أنّ قـرار الحـرب يكـون متّخـذا قبـل نشوب الأزمة؛ بناء على دراسةٍ مسبقةٍ، وحسابٍ رشيد للمصالح والأهـداف والخيـارات واحتمالّتهـا، ثـمّ تأتي الأزمة فيتمّ تنفيذ قرار الحرب في فترة احتدامها.

كما يرى روّاد مدرسة النسق أنّ الرّبط بين الأزمات وتزايد احتمال الحرب يعود أساسا إلى الرّبط بين الأزمات والصّراع المستمرّ بين أطرافها إذا كان النّظام الدّوليّ القائم هو في الأساس نظامٌ تنـافس يقـوم على سعي كلّ طرف إلى تعظيم قوّته القوميّة والحفاظ عليها، فالتّنافس الموجود قبل الأزمة هـو الـسّبب وراء اتخاذ قرار الحرب.

تكتسب تحليلات مدرسة النسق للأزمة الدّوليّة أهمّية كبرى عنـد تحليـل الأزمـات التـي تكـون القوى العظمى في النّظام الدّوليّ أطرافا مباشرة أو غير مباشرة فيها، حيـث تزيـد في هـذه الحالّـت قـوى عدم الاستقرار في النّظام الدّوليّ، وتزيد معدّلّت تبادل الأفعال والتّحرّكات الصّراعيّة الدّالة على استعراض القوّة المادّية أو استخدامها، ويمثل ذلك جوهر المدخل النسقيّ في دراسة الأزمة الدّوليّة[1].

(1)Charles A. McClelland, "The Beginning, Duration, And A Battement Of International Crisis: Comparison In Two Conflict Arenas", In: Charles F. Herman (Ed), Op. Cit., P. 83-84.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمة الدّوليّة

لقد استقت أزمات العلاقات الاجتماعيّة بصفة عامّة أصول وأساليب ومبادئ إدارتها من علم الإدارة العامّة، وذلك اتساقا مع وحدة طبيعة الإدارة في مختلف مجالّت النشاط الإنسانيّ[1].

وقد تعدّدت الدّراسات التي تناولت عمليّة إدارة الأزمة الدّوليّة International Crisis Management في أدب العلاقات الدّوليّة، وتنوّعت تلك الدّراسات في تناولها لمختلف أبعاد عمليّة إدارة الأزمة الدّوليّة وفي تناولها بالتّحليل لأدوات إدارة الأزمة[2]. وعلى الرّغم من ذلك فإنّ هذه الدراسات على كثرتها يحيط بها قدرٌ من الغموض في تناولها لمفهوم إدارة الأزمة[3]. فقد استخدم ألكسندر جورج Alexander George مفهوم إدارة الأزمة بمعنى القيود التي تردّ على عمليّة ممارسة القهر والجبر والضّغط الإكراهيّ في العلاقات الدّوليّة، بمعنى أنّ إدارة الأزمة تعني السّيطرة على أحداث الصّراع في الأزمة وتخفيف حدّتها حتّى لّتصل إلى حدّ انفجار العنف الشامل أو الحرب[4].

كما عرف ب . ويليامز إدارة الأزمات بأنّها" سلسلة الإجراءات(القرارات)الهادفة إلى السّيطرة على الأزمة، والحدّ من تفاقمها حتّى لّا تصل إلى مستوى نشوب الحرب[5]". كما أشار هانز بيتر نيوهولد إلى أنّ إدارة الأزمات تعني" احتواء الأزمة والتّلطيف من حدّتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكريّة على نطاقٍ واسع[6]".

(1) عباسس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص43

(2) مصطفى علوي، "سلوك مصر الدولي خلال أزمة ما يو/ يونيو 1967" ، مصدر سبق ذكره، **ص29.**

(3) المصدر نفسه، ص 31

(4) المصدر نفسه، ص 32

(5) نقلا عن عباس العماري، مصدر سبق ذكره ص48

(6) المصدر نفسه، ص 48.

ويعرّف سنايدر Snyder إدارة الأزمة الدّوليّة باعتبارها" سعي أطـراف أزمـةٍ مـا إمّـا إلى ممارسـة الضّغط بشكلٍ مرن وحكـيم وفـق مقتـضيات الموقـف، أو سـعيهم إلى التّعـايش والتّوافـق مـن دون أن تتحمّل دولهم تكلفة أو خسائرَ مرتفعة[1]".

كما أشار ريتشارد كلوتر بوك Richard Clutter Buck إلى أنّ إدارة الأزمة تعني" التّوصّـل إلى حـلّ لمواجهة خطيرة من دون اندلاع الحـرب، مـع الحفـاظ في الوقـت نفـسه عـلى المـصالح الحيويّـة لطـرفي الأزمة[2].

ووفقا لليسلي ليبسون Leslie Lipson فإنّ إدارة الأزمة تعني" التّوصّل إلى حلّ

مقبول لطرفي أزمةٍ ما دون اللجوء إلى الحرب"[3]. ويرى كلّ من كينتنر وشوارز Kintner And Schwarz أنّ إدارة الأزمة هي" كسب الأزمة مـع الحفـاظ عليهـا في نفـس الوقـت داخـل حـدود المخـاطرة المحتملـة لطرفيها[4]. ويُعرّفُ فيل ويليـامز[5] Phil Williams إدارة الأزمـة بأنّهـا الإجـراءات التـي تـتحكم وتـنظم موقف الأزمة حتّى لّا حلٍ تخرج عن نطاق السّيطرة وتؤدّي إلى اندلّاع الحرب مـن ناحيـة، والتّوصّـل إلى حل للأزمة على أساسٍ مرْضٍ لأطرافها والحفاظ على مصالحهم الحيويّة من ناحية أخرى.

إنّ التّعريفـات الـسّابقة لمفهـوم إدارة الأزمـة تركـز عـلى نقطتـين، الأولى هـي تجنّـب حـدوث مواجهات خطيرة بين أطراف أزمـةٍ مـا، والثانيـة هـي الحفـاظ عـلى المـصالح الحيويّـة لأطرافهـا .ونظـرا للتّفاوت الكبير في توزيع القوة بين الدّول على المستوى العـالميّ فـإنّ الهـدف مـن إدارة الأزمـة وأدوات إدارتها يختلف وفقا لطبيعة أطرافها، وهذا يقودنا إلى ضرورة تحديد أنماط إدارة الأزمة.

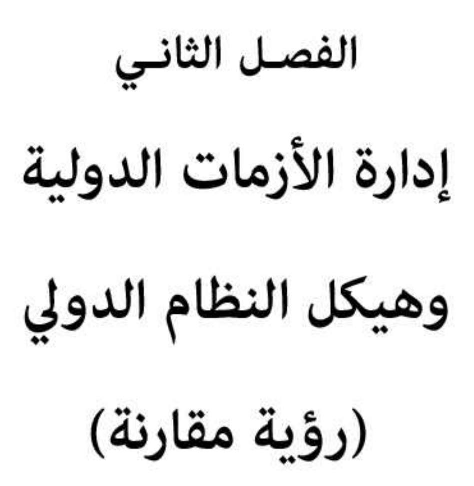
(1)Glenn H. Snyder, "Crisis Bargaining", In: Charles F. Herman (ed), International Crisis: Insights From Behavior Research, Op. Cit., P. 240

(2)Richard Clutter Buck, International Crisis And Conflict, Op. Cit., P. 8

(3)Phil Williams, Crisis Management, Confrontation And Diplomacy In The Nuclear Age, (Martin Robertson (1976 ,P. 2

(4)Ibid., P. 29

(5)Ibid., P. 30



الفصـل الثانـي

إدارة الأزمات الدولية

وهيكل النظام الدولي

(رؤية مقارنة)

المبحث الأول: إدارة الأزمات الدّوليّة وهيكل النظام الدّولي.

المطلب الأول: إدارة الأزمات في مرحلة التعددية القطبية.

المطلب الثاني: إدارة الأزمات في مرحلة القطبية الثنائية.

المطلب الثالث: إدارة الأزمة الدولية في مرحلة القطبية الأحادية.

المبحث الثاني: إدارة الأزمات الدولية القطبية الأحادية مكافحة الإرهاب أنموذجاً.

المطلب الأول: إستراتيجية مكافحة الإرهاب قبل أحداث 11 أيلول 2001.

المطلب الثاني: إستراتيجية مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول 2001.

وهو قلب دراستنا ومحورها الرئيس وفيـه سـيتم تنـاول علاقـة إدارة الأزمـات الدوليـة بهيكـل النظـام الدولي من حيث كونه نظام أحادي أم ثنائي أم تعددي. ولـذلك تمحـور الموضـوع بمبحثـين أثنـين، الأول تناول إدارة الأزمات الدولية وهيكل النظام الدولي، أما الثاني فقد تناول إدارة الأزمة الدوليـة في مرحلـة القطبية الأحادية.

المبحث الأول : إدارة الأزمات الدولية وهيكل النظام الدولي

تربط الأزمات الدّوليّة بالنّظام الدّوليّ في علاقة تأثير متبادل، فالأزمة قد تكـون اختبـارا لقواعـد اللعبة القائمة بين القوى الأساسية في النّظام، أو قد تساهم في تغييره من خـلال مـا تمارسـه مـن تـأثير في طبيعة النّظم الفرعيّة الأخرى، وقد تصل هذه المساهمة إلى حدّ التّأثير في تحـوّل النّظـام ولـيس تغيـيره فقط[1].

كما تؤثر الأزمة في حالة النّظام وعمليّاته من حيث الاستقرار والتّوازن والسّلام، فهي قد تتحـدّاه لدرجة تقود إلى اندلاّع حربٍ كبرى، أو قد تصل إلى إصابة أرجائه بالّاضطراب عـلى نحـوٍ قـد يفـرز قـيما وقواعدَ وأسسا جديدة لإدارته، أو على العكس قد ينتهي الآمر بتكريس الآمر القائم أو تدعيمـه لـصالح الأهداف السّائدة بالفعل[2].

كما أنّ الأزمة قد تترك عداءً وشعوراً بالاستياء لدى أحد طرفيها وشعووراً بالتّفوّق لـدى الطـرف الآخر، وكلا الآمرين لاّ يساعد على تحسين العلاقات بين أطرافها .وقد تثير الأزمة نوعا من إعادة التّقيـيم مثلما حدث في أعقاب أزمة كوبا عندما اعترفت كلّ من واشنطن وموسـكو بحـاجتهما إلى تجنّـب تكـرار المواجهات بينهما[3].

---

(1) نادية محمد مصطفى، أزمة الخليج والنظام الدولي" في احمد الرشيد محرر الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج، (مركز البحوث والدراسات السياسية، كليـة الإدارة والاقتـصاد والعلـوم الـسياسية، جامعـة القاهرة، 1991)، ص85.

(2) المصدر نفسه، ص 58.

(3) Phil William, Contemporary Strategy, Op. Cit., P. 234

وبالمثل فإنّ طبيعة هيكل النّظام لّابدّ وأن تنعكس في الأزمة الدّوليّة، حيث يتأثر سلوك الدّول في الأزمات الدّوليّة بطبيعة النّظام الدّوليّ السّائد وقت حدوث هذه الأزمات، وهو ما يمكن تسميته" تأثير العامل الخارجيّ "في عمليّة التّفاعل بين أطراف أزمةٍ ما[1].

كما تؤثر طبيعة هيكل النّظام في نتائج تسوية الأزمة[2]. وفي الخصائص العامّة لها أيضا[3]. وتفسّر التّطوّرات في النّظام الدّوليّ تحوّل صراعات محدّدة إلى صراعاتٍ حادّة، ومن ثمَّ التّعجيل بظهور العديد من الأزمات[4]. كما تساعد دراسة النّظام الدّوليّ في فهم لماذا تظلّ الحرب ممكنة نسبيًّا، ولماذا يكون حلّ الأزمات سلميًّا أكثر صعوبة في ظلّ هيكل نظام دوليّ معيّن مقارنة بآخر .كما أنّ تكرار حدوث الأزمات الدّوليّة في ظلّ نظام دوليّ معيّن يدلّ على الطبيعة الفوضويّة Anarchic Nature للسّياسات بين الدّول في هذا النّظام، فحيث لّا توجد هناك سلطة مركزيّة لضبط السّلوك لعددٍ كبير من الوحدات السّياسيّة المستقلة، يستمرّ صراع المصالح بين هذه الوحدات[5].

وعلى الرّغم من أنّ المواجهات العسكريّة المباشرة يمكن تجنّبها من خلال التّهدئة المتبادلة والحسابات الدّقيقة للمصالح الخاصّة، إلّا أنّ بعض صراعات المصالح تكون شديدة وتتحوّل إلى أزمات تهدّد باستخدام القوّة العسكريّة التي في الغالب لّ يمكن تجنّبها، ويتزايد العداء بين الدّول إلى درجةٍ تصبح فيها الحرب وشيكة ومحتملة الحدوث[6].

(1) Glen H. Snyder And Paul Diesing, Conflict Among Nations, Bargaining, Decision Making And System Structure In International Crises, (PrincetonL: University. Press, New Jersey, 1977), P. 417

(2) نادية محمود مصطفى " أزمة الخليج والنظام الدولي" مصدر سبق ذكره، ص58.

(3)James Richardson, Crisis Diplomacy, Op. Cit., P. 220

(4)Ibid., P. 290

(5)Ibid., P. 220

(6)Phil William, Crisis Management, Confrontation And Diplomacy In The Nuclear Age, Op. Cit, P. 11.

كما تؤثر الأزمات في العلاقات بين القوى العظمى، فهي قد تجمّد الصّراع بينها، أو قد تساهم في حلّ بعض القضايا التي انقسم الفاعلون الرّئيسيون بشأنها، ومن ثمَّ فهي تمهّد الطريق لتأسيس علاقات أكثر استقرارا وتناسقا على المدى البعيد .فعلى سبيل المثال كانت أزمة برلين عام 1948 أوّل أزمة من نوعها تساعد في تحقيق ذلك، فكانت أهمّ علامة على ازدياد حدّة الحرب الباردة والعداء بين الشرق والغرب، وأدّت إلى الإسراع بتوقيع اتفاقية حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty وكانت أزمة الصّواريخ الكوبيّة عام 1962 هي النّموذج الثاني، فقد ساهمت في تحقيق الانفراج في الصّراع بين القوى العظمى[(1)].

ويتناول هذا البحث إدارة الأزمة الدّوليّة في مرحلة القطبيّة التّعدّديّة، والثنائيّة القطبيّة، ثمّ مرحلة ما بعد القطبيّة الثنائيّة، من خلال ثلاثة متغيّرات أساسيّة وهي التّحيّزات الدّوليّة Alignments، وساحة الصّراع الدّوليّArena ، والقيم الدّوليّةNorms .

لذلك توزع المبحث على ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: إدارة الأزمات الدّوليّة في مرحلة التعدّديّة القطبيّة

سوف نتناول في هذا البحث أهم المتغيرات على الساحة الدولية التي تساهم في إدارة الأزمة الدولية وهي:

1- التحيّزات الدّوليّة[(*)] Alignments

إنّ السّمة الأساسية لأزمات نظام التّعدّديّة القطبيّة هي سرعة القفز فوق اعتبارات التّحيّز؛ ذلك لأنّ الأعداء الرّئيسين غالبا ما يعتمدون بشكلٍ كبير على

(1) Ibid., P. 13

(*) يعد مصطلح التحيز Alignments أوسع نطاقا من مصطلح التحالف Aliance فهو يشير إلى كافة أنماط الائتلافات بما في ذلك التحالفات الرسمية والتعاون غير الرسمي. وفي موقف الأزمة تكون التحيزات الفعالة فقط هي المهمة، وليس الشكل الرسمي منها.

الحلفاء أو أشباه الحلفاء سواء كقوّة ضغط أو قوّة مقاومة .كما أنّ مساندة الحليف أمرٌ غير مـضمون في نظام التّعدّديّة القطبيّة، إضافة إلى أنّ انتقال قوّة من معـسكر إلى معـسكر آخـر أمـر وارد، سـواء أثنـاء الأزمة أو كنتيجة لطبيعة تسويتها[1]. وتتميّز أزمات نظام القطبيّة التّعدّديّة بدرجة عاليـة مـن التّفاعـل والتساوم، سواء بين الأعداء أو الحلفاء لذلك فهي أكثر تعقيدا من أزمات القطبيّة الثنائيّـة[2] كـما سـيأتي ذكره.

وفي كلّ من مباريات الحلفاء والأعداء يكون هناك اعتمادٌ متبادل بـين الأطـراف الرّئيـسة، لكـن طبيعة هذا الاعتماد المتبادل تكون مختلفة في كلّ حالة على حدة .كما أنّ الحلفاء قد يكون بيـنهم قـدْرٌ من الاستقلال النسبي، ومن ثمّ تكون المخاطرة في أزمات ذلك النّظام بمنزلة خليط من المـصالح المبـاشرة في الصّراع مع الخصم من جهة، والتّنافس بين الحلفاء من جهةٍ أخرى[3].

إنّ أحد الدّوافع الأساسية للطرف المتحدّي Challenger والتي تدفعه للإسراع في إثارة أزمةٍ ما، قد تكون رغبته في إظهار ضعف الحلف المناوئ أو القضاء عـلى هـذا الحلـف .وفي مقابـل ذلـك، قـد تكـون مـصلحة الطـرف الآخـر في الحفـاظ عـلى الـترابط مـع حلفائـه وتقويتـه[*]. فاعتبـارات التّحـالف تعقّـد عمليّة التّقدير للقوى النسبيّة للأطراف الأساسيين في أزمةٍ ما، فأثنـاء موقـف الأزمـة عـلى كـلّ طـرف أن يحسب جيّدا مقدار المساندة المحتملة من قِبَل حلفائه، بَيْد أنّ هذه المساندة ستكون جوهريّة بالنسبة إلى مخرجـات الأزمـة .فـالمواقف التّفاوضـيّة وحالـة التّهديـد سـتتأثر إلى حـدّ كبـير بالتّوقعـات

(1) Glen H. Snyder And Paul Diesing, Conflict Among Nations: Bargaining, Decision Making And System Structure In International Crises, Op. Cit, P.430

(2)Ibid., P. 430.

(3) Ibid., P. 430 .

(*) لقد كان هذا احد الدوافع الرئيسية الألمانية بتحديها لفرنسا في أزمة المغرب عام 1905 بينما كان هدف بريطانيا الأساسي في هذه الأزمة الحفاظ على وفاقها الودي مع فرنسا الـذي أبرمتـه معهـا عـام 1904.

حول مصالح ونوايا الحلفاء والأطراف الثالثة .وبما أنّ هذه المصالح والمقاصد قد تكون غير واضحة تماما في نظام التّعدّديّة القطبيّة، فمن المتوقع أن يكون هناك خطأ في الحسابات، وقد تكون عواقبه وخيمة(*)

وقد تكون التّعهّدات من جانب الحلفاء مقصورة على أفاق معيّن أو منطقة جغرافيّة محدّدة، فلو وقعت الأزمة خارج هذا النّطاق، فإنّ الحلف قد يمارس تأثيرا على حليفه من خلال التّهديد بوقف المساعدة له .فقد استطاع بسمارك أن يحدّ من قدرة النّمسا في أزمتها مع روسيا حول بلغاريا في منتصف عام 1880 من خلال إشارته إلى حقيقة أنّ تحالف ألمانيا مع النّمسا تحالف دفاعيّ فقط، وأنّ ألمانيا ستحارب إلى جانب النّمسا إذا تعرّضت لّعتداء مباشر، ولكنّها لن تلحق بها في أيّ محاولة من جانبها لطرد روسيا من بلغاريا سواء دبلوماسيًّا أو عسكريًّا[1].

إنّ الدّول في نظام التّعدّديّة القطبيّة تواجه الاختيار ما بين تعهّدات التّحالف القويّة والواضحة بما يُعظم من القوّة التساوميّة الجماعيّة لها من ناحية، والتّفاهمات الغامضة التي تفتح المجال أمام اختياراتهم التّحيّزيّة من ناحيةٍ أخرى[2] .كما أنّ كلّ حليف قد يرى التّهديد الرّئيس لمصالحه من زاوية مختلفة .لهذا، فإنّ الأزمة التي تتصاعد مع خصم محدّد حول قضيّة محدّدة قد تمسّ مباشرة المصالح الخاصّة لأحد الحلفاء دون الآخرين .فلم تكن للنّمسا مصالح خاصّة مباشرة في أزمتي المغرب بين ألمانيا وفرنسا، بينما كانت مصالح ألمانيا المباشرة أقلّ بكثير من مصالح النّمسا في أزماتها العديدة مع روسيا في البلقان .وبافتراض أنّ أحد الحلفاء أو جميعهم لهم بعض المصالح الخاصّة في مرحلة الأزمة، فمن المحتمل أن تختلف مصالحهم في طبيعتها وأهمّيتها .فقد كان لكلّ

(*) لقد أساءت ألمانيا تقديرها لموقف أزمة المغرب عام 1905، فيما يتعلق بحساباتها الخاصة بمستوى المساندة الذي قدمته بريطانيا لفرنسا، كما أنها بالغت في حجم المساعدة الذي كان من المتوقع أن تتلقاه من حلفائها (النمسا ايطاليا) وكانت النتيجة هزيمة دبلوماسية نكراء لألمانيا انظر: Ibid.P.431

(1)Ibid.P.433.

(2)Ibid.P.434

من فرنسا وإنجلترا مصالح خاصّة في أزمتي المغرب، لكن مصالح إنجلترا كانت مختلفة تماما وأقلّ من مصالح فرنسا[1].

وبالطبع فإنّ الحليف الذي يقوم بدور المساند سيكون له اهتمام أقلّ بالموضوع محلّ النزاع . ومن الممكن أن يوجد ذلك نوعا من الصّراع بين الحلفاء حول درجة الصّرامة أو التّوفيق التي يجب إظهارها تجاه الخصم .وقد يستغلّ الخصم هذه الفجوة فيضع مطالبه أسفل الحدّ الأقصى الذي يعتقد أنّ الحليف المساند سيوافق عليه مباشرة فهو يعتقد أنّ الحليف المساند سيضغط على الحليف المستهدف لقبول هذه المطالب[*] .

كانت التّحيّزات الدّوليّة في مرحلة ما قبل 1880 في الغالب غير رسميّة، وتنشأ لغرض خاصّ، وكانت طويلة من حيث المدى الزّمنيّ .أمّا في فترة ما بين الحربين العالميّتين، فقد نشأت تحالفات دوليّة ضيّقة ومحدّدة، وكانت السّمة البارزة لها هي الغياب النسبيّ للتّحالفات الثابتة، في حين أنّ الانشقاقات الدّوليّة كانت أكثر حدّة مقارنة بفترة الوفاق الأوروبي .وكان في الغالب يُنظر إلى التّغيّرات في التّحالفات الدّوليّة على اعتبار أنّها الوسائل التي يستطيع من خلالها الفاعلون الدّوليّون التّكيّف مع التّغيّرات النسبيّة في القوّة[2]. فعمليّة الاستقطاب التي تحْدث أثناء الأزمة أو كنتيجة لها توفر مصدرا لقوّة المساومة بين الحلفاء، كما ألمحت روسيا أثناء أزمة البوسنة بأنّها قد تنهي تحالفها مع فرنسا ووفاقها مع بريطانيا إذا لم تبادرا بتقديم المساعدة لها[3]. كما أنّ النشاط التساوميّ قد يمتّد ليشمل الخصم أو أحد حلفائه، فقد يعرض أحد الأعداء الرّئيسين إمكانيّة استقطاب أحد حلفاء الخصم، أو على الأقل منحه مميّزات جذابة في نزاع معلقٍ معه إذا عدل عن موقفه أو سحب مساندته للخصم[4]. وقد تلجأ الدّولة إلى

(1) Ibid.P.435

(2) James Richardson, Crisis Diplomacy: The Great Power Since The Mid Nineteen Century , Op. Cit., P. 223.

(3) Glen H. Snyder And Paul Diesing, Conflict Among Nations: Bargaining, Decision Making And System Structure In International Crises, Op. Cit., P. 435

(4) Ibid.P.435

(*) فقد ساند بسمارك دعاوي روسيا للسيطرة على بلغاريا عام 1880 ضد رغبة النمسا حليفته، من اجل التقليل من بواعث روسيا للانحياز إلى فرنسا.

التّهدئة في موقف الأزمة نتيجة خوفها من أن يثير تشدّدها مشكلة تحيّز الخصم إلى دولـةٍ ثالثـة، سـواء أثناء الأزمة أو بعدها[*].

ويواجه الحلفاء المساندون في أزمة التّعدّديّة القطبيّة عددا من المعضلات المحدّدة والتـي تنبـع بشكلٍ جزئيّ من عدم التّوافق في الأهداف، فقد يسعى الحليف المساند إلى الحفاظ على السّلام أكثر مـن الفوز بموقف الأزمة .وهناك بشكلٍ عامّ طريقتان للحفاظ على السّلام، إمّا ردع الخصم أو فرض قيودٍ على الحليف. فلو اختارت الدّولة أن تفرض قيـودا عـلى الحليـف، فـإنّ الوسـيلة الأكـثر فاعليّـة هـي التّهديـد الأنسحاب وعدم مساندته، لكن إذا علم الخصم بهذه المحاولة فمن المحتمل أن يزداد ثقة ويصبح أكـثر تشدّدا وصرامة في موقفه[1].

ولو كان اختيار الدّولة هو ردع الخصم فإنّ إعلان التّهديد سـيجعل الحليـف أكـثر ثقـة وأكثر تشدّدا[2]. وهنا تبرز معضلة أساسيّة، حيث أنّ الرّدع أو الإكراه الشديد للخصم قـد يثـيره ومن ثمّ يعجّل بصراعات مستقبليّة، كما أنّ الضّغط على الحليف قد يدفعه لإنهـاء تحالفـه أو استقطابه من قِّبَل طـرف آخـر .فنتـائج الأزمـة في نظـام القطبيّـة التّعدّديّـة لهـا تـأثير كبـير في التّحيّزات في النّظام الدّولي[3].

2. التغيّر في منطقة الصّراع الدّوليّ

بـالرّغم مـن أنّ هيكـل التّعدّديّـة القطبيّـة اسـتمرّ منـذ ثلاثينيّـات القـرن التّاسـع عـشر حتّـى ثلاثينيّـات القـرن العـشرين إلا أنّ التّغـيّر في تراتبيّـة القـوى الكـبرى أثـر في إدارة العلاقات الدّوليّة ومن ثمّ دبلوماسـيّة الأزمـة الدّوليّـة بـشكلٍ بـالغ الأهميـة. وحتّـى نهاية القرن التّاسع عشر ظلت منطقة الصّراع الرّئيسة أوروبيّة، إلّا أنّ نهاية القرن التّاسـع

(1)Ibid.P.436.
(2)Ibid.P.437.
(3)Ibid.P.439

عشر شهدت صعود قوّتين من خارج أوروبا هما اليابان والولّيات المتّحدة الأميركية، وقد تزامن ذلك مع ازدياد حدّة الصّراعات الإمبرياليّة التي أثرت في استقرار النّظام الدّوليّ .فتوسّع منطقة الصّراع من أوروبا إلى العالم تمّ قبوله في فترة ما بين الحربين، لكنّ النّظام الدّوليّ أصبح أكثر اضطرابا وأقلّ استقرارا [1].

فالأزمة بين روسيا واليابان حول جزر الكوريل في مطلع القرن العشرين يمكن اعتبارها أزمة ناتجة عن التّوسّع في نظام القوى الكبرى، وأيضا كانت أزمة بيرل هاربور بين اثنتين من القوى العالميّة الجديدة.وقد ساهم التّوسّع في منطقة الصّراع في زيادة عدم الاستقرار في نظام تعدّد القوى في القرن العشرين، وعزّز من درجة الضّبابيّة في التّحيّزات الدّوليّة، وضيّق من مساحة الاتفاق على القيم التي كانت تميّز نظام القرن التّاسع عشر [2].

3. القيم الدّوليّة

إنّ القيم النّظاميّة المتعلقة بالنّظام الدّوليّ قد تكون مصدرا هامًّا للصّراع بين القوى الدّوليّة الكبرى. وقد شهدت فترة ما بين الحربين انهيارا جذريًّا للاتفاقات القيميّة بسبب عدم ثبات التّحالفات الدّوليّة أو غياب التّوازن الحقيقيّ للقوّة.؛ فالسّلام العالميّ الذي تأسّس في عام 1919 تأسّس على قيم تحديد المصير، وعدم الاعتداء والتسوية السّلميّة للنزاعات الدّوليّة .وكانت مسألة فرض عقوبات على المعتدي من ضمن النّصوص الأساسية لميثاق عصبة الأمم .ولكن غياب العديد من القوى عن عصبة الأمم كان يدلّ على عدم الاتفاق حول منظومة قيميّة محدّدة بينهم .كما أنّ عدم التّوازن في تطبيق مبدأ حقّ تقرير المصير كان أحد المصادر التي أدّت إلى تظلم ألمانيا من معاهدة فرساي والخلاف مع بريطانيا حول شرعيّتها .وقد لّقت عصبة الأمم مساندة شعبيّة قويّة في بريطانيا وعددٍ من الدّول الصّغرى الأعضاء، ولكن كان يُنظر إليها في

(1) James Richardson, Crisis Diplomacy: The Great Power Since The Mid Nineteen Century, Op. Cit., P. 222.

(2)Ibid.P.222.

فرنسا بعينا الرّيبة والشكّ، وفضّلت فرنسا الحفاظ على الوضع القـائم مـن خـلال التّحالفـات، وفي الولّيات المتّحدة الأميركية كانت المساندة الشعبيّة لمبادئ العصبة ضعيفة نظرا لأنّها لم تكن عضوا فيها [1].

وقد جاء التّحدّي الأكبر لعصبة الأمم في الثلاثينيّات من القرن المـاضي مـع تزايـد رغبـة كـلّ مـن ألمانيا وإيطاليا واليابان في إحداث تغييرات إقليميّة تعادل تغييرات هيكليّـة جوهريّـة في النّظـام الـدّوليّ، وقد دعَّم ذلك من قيمة توازن القوى .كما أنه لم يُحدث تقارباً قيميًّـاً بـين الولايـات المتّحـدة وحلفائهـا (فرنسا - بريطانيا)، كذلك حدث تنافر بين الاتحاد السّوفييتيّ والقوى الغربيّة، حيث دعم عنصرا العداء والشكّ بينهما هذا التّنافر .وقد أوضحت أزمة إقلـيم الـسوديت عـام 1938 تـأثير هـذا التّنـافر القيمـيّ، فبريطانيا كانت تؤيّد التّغيير السّلميّ والحفاظ على الوضع القائم، ولم تكن فرنسا مقتنعة تمـام الاقتنـاع برغبة بريطانيا، وكانت هناك فجوة قيميّة تفصل القادة البريطانيّين عن نظرائهم الألمان، واستطاع هتلر أن يُفجّر الرّأي العامّ العالميّ ويحشده تحت قيمة تحديد المصير، فلم تكن هنـاك قاعـدة قيميّـة متّفـق عليها بين هتلر والقوى الغربيّة، وأيّ تسوية للخلافات كانت ستتمّ على أسس نفعيّة[2].

وقد حدث نفس الخلاف القيميّ بين الولايات المتّحدة واليابان في عام 1941 خـلال مفاوضـاتهم الممتدّة. وقد تبنّى كلّ طرف مجموعة من المبادئ المتعارضة (عدم التّمييز- عدم الاعتداء تحديد المصير)من ناحية، والوصول الأمن للمصادر الأولية وعدم تدخل الولايات المتّحـدة في المجـال الحيـويّ لليابـان من ناحيةٍ أخرى .وكان هناك بالطبع تعارضٌ بين مبادئ الليبراليّة العالميّة وهذه الهيمنة الإقليميّة لليابان. فالتسوية على المدى القصير كانت محكمة، ولكنّها لم تكن كذلك مـن وجهـة النّظـر الـصّراعيّة في النّظـام الدّوليّ[3].

(1)Ibid.P.231.
(2)Ibid.P.232.
(3)Ibid.P.232-233

المطلب الثاني: إدارة الأزمات الدّوليّة في مرحلة القطبيّة الثنائيّة

حتّى الأشهر الأخيرة من حياته، كان الـرّئيس الأمـيركي الأسـبق روزفلـت يعتقـد أنْ لاّ حاجـة إلى كمّيات كبيرة من السّلاح للحفاظ على السّلام العـالميّ إذا عملـت كـلٌّ مـن الولّايـات المتّحـدة والاتحـاد السّوفييتيّ بشكلٍ تعاونيّ .وكان يثق في قدرة الأمم المتّحدة على لعب دور مؤثرٍ في الحفاظ عـلى الـسّلام العالميّ أكثر من عصبة الأمم .لكنّه منذ عام 1944 بدأ يدرك أنّ ستالين ليس لديه نوايا حسنة تجاه العالم الرّأسماليّ، وأنه ينـوي الـسّيطرة عـلى أوروبـا بالكامـل مـن خـلال إشـعال الثـورات الدّاخليّـة والتّـدخل العسكريّ إذا لزم الآمر، ويريد أن يبسط سيطرته على العديد من مـستعمرات العـالم الرّأسـماليّ بـنفس الوسائل .وقد دفع ذلك الرّئيس ترومان(الذي خلف روزفلت بعد وفاته في 12 نيـسان/أبريـل) 1945 إلى تبنّي نهج متشدّدٍ مع الرّوس بالتّنسيق مع رئيس الوزراء البريطـانيّ آنـذاك ونـستن تـشرشل ومـن بعـده روبرت آتلي .وقد ظهر هذا واضحا في مـؤتمر بوتـسدام . Potsdam Conference وإزاء هـذا التّعـارض في المصالح، دخل العالم مرحلة جديـدة أطلـق عليهـا برنـارد بـاروتش Brnard Baruch في إحـدى جلـسات الكونجرس الأميركي تسمية" الحرب الباردة "والتي تعتمد على إستراتيجيّة التّدمير والدّعايـةPropaganda ، والاستخدام المحدود للأسلحة تحت مظلة الرّدع النّوويّ[1].

لقد أكدت أزمة حصار برلين عام 1948(التي دشنت مرحلة الحرب البـاردة رسـميًّا) تراجـع دور التّحالفات الدّوليّة في نظام القطبيّة الثنائيّة .فالخلاف بين الدّول الغربيّة على كيفيّة إدارة هذه الأزمة زاد الآمر سوءا، لكنه عَكس حقيقة مهمّة تتعلق بوعي الحلفـاء الأوروبيـين بـأنّ دورهـم أصبح قـاصرا عـلى محاولة التّأثير في شريكهم المسيطر وهو الولّايات المتّحدة الأميركية[2].

وقـد جـاءت أزمـة بـرلين بيـنما نظـام القطبيّـة الثنائيّـة في مرحلـة التّكـوين، وأصـبح هنـاك تحـالف أنجلـوأميركيّ في ألمانيـا وفي منـاطقَ أخـرى عديـدة عكـس التّـأثيرات الهيكليّـة

(1)Richard Clutter Buck, International Crises And Conflict, Op.Cit, P.P 79-81.
(2)James Richardson, Crisis Diplomacy, Op. Cit., P. 225.

التي دفعت بالنّظـام نحـو القطبيّـة الثنائيّـة، وقـد تـزامن مـع هـذا تراجـع المعارضـة الفرنـسيّة لهـذه التّوجّهات[1].

لقد قام التّخطيط لمرحلة ما بعد الحـرب العالميّـة الثانيـة عـلى أسـاس افـتراض أنّ منطقـة الصّراع أصبحت عالميّة، كما أنّ تأسيس الأمم المتّحدة اشترط آنذاك وجود خمـس دولٍ كـبرى دائمـة العضويّة في مجلس الآمن .وعلى الرّغم من أنّ تركيز صراع القوى الكبرى كان أكثر حدّة على القضايا الأوروبية في أثناء حصار برلين وهو ما أعاد للأذهان احتمال تقلـيص سـاحة الـصّراع العالميّـة إلا أنّ الحرب الكوريّة (1950-1953) أكدت استمرار عالميّـة سـاحة الـصّراع .وقـد أوضـحت أزمـة بـرلين وجهين متباينين لساحة الصّراع في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية وهما :تـصاعد حـدّة التّـوتر وإدراك عدم الاستقرار في وقت الحصار، والتّحرّك غير المتوازن تجاه الانفراج والتّهدئـة في العلاقـات الدّوليّة خلال تلك الأزمة[2].

وفيما يتعلق بالبعد القيميّ للصّراع الدّوليّ في مرحلة ما بعد عام 1945، فقد كـان بـين الولّيـات المتّحدة والاتحاد السّوفييتيّ على أوروبا الشرقيّة مشابها في صراع الولّايـات المتّحـدة واليابـان عـلى شرق آسيا قبل ذلك بعدّة سنوات .فقد اصطدمت العالميّة الأميركية American Universalism بمبادئهـا(عـدم التّمييز - سياسة الباب المفتوح- تحديد المصير- الدّيمقراطيّة)مع الإصرار السّوفييتيّ على أنّ أمنه يتطلب الحفاظ على حكومات صديقة في أوروبا الشرقيّة .وقد كان هنـاك اختلافـان جوهريّـان بـين صراع أميركـا واليابان من ناحية، والحرب الباردة من ناحيةٍ أخرى .أوّلهما هو أنّ مجال تأثير الاتحـاد الـسّوفييتيّ في أوروبـا الشرقيّة كان أمرا واقعا تحقّق من خلال الاحتلال العسكريّ لدول أوروبا الشرقيّة، بينما تمّت مواجهة احتلال اليابان لجزءٍ من أرض الـصّين في عـام 1941 بـالقوّة، ومـن ثـمَّ فهـي لم تحتـلّ معظـم أراضي جنـوب شرقـيّ

(1)Ibid.P.225.
(2)Ibid.P.222.

آسيا؛ وثانيهما أنه في عام 1945 كان هناك استياءٌ شديد من الحرب على كافة الجوانب[1].

وقد انعكس مناخ القطبيّة الثنائيّة المحكمة الذي تأكد في أعقاب أزمة برلين عام 1948 في مجموعة من القرارات الإستراتيجيّة للقوّتين العظميين(الولآيات المتّحدة الأميركية والاتحاد السّوفييتيّ)، أدّت إلى تزايد عوامل عدم الاستقرار في النّظام الدّوليّ .وأهمّ هذه القرارات في الجانب الأميركي قرار مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا الغربيّة وتعميرها، والقرار متعدّد الأطراف بشأن إنشاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949 والقرارات الأميركية الخاصّة بأزمة برلين 1948-1949 وقرار التّدخل في كوريا عام 1950 في إطار الحرب الكوريّة، وغياب أيّ قرارات لخفض التسلح أو نزع السلاح حتى عام 1963، القرارات الخاصّة بمعالجة أزمة السّويس عام 1956، وقرار فرض الحصار البحريّ على كوبا عام 1962 ثمّ قرارات التّورّط في فيتنام .وعلى الجانب المضادّ، كانت قرارات الاتحاد السوفييتيّ بإنشاء منظمة "الكوميكون "ثمّ إنشاء حلف وارسو عام 1955 للرّدّ على انضمام ألمانيا الغربيّة إلى حلف النّاتو في عام 1954، ، ثمّ قرار التّدخل في المجر وبولندا عام 1956، ثمّ قرار نصب صواريخ نوويّة متوسّطة المدى في كوبا عام 1962[2].

لقد كان التّصوّر السّائد في الولّايات المتّحدة حتّى عام 1947 أنّ الاتحاد السّوفييتيّ مصدر تهديد سياسيّ بالأساس للولايات المتّحدة، وكان ذلك هو اقتناع" جورج كينان "مهندس نظريّة سياسة الاحتواء، وكان ذلك التّصوّر متسقا مع اهتمام الرّئيس ترومان بالأداء الاقتصاديّ ومن ثمَّ إبقاء الإنفاق الدّفاعيّ تحت السّيطرة .ولكن تحوّل الصّين إلى الشيوعيّة عام 1949، وإنتاج السّوفييت لقنبلتهم النّوويّة الذرّيّة كانتا بمنزلة تطوّرات غذت إدراكا أميركيًا جديدا بأنّ التّهديد السّوفييتيّ ليس فقط تهديدا

(1)Ibid.P.233.

(2)مصطفى علوي " بينة القرار الاستراتيجي وصنعه" الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 37، تموز /يوليو 1991، ص41-42.

سياسيًّا، بل هو أيضا تهديدٌ عسكريّ دائم لأمن الولايات المتّحدة وحلفائها، وهو ما استوجب الاستمرار في البناء التّقليديّ للقوّات العسكريّة جنبا إلى جنب مع القوّات النّوويّة، فيما اعتبر أساسا مُبكرا لإستراتيجيّة الرّدّ المرن التي تبنّاها فيما بعد كلّ من الرّئيس الأميركي الأسبق" كينيدي "ووزير الدّفاع الأميركي الأسبق" ماكنمارا ."وأكدت الإستراتيجيّة الكونيّة للولآيات المتّحدة فيما بعد الحرب العالميّة الثانية أنّ التزاماتها تجاه حلفائها الأوروبيين ستستمرّ بلا نهاية على أساس أنّ التّنافس الأميركي السّوفييتيّ سيكون طويلَ الآجل .ثمّ جاءت الحرب الكوريّة لتمدّ سياسة الاحتواء إلى القارّة الآسيويّة، ولتعزّز إدراك التّهديد العسكريّ الذي يمثله الاتحاد السّوفييتيّ في أوساط صنع السّياسة الإستراتيجيّة الأميركية[1].

إنّ الاهتمام الأكبر في أزمات القطبيّة الثنائيّة خاصّة بعد أزمة الصّواريخ الكوبيّة كان مُنصبًّا على عدم المواجهة العدائيّة .كما أنّ المصالح التي هي موضوع النزاع في الأزمة تكون مشتركة إلى درجة كبيرة بين الحلفاء، بمعنى أنّ المصالح بينهم تكون متجانسة إلى حدّ كبير .وتقوم الدّبلوماسيّة بين الحلفاء على أساس التّنسيق بينهم، ومن ثمَّ فإنّهم يقومون بتطوير إستراتيجيّات مشتركة وبلورة مواقف تفاوضيّة متناسقة بما يخدم مصالحهم المشتركة، وتكون الحسابات أقلّ تعقيدا في حالة أزمات التّعدّديّة القطبيّة لأنّ مسألة حصول الطرف المتحدّي أو المقاوم على مساعدة حلفائه مسألة واضحة .وفي حالة الأزمات المباشرة بين القوى العظمى تكون مسألة مساندة الحلفاء غير مهمّة بمفهوم القوّة البحت.

وعندما تتحدّى قوّة عظمى دولة صغرى في المعسكر المناوئ فإنّ القوّة العظمى المناوئة تنهض لمساندة الطرف المقاوم، بغضّ النّظر عن درجة هذه المساندة .وفي حالة الأزمات التي تقع بين الدّول الصّغرى فإنّ القوى الكبرى التي تحمي الدّول الصّغرى تتدخل في هذه الأزمات .لكن الموقف بين القوى العظمى قد يتحوّل إلى مرحلة الخطر إذا تخطى تدخل إحداها في الأزمة مستوى تقديم المساعدات والمساندة الدّبلوماسيّة،

---

(1) المصدر نفسه، ص42.

فالّاهتمام في هذه الأزمات يتّجه للتركيز على مدى اهتمام القوى العظمى بحلّ هذه الأزمات.

ويرى كينث والتز أنّ القوّة العظمى في نظام القطبيّة الثنائيّة لها القدرة على فصل نفسها عن حلفائها في موقف الأزمة، عكس موقف الحلفاء في النّظام متعدّد القطبيّة، حيث تكون للحلفاء قدرة أقلّ على عزل أنفسهم أو الحدّ من حركة الآخر في الأزمات(*) ويمكن للقوى العظمى أن تمارس تأثيرها على حلفائها بوسائلَ متعدّدة منها الاعتراض الأخلاقي Moral Disapproval ، والمعارضة في الأمم المتّحدة، والضّغوط الاقتصاديّة .وبما أنّ الحلفاء يعتمدون بشكلٍ أساس على القوّة العظمى، فإنّ هذه القوّة يمكنها تقييد حركة حلفائها من خلال التّهديد بعدم المساعدة أثناء الحرب(**) فالفجوة الاقتصاديّة والإستراتيجيّة بين القوّة العظمى وحلفائها تتّجه لأن تعطي هذه القوّة السّيطرة في معظم الأزمات، لكن هناك اعتبارات أخلاقيّة وسياسيّة تحدّ من قدرة القوّة العظمى على أن تتصرّف بشكلٍ منفرد، فهي قد تجد نفسها في حاجة إلى الشرعيّة الأخلاقية فيما يتعلق بسلوك أزماتها الخاصّة[2] وفي هذه الحال يكون بمقدرة الحلفاء منحها هذه الشرعيّة أو الامتناع عن ذلك[3].

(*) ففي أزمة السويس عام 1956 استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفصل نفسها وان توقف المغامرة الفرنسية البريطانية ضد مصر. أما في عام 1941 فلم تستطع ألمانيا أن تبرئ نفسها من مخططات النمسا ضد صربيا أو تحد من حركتها، لأنها كانت تعتمد على قوة النمسا بشكل كبير إلى الحد الذي لا تستطيع معه تحمل هزيمتها أو تحيزها إلى معسكر آخر.

(**) لقد كان هذا واضحا أثناء أزمة أكتوبر 1973، عندما كان بوسع الولايات المتحدة إجبار إسرائيل على قبول وقف إطلاق النار ثم الانسحاب من الأراضي التي احتلتها ثانية، من خلال التهديد الضمني أو الصريح بوقف مساعدتها العسكرية لها.

(1) ففي أزمة الصواريخ الكوبية لم تكن الولايات المتحدة في حاجة إلى الاعتماد على حلفائها بالمعنى الاستراتيجي، ولكنها كانت في حاجة إلى الاعتماد عليهم أخلاقياً وسياسياً فبالرغم من أن مصالح الحلفاء في حلف الناتو لم تكن متورطة بشكل مباشر في هذه الأزمة إلا أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مضطرة لإبلاغهم بالتحدي الذي تواجهه قبل أن يتم الإعلان عنه رسميا، للحصول على مساندتهم الدبلوماسية، خاصة في الأمم المتحدة، كما تم التشاور أيضا مع حلفائها في أمريكا اللاتينية وقد مكنت هذه المساندة الولايات المتحدة من ممارسة قوة قهرية على الاتحاد السوفيتي في هذه الأزمة.

(3) Glen H. Snyder And Paul Diesing, Conflict Among Nations, Op. Cit., Pp. 443-445

الانفراج الدّوليّ والأزمات الدّوليّة Détente And Crises

إنّ لحالة الانفراج الدّولي تأثيراتٍ متباينة في نظامي القطبيّة التّعدّديّة والثنائيّة، فالّنفراج الدّوليّ الذي يمكن تعريفه بأنه تراجع للصّراع بين الأعداء عن طريق تسوية بعض النزاعات وإقامة اتفاقات تعاونيّة بما يحقّق مصالح مشتركة يكون في حالة القطبيّة التّعدّديّة بمنزلة علامة على تحوّل علاقة العداء إلى علاقة تحيّز أو تحالف .بينما في نظام القطبيّة الثنائيّة لّا يكون الوضع كذلك، حيث أنّ الانفراج في العلاقات بين القوّتين العظميين لاّ يقود إلى حدوث تحالفٍ بينهما، لأنه لاّ يوجد طرف ثالث يمكن التّحالف ضدّه، فهو بمنزلة اتفاق على تهدئة الصّراع والعداء بين القوى العظمى وإفساح المجال للتّعاون بينهما إن أمكن ذلك، ومن ثمّ فهو لّا يؤثر في الطبيعة العدائيّة الكامنة للقوى العظمى[1].

وقد ساعدت مرحلة الانفراج الدّوليّ التي بدأت في أعقاب أزمة الصّواريخ الكوبيّة عام 1962 في تأسيس ما يُسمّى بشراكة الأعداءAdverse Partnership ، ويشير هذا المصطلح المفهوم إلى وعي القوّتين العظميين بوجود مصالحَ مشتركة بينهما بالمثل كوجود مصالح صراعيّة بينهماConflicting Interests ، وتكون هذه الشراكة ناتجة عن توازن القوّة بين القوى العظمى[2].

وتتميّز العلاقة بين إدارة الأزمة وشراكة الأعداء بأنّها علاقة دائريّةCircular ، فالإدارة النّاجحة للأزمة بين الأعداء تساعد على خلق شراكة بينهما، ومن ثمَّ فإنّ ذلك يجعل من إدارة الأزمة في المستقبل أمرا ممكنا، على الرّغم من أنّ الطبيعة العدائيّة بين القوى العظمى قد تجهز على هذه العلاقة في أيّ لحظة[3].

ليس هناك من شكّ في أنّ عصر الانفراج الدّوليّ قد قلل من احتمال تحوّل أزمات القوى العظمى إلى حروب مدمّرة، وذلك من خلال إعطاء الشركاء الأعداء

---

(1)Ibid., P. 446

(2)Coral Bell, The Conventions Of Crises, Op. Cit., P. 50

(3) Ibid., P. 52.

فرصة إضافيّة لتجنّب الحرب، وتهدئة جوّ العداء بينهما .فروح الانفراج الدّوليّ التي مهّدت لها أزمة كوبا بعد تسويتها قد منعت القوّتين العظميين من التّورّط بشكلٍ حاد في الحروب والأزمات التي تقع بين وكلائهم، خصوصا أزمات الشرق الأوسط(حرب 1967، والأزمة الفلسطينيّة الأردنية عام 1970، والحرب الهنديّة الباكستانيّة عام 1972) .كما سمح لهما الانفراج بأن تتنافسا بشكلٍ هادئ في حرب فيتنام[1].

وبالرّغم من ذلك، فقد أظهرت أزمة1973 هشاشة الانفراج الدّوليّ، وخصوصا نقطة الضّعف المتعلقة بمنع وقوع الأزمات؛ حيث كان هناك إمكانيّة لّانزلّاق القوّتين العظميين إلى مواجهة مباشرة بسبب وكلائهم، كما أوضحت هذه الأزمة كيف أنّ الانفراج الدّوليّ قد يُهدّئ من سلوك القوى العظمى أثناء الأزمة، فكان هناك سهولة في التّحكم في الأزمة وإنهائها[2].

ويمكن تلخيص العلاقة بين الانفراج الدّوليّ والأزمات الدّوليّة في ثلاث نقاط أساسيّة[3] .

1. أوضح الانفراج الدّوليّ وجود قيود صارمة على التّحرّكات الإستراتيجيّة Strategic Actions للقوى العظمى، فالإنفراج الدّوليّ قد يَحول دون اندلاع بعض الأزمات، ولكنّه ليس ضمانة ضدّ تصعيدها.

2. لاّ يعمل الانفراج الدّوليّ - باعتباره مصدرا من مصادر التّحكم في الأزمة - بشكلٍ منفصل عن مصالح القوى العظمى في الأزمة نفسها.

3. لّا يصبح الانفراج الدّوليّ فعّالًا للتّحكم في الأزمة، حتّى تكون فرص التّورّط المباشر للقوى العظمى في الصّراع خطيرة للغاية.

---

(1) مصطفى علوي " بينة القرار الاستراتيجي وصنعه" مصدر سبق ذكره، ص43.

(2) Glen H. Snyder And Paul Diesing, Conflict Among Nation, Op. Cit., P. 447.

(3) Ibid., P. 449.

وترى كورال بيل أنّ هناك عدّة عوامل رئيسة ساعدت على حدوث شراكة الأعداء، كما أنّها تمثّ قواعد أساسيّة نابعة من النّظام الدّوليّ، تحدّد إدارة الأزمات الدّوليّة، وهي:

1. تبادل الرّهائن. Exchange of Hostages

2. نظام المراقبة المتبادل بينهما. Surveillance

3. الأيديولوجية الإستراتيجيّة المشتركة. Common Strategic Ideology

وتتعلق القاعدة الأولى بحجم الدّمار والخسائر المدنيّة التي من الممكن أن يلحقها كلّ طرف بالآخر، حيث أنه في عصر الضّربات النّوويّة يمكن اعتبار المدنيّين في القوّتين المسيطرتين وحلفائهم رهائن لعواقب القرارات التي يمكن أن تتّخذها حكوماتهم، التي لن يكون بمقدورها حماية شعوبها من العقوبات العسكريّة المحتملة من جانب الخصم .وتتعلق القاعدة الثانية بقدرة الدّول الكبرى على مراقبة كلّ منها للأخرى لتقييم القدرات العسكريّة لكلّ طرف وأهدافه السّياسيّة ومستوى استعداده. وتشير القاعدة الثالثة إلى أنّ النّموّ المطرد في الأسلحة الحديثة للطرفين منذ عام 1953، ما أدّى إلى وجود مصلحة إستراتيجيّة بينهما، وترتب على ذلك توقيعهما على عدد من الاتفاقيّات الإستراتيجيّة[1]. مثل اتفاقيّة الحظر الجزئيّ للتّجارب النّوويّة عام 1963، ومعاهدة الفضاء الخارجيّ عام 1966، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النّوويّة عام 1968، ومعاهدة منع تخزين الأسلحة النّوويّة وغيرها من أسلحة الدّمار الشامل في قاع البحار والمحيطات في فبراير1971، واتفاقيّة" سولت الأولى "عام 1972 للحدّ من الأسلحة الإستراتيجيّة، واتفاقيّة تحريم إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة عام 1972، والإتفاقيّة الأميركية - والسّوفييتيّة لمنع نشوب حربٍ نوويّة في يونيو1973[2].

---

(1) Coral Bell, The Convention Of Crisis, Op. Cit., P. 52-72.

(2) مصطفى علوي " بينة القرار الاستراتيجي وصنعه" مصدر سبق ذكره، ص43.

لكن ما انتهت إليه تسوية أزمة وحرب أكتوبر عام 1973 من انفراد الولّايـات المتّحـدة بعمليّـة التسوية السّلميّة للصّراع بين مصر وإسرائيل، كان إيذانا بهشاشة الانفراج الـدّوليّ الأول وعـدم اسـتقراره كأساس للعلاقات الأميركية السّوفييتيّة، وكأساس للعلاقات الدّوليّـة عمومـا .فمـع بدايـة انهيـار الانفـراج الدّوليّ وخروج الاتحاد السّوفييتيّ من ساحة الشرق الأوسط، اتجهت موسكو إلى حركةٍ سريعة وقويّة في العالم الثالث تعوّض هزيمتها الإستراتيجيّة في الـشرق الأوسـط، فكانـت قراراتهـا الخاصّـة بـدعم حكومـة أثيوبيا الجديدة في عام 1974ودعم حكومة أنجولاً المستقلة عام 1975ودعـم حركـة" السّاندينيـستا" في نيكاراغوا، ثمّ كانت قمّة المدّ السّوفييتيّ خارج الحدود متمثلة في قرار التّدخل في أفغانستان في ديـسمبر عام1979[1].، الذي كان إلى جوار قرار عدم تصديق الكونجرس الأمـيركي عـلى معاهـدة" سـولت الثانيـة " للحدّ من الأسلحة الإستراتيجيّة عام1979 بمنزلة النّهاية الأخيرة لمرحلة الانفـراج الـدّوليّ الأول، والتّدشـين المبكر لمرحلة الحرب الباردة الثانية في العلاقات الأميركية السّوفييتيّة .ومع وصول المحافظين الجدد -Neo Conservatives بقيادة" رونالد ريغان "إلى رئاسة الولّايات المتّحدة، افتُتحت رسميًّا مرحلة الحرب الباردة الثانية في علاقـات قمّـة النّظـام الـدّوليّ .وتـمّ إحيـاء التّـصوّر الأيـديولوجي المـضادّ للاتحـاد الـسّوفييتيّ، والـذي يعطيـه صـورة إمبراطوريّـة الـشرّ التـي ينبغـي محاربتهـا، وأصـبح الفكـر الإسـتراتيجيّ الـسّائد هـو ضرورة اسـتعادة صـورة أميركـا القويّـة العظيمـة التـي يخافهـا الآخـرون ويحترمونهـا حتّـى وإن لم

(1) على الرغم من أن إنهيار الانفراج الدولي لم يكن مصحوبا بمواجهات عـسكرية بـين القـوى العظمـى إلا أن ذلك بكل تأكيد جدد المخاوف حول احتمال حدوث مصادمات بين القوى العظمى. فقيـام الاتحـاد الـسوفيتي بغـزو أفغانـستان عـلى وجـه التحديـد دفـع الولايـات المتحـدة لتطـوير خطـط الطـوارئ وقـوة الانتـشار السريع("Rapid Deployment Force"RDF) تحسبا لاحتمال حدوث مواجهة بين القوى العظمـى في بدايـة السبعينات من إطار العلاقة القائمة على التعاون غير المنتظم إلى إدارة الأزمات إلى العلاقات القائمة على توسيع نطاق التعاون بينهما إلى تجنب أو منع حدوث الأزمات قد أصبح لا شيء.

انظر Phil William contemporary strategy. Op, cit, p. 235

يحبّوها، والعمل على إجبار الاتحاد السّوفييتيّ على الدّخول في سباق للتسلح ليس بمقدوره الاستمرار فيه، أو مجاراته كوسيلة للانتصار عليه وإخراجه من حلبة المنافسة على زعامة النّظام العالميّ.

وفي هذا المناخ، صدرت أهمّ القرارات الإستراتيجيّة الأميركية في عهد ريغان، وهو قرار تدشين مبادرة الدّفاع الإستراتيجيّ SDI المعروفة باسم" حرب النّجوم"، وقرار زيادة الإنفاق الدّفاعيّ الأميركي من مئة مليار دولّار عام 1980 ليصبح 300 مليار دولّار، وقرار دعم متمرّدي الكونترا في نيكاراغوا، ومساندة الأنظمة اليمينيّة في السّلفادور وهندوراس وجواتيمالّ وغيرها من دول أميركا الوسطى، ثمّ قرار فرض حظر على تصدير التّكنولوجيا التي يمكن استخدامها في إنتاج الموادّ الإستراتيجيّة من الولّايات المتّحدة ودول حلف النّاتو الأخرى إلى الاتحاد السّوفييتيّ، ثمّ قرار توقيع اتفاقيّة التّعاون الإستراتيجيّ مع إسرائيل عام 1983[1].

الأسلحة النوويّة وإدارة الأزمات الدّوليّة

إنّ المشكلة الأساسية المتعلقة بإدارة الأزمات في العصر النّوويّ كما يقول ويليام كوفمان William Kaufmannتتعلق بكيفيّة إدارة الأمور بمهارة كافية لتجنّب خطر الأسلحة النّوويّة المرعبة، مع الاستمرار في الحفاظ على المصالح الحيويّة في نفس الوقت[2].

وقد حاولت معظم المفاهيم والنّظريّات التي طوّرّت منذ عام 1945حول استخدامات القوّة حلّ هذه المشكلة، فالردع على سبيل المثال كان معنيًّا بمهارة عدم استخدام القوّة إلى الحدّ الذي يُحترم فيه بنجاح كلّ من الحفاظ على السّلام و حماية المصالح الحيويّة، ومن ثمّ فإنّ العصر النّوويّ أصبح عصر الحرب المحدودة، فالدّول قد تلجأ إلى الحروب في بعض الأحيان، ولكنْ، هناك حافزٌ كبيرٌ لبقائها محدودة .فإدارة

(1)مصطفى علوي " بينة القرار الاستراتيجي وصنعه" مرجع سبق ذكره، ص43-44

(2) Phil William, Contemporary Strategy, Op. Cit., P. 238.

الأزمة لها هدف إيجابيّ وهو تحقيق أهداف الدّولة، وهدف سلبيّ يتعلق بإحكام السّيطرة على الموقف حتّى لا يخرج عن نطاق السّيطرة ويقود إلى الحرب أو التّصعيد[1] وتمثل هذه الازدواجيّة الفارق الأساسيّ بين أزمات العصر النّوويّ وأزمات المراحل السّابقة .ففي الماضي كان من السّهل على الدّول اللجوء للحرب لتحقيق أهدافها في الأزمة نفسها، وعلى الرّغم من إدراك أطراف بعض الأزمات آنذاك أنّ اللجوء للحرب سيمثل كارثة بالنسبة إليهم، فقد كان اعتقاد الدّول الأوروبية في مرحلة ما قبل العصر النّوويّ أنّ هم في معظم الأحوال سيربحون أكثر ممّا يخسرون بذهابهم للحرب[2].

فالتّأثير الكبير للأسلحة النّوويّة في الأزمات الدّوليّة يكمن في اتساع الفجوة بين قيمة المصالح في الصّراع والتّكلفة المحتملة للحرب بين القوى النّوويّة على الأقل .وكانت هذه الفجوة ضيّقة نسبيًّا أو غير موجودة قبل العصر النّوويّ، لكن في العصر النّوويّ فإنه من الصّعب تخيّل أيّ شيء يساوي تكاليف الحرب النّوويّة أو المجازفة بإشعالها، فالدّول دائما تواجه في موقف الأزمة توترا محدّدا بين هدف كسب موقف الأزمة وقيد تجنّب الحرب .كما تشتمل عمليّة المساومة في موقف الأزمة التّهديد بتدمير المصلحة المشتركة[3]. وتكون الدّول حذرة من أن تدفع تكتيكات الإكراه والإكراه المضادّ الأمور بعيدا إلى أن يخرج موقف الأزمة عن السّيطرة وتجد الدّولة نفسها مضطرّة للدّخول في حرب فعليّة[4].

إنّ تطوّر أسلحة الدّمار الشامل جعل الحرب مستحيلة من خلال تدمير أيّ علاقة عمليّة أو منطقيّة بين أدوات العنف من جهة، والأغراض التي تستخدم من أجلها من جهةٍ أخرى، فاللجوء إلى الحرب الآن أصبح يمثل فشلا أو إخفاقا

(1)Ibid., P. 238

(2)Ibid., P. 238-239

(3)Glen H. Snyder And Paul Dieses, Conflict Among Nations: Bargaining, Decision Making And System Structure In International Crises, Op.Cit, P. 450

(4)Ibid., P. 450

للسّياسة[1]. فالأزمات قد حلت محلّ الحـروب في حـلّ الـصّراع بـين الـدّول الكـبرى عـلى الأقـل، عنـدما أصبحت تكلفة الحروب مرتفعة للغاية وتحمل مخاطر عالية[2].

إنّ مخاطر الرّعب النّوويّ قد هدّدت العالم أربع مرّات خـلال ربـع القـرن ونيـف الـذي أعقـب الحرب العالميّة الثانية .وشهدت نهاية الخمسينيّات أولى هـذه المـرّات، عنـدما واجهـت قـوّات الجـنرال دوغلاس ماك آرثر العاملة تحت راية الأمم المتّحدة هزيمة ساحقة في الحـرب الكوريّـة، فهـدّد الـرّئيس ترومان- باستخدام القنبلة الذرّية .والثانية عندما استخدم الرّئيس دوايت أيزنهاور نفس التّهديد لوضع حدّ للحرب الكوريّة، والثالثة في الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر عام 1962عندما أصبح الصّدام وشيكا بـين القوّتين العظميين بسبب أزمة الصّواريخ الكوبيّة، والرّابعة في الأيام الأخيرة من حـرب أكتـوبر عـام 1973 على مصر عندما قرّرت الولّايات المتّحدة رفـع حالـة الاسـتعداد بـين القـوّات الأميركيـة الإسـتراتيجيّة إلى الدرجة المتوسّطة، ردًّا على قيام الاتحاد السوفييتيّ برفع درجة استعداد قوّاته المحمولة جوًّا لفكّ حـصار الجيش الثالث المصريّ[3] .

وقد دفعت هذه المخاطر نحو التّفكير في إنشاء آليّة لمنع الأزمات بين القوى العظمـى، وقـد أصـبح إنـشاء نظـام لمنـع الأزمـات Crisis Prevention Regime أكـثر وضـوحا في إعـلان المبادئ الأساسية للعلاقات الذي تمّ الاتفاق عليه في قمّة موسكو عام 1972، لكن لسوء الحظ كان هذا اتفاقا مزيّفا كما يصفه ألكسندر جـورج .فقـد تـضمن الاتفـاق تناقـضا جوهريًـا بـين التأكيـد السوفييتيّ على التّعايش السّلميّ Peaceful Co-Existence والإصرار الأميركي على ألا يحصل أيّ طرف على ميزة من جانبٍ واحد تكون على حساب الآخر وقد اعتبرت الولّايـات المتّحـدة الاتفـاق بمنزلـة محاولة لمنع تورّط القوى العظمى في كـلّ الأزمـات في العـالم الثالـث، بيـنما نظـر إليـه الـسّوفييت

(1) Phil William, Nuclear Weapons And Crisis Management, Op. Cit., P. 45

(2) Glenn H. Snyder, "Crisis Bargaining", In: Charles F. Herman, (ed), Op. Cit., P. 220.

(3) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص6.

على أنه أمر يتعلق بمنع التورّط في المواقف التي قد تثير صداما مباشرا بين القوى العظمى .ويعني ذلك أنه إن لم تكن الولاّيات المتحدة متورّطة في موقفٍ ما، فستكون للاتحاد السوفييتي حريّة للحركة .وقد سار هذا عكس اعتقاد إدارة نيكسون بأنّ الاتفاق سيعمل كبديل لسياسة الاحتواء في وقتٍ لم يعد فيه الشعب الأميركي مستعدًّا للتّضحية على خلفيّة أزمة فيتنام، والوفاء بمتطلبات سياسة الاحتواء .وعندما لم يؤدّ هذا إلى الحدّ من حركة الاتحاد السوفييتيّ كما كان متوقعا، ساد شعور كبير في واشنطن بأنّ الولاّيات المتّحدة قد انخدعت، لذلك فإنه في أعقاب أزمة أفغانستان أصبح الاحتواء العسكريّ مرّة ثانية في مقدّمة أولويّات السّياسة الأميركية[1] .

لقد دخلت كلٌّ من الولايات المتّحدة الأميركية والاتحاد السوفييتيّ في سباقٍ تسلحٍ نوويّ طويل، حيث سعى كلّ منهما إلى أن يسبق الآخر في تطوير ونشر أنظمة التسلح الحديثة .ونظرا لتكاليف ومخاطر منافسات التسلح غير المفيدة، فقد قدّم الطرفان وسائلَ رسميّة وأخرى غير معلنة للمساعدة على الحفاظ على الاستقرار، وجعل من الصّعوبة لأيّ منهما الحصول على موقف التفوّق النّوويّ .فلم يكن من المستغرب قبولهما بالعديد من الحدود والتّقسيمات في النّظام الدوليّ، وفي مناطق محدّدة توصّلا إلى تهدئةٍ على أساس مبادئ مقبولة للسّلوك .فلولاً الأسلحة النوويّة لتراجعت أهمية وضع أزمات القوى العظمى تحت الرّقابة قبل الدّخول في عداءات مفتوحة، وعلى الرّغم من أنّ الأسلحة النوويّة جعلت أزمات القوى العظمى مرعبة إلا أنّها لم تنجح في القضاء عليها[2].

إنّ القوى العظمى لم تكن دائما في موقف يُشكل مأزقا نوويًّا بسبب امتلاك كليهما لقوّات ثأريّة قادرة على إلحاق دمار غير متوقع بالخصم حتى بعد تلقّي الضّربة الأولى .وحتّى عندما كانت الولّايات المتّحدة تحتكر الأسلحة النوويّة، لم يفتقر الاتحاد السوفييتيّ إلى التّدابير المحتملة في مقابل ذلك، حيث كانت أوروبا الغربيّة بمنزلة رهينة

(1) Phil William, Contemporary Strategy, Op. Cit., P. 235.
(2)Ibid., P. 48-49.

تحت قبضته؛ وبقي الآمر كذلك حتى منتصف الخمسينيّات عندما قام الاتحاد السوفييتيّ بتطوير قدرات نوويّة فائقة، وأصبحت بعض المدن الأميركية في متناول ضرباته. فالتّوازن النوويّ أثبت قدرة كلّ قوّة عظمى على الحفاظ على أراضيها من حدوث أيّ هجوم نوويّ مباشر عليها أو على أراضي حلفائها[1].

أنّ المخاوف التي ظلت مُحدقة بالقوى العظمى كانت متمثلة في احتمال إقدام إحداهما على تصرّف نتيجة لسوء تقدير لن يكون بمقدور القوّة الأخرى أن تتحمّله .ففي أزمة الصّواريخ الكوبيّة، لم يكن في مقدور الولّايات المتحّدة تحمُّل تصرّفات الاتحاد السوفييتيّ في كوبا، ومن ثمَّ فقد رفعت درجة الاستعداد القصوى في قواتها النوويّة والتقليديّة، وفي مقابل ذلك تراجع الاتحاد السوفييتيّ عن الاستمرار في بناء قواعد الصّواريخ هناك[2] .

إنّ البيئة الإستراتيجيّة في عالم اليوم تتطلب تحوّلًا جوهريًّا في طرق وأساليب التّفكير في إدارة الأزمات الدّوليّة؛ فعلى القادة السّياسيّين أن يكون اهتمامهم بالتحكم في الأزمات أكثر من اهتمامهم بتحقيق. المكسب[3]. وتظلّ هناك مشكلة جوهريّة تتعلق في عالم التعدّدية النوويّة Multinuclear World، فهي مشكلة عاجلة، فالدّول الصغرى ليس لديها نفس المسؤوليّة تجاه استخدام الأسلحة النوويّة مقارنة بالقوى العظمى .وتراجع احتماليّة اندلاّع حرب نوويّة بين القوى العظمى لم يكن راجعا إلى توازن القوى بقدر ما كان يعود إلى استقرار نظام التّوازن بينهما[4] .

(1) Ibid., P. 49.

(2) Richard Nedlebow, "Is Crisis Management Always Possible?", In: Charles W. Kegly, Eugene R. Witt Korf (eds), The Global Agenda Issues And Perspectives, Third Edition, (McGraw, Hill Inc., 1992), P P. 83-84

(3) Ibid., P. 84.

(4) Phil William, Contemporary Strategy, Op. Cit., P. 236

المطلب الثالث: إدارة الأزمة الدّوليّة في مرحلة القطبية الأحادية

لقد جعلت نهاية الحرب الباردة العالم غير مستقرّ مقارنة بحقبة الحرب البادرة منذ عهد ستالين، وقد أنذر هذا الوضع باندلاع عددٍ كبير من الأزمات الدّوليّة[1]. فالتغيّرات في تراتبيّة القوى على قمّة النّظام الدّوليّ من شأنها أن تعقّد الأمور، حيث أنّ صعود الصين والظهور التدريجيّ لليابان إلى مصاف القوى الكبرى، على سبيل المثال، قد يوسّع من نطاق الصّراعات التي قد تتورّط فيها القوى الكبرى[2]. كما أنّ الدّخول في عصر مضطرب دون إرساء قواعدَ واضحة لإدارة العلاقات بين الدّول يجعل من الأزمات الدوليّة خاصيّة أساسيّة ومتكرّرة في إطار العلاقات الدّوليّة[3].

وعلى الرّغم من أنّ أزمة الخليج الثانية (بعد غزو العراق للكويت عام 1990) كانت أكبر أزمة حقيقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلّا أنه تمّت إدارتها بسهولة وكفاءة أكثر من أيّ أزمة مضت نتيجة التغيّرات الكبيرة في السّياسة الخارجيّة للاتحاد السوفيتيّ آنذاك . وقد استطاعت كلّ الدّول تقريبا أن ترى الأزمة لا من منظور أيديولوجيّ ولا في إطار علاقة الشرق بالغرب، ولكن كمسألة اعتداء وضمّ مباشرين، وقد حاول الرئيس العراقي الأسبق آنذاك أن يستحضر مفردات العالم الإستراتيجيّ لحقبة الحرب الباردة ولكنّه فشل[4].

وقد دفعت هذه التطوّرات نحو الهيمنة العالميّة للولايات المتّحدة بشكلٍ عامّ، وترسيخ هيمنتها على دول العالم الثالث وقضاياه الإستراتيجيّة بشكلٍ خاصّ، وأصبحت الإرادة الأميركية أهمّ عوامل البيئة الدّوليّة وأوّلها وأكثرها تاثيراً في

---

(1)Richard Clutter Buck, International Crisis And Conflict, Op. Cit., P. 3

(2)Phil William, Crisis Management, Op. Cit., P. 237.

(3)Ibid., P. 237.

(4)Graham E. Fuller, "Soviet- American Co-Operation In The Middle East: The Changing Face Of International Conflict", In: Steven L. Spiegel (Ed), Conflict Management In The Middle East,(San Francisco: West View Press, 1992), P. 15-16.

القرارات الإستراتيجيّة التي تصدر عن بلاد العالم الثالث، أو تصدر بشأنها أو بشأن قضاياها من المجتمع الدّولي[1].

لكن المشكلة الرّئيسة التي تواجه وضع الهيمنة لإمبراطوريّة تهيمن على أقاليم شاسعة هي عدم توافر القوّة اللازمة لفرض سيطرتها المطلقة والحيلولة دون خروج هذه الأقاليم عن طاعتها، أو اندلاع الاضطرابات والمنازعات فيما بينها أو قمعها في حال حدوثها .وتقدّم لنا الإمبراطورية الرومانية نموذجا واضحا في هذا الصّدد، كما تمدّنا الإمبراطوريات الاستعماريّة وخاصّة الإمبراطوريّات الأوروبية التي امتدّت إلى ما وراء البحار ابتداء من القرن السّادس عشر ميلادي بنماذجَ أخرى .كما أنّ السيطرة التي مارستها كلّ من الولّايات المتحدة والاتحاد السوفييتيّ على المناطق التي خضعت لنفوذهما وُصفت بأنها من قبيل الهيمنة الإمبراطوريّة[2].

لقد تأسّس نظام ما بعد الحرب الباردة على منظومة قيميّة جديدة، فالنّظام العالميّ الجديد كما وصفه الرّئيس الأميركي جورج بوش الأب أكثر تحرّرا إزاء التّهديد بالإرهاب، وأكثر مناعة في إقرار العدالة، وأكثر أمنا في السّعي من أجل السّلام .فهو عالم جديد يسوده القانون، وتعترف فيه الدّول بمسؤوليّتها المشتركة في تحقيق الحرّية والعدالة[3].

(1) مصطفى علوي " بينة القرار الاستراتيجي وصنعه" مصدر سبق ذكره، ص46-47.

(2) مارسيل سيرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الألمانية، 1992)، ص37.

(3) لقد حظيت الولايات المتحدة بالدعم السياسي والمالي في حرب تحرير الكويت من ائتلاف شاطرها الإحساس بالغضب الأخلاقي تجاه العراق، وهذا لم يعكس فقط تغير القيم في النظام الدولي، وإنما نظام عالمي جديد، على الرغم من وجود تسلسل هرمي عالمي للقوة.

إنّ منظومة القيم الجديدة للنظام العالميّ الجديد قد فتحت البـاب عـلى مـصراعيه لاحـتمالات التدخل العسكريّ الخارجيّ في الشؤون الداخليّة للدّول، وأصبحت سيادة الغالبيّة العظمـى مـن الـدّول تقع تحت ضغط الدّول التي تريد فرض قيمها عليها[1] .

وقد وضع تحرّك الناتو في كوسوفو سابقة من شـأنها أن تـؤدّي إلى اضـطراب العلاقـات الدّوليّـة لسنوات عديدة، فإصرار النّاتو على أنّ القانون الـدّوليّ تطـوَّر ليركـز عـلى الاعتبـارات الإنـسانية أدّى إلى إغفال مبدأ أساسيّ وهو أنّ الشؤون الداخليّة أمر يخصّ الدّولـة وحـدها .فقـد انتـزع حلـف النّـاتو دور الأمم المتّحدة، وحمل على عاتقه مسؤوليّة تحديد أين يكون التّحرّك العسكريّ مـبرَّرا ومتـى وتحـت أيّ ظروف .واستنادا لمنظومة القيم الجديدة في النّظام الدّوليّ، سعى كلّ من الولّيات المتّحدة وحلف النّـاتو إلى تكريس نمط القطبيّة الأحادية على الرّغم من أنّ التّفوّق العسكريّ والاقتصاديّ للولّايات المتّحدة قـد يجعلها أقلّ اعتمادا على حلفائها لتحقيق أهدافها الحيويّة .فاختفاء التّهديـد الـذي كـان يمثلـه الاتحـاد السوفييتيّ جعل من الصّعوبة استمرار الأحلاف القائمة على الأقل في صورتها القديمة مثل الحلف الأميركي -اليابانيّJapanese-American Alliance ، أو حلف النّاتو .وقد أثبتت حرب يوغسلافيا اسـتعداد الولّايـات المتّحدة للاستغناء عن شركائها من حلف النّاتو، وساد الاعتقاد بأنّ الولّايات المتّحدة لم تعد في حاجـة إلى حلفائها[2].

لكن التّحدّيات الجديدة بعد أحـداث الحـادي عـشر مـن أيلـول/سـبتمبر أكـدت ضرورة إيجـاد مـساندة لّائتلافـات القـادرين" Coalitions Of Willing " ، وهـي عمليّـة معقّـدة تتـداخل فيهـا الأبعـاد الأخلاقية والمصالح القوميّة .ونظرا للتغيّرات في الموقف الـدّوليّ، فـإنّ الأصـدقاء والحلفـاء قـد يـصبحون أعداء أو محايدين، وقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح فيما يُسمّى ب"الحرب ضدّ الإرهاب"[3].

(1)C.J. Dick, "Conflict In AChanging World: Looking Two Decades Forward", European Security, Vol. 11, No.3 Autumn 2002, P. 20.

(2) Ibid., P. 28 - 29.

(3) Ibid., P. 24.

لقد أعادت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تشكيل التّحالفات الدّوليّة، ففي أيلول/سبتمبر عام 2001 أصبحت الولّايات المتّحدة وروسيا شريكتين في تحالفٍ دوليّ لهزيمة عدوّ مشترك . وقد اتفق قادة الدّولتين على أنّ الإرهاب الدّوليّ أصبح أكبر التّهديدات وأخطرها على أمنهما القوميّ وحضارتيهما .وقد مكنت العلاقات الروسيّة الأميركية الجديدة، التي تمخضت عن أحداث سبتمبر، الولّايات المتّحدة من شنّ حربها على أفغانستان(تلك الدّولة التي تقع في الفناء الخلفيّ لروسيا والتي تسبّبت من قبل في انهيار الاتحاد السوفييتيّ) دون التّباطؤ الذي كانت تفرضه قيود الحرب الباردة .وقد أدّت هذه التطوّرات في علاقة البلدين إلى إيجاد نوع من القلق من أن تؤدي السّيادة الأميركية الروسيّة إلى- تهميش دور الاتحاد الأوروبي[1]. كما أدّى تحوّل روسيا إلى حليف للولّايات المتّحدة إلى مساندة وجود القوّات الأميركية في وسط آسيا وجورجيا، كما أثر ذلك في ردّ فعل بوتين تجاه إلغاء الولّايات المتّحدة معاهدة (ABM) وتوسيع نطاق حلف النّاتو[2].

ويمكن إجمال عدد من النّقاط تتعلق بإدارة الأزمات الدّوليّة في ظلّ النّظام العالميّ الرّاهن[3].

1. لم يعد هناك ما يُسمّى بقوّة متدخلة وأخرى مراقبة فيما يتعلق بإدارة الأزمات الإقليميّة، فكلّ اللاعبين يأخذون دورهم ولو بدرجاتٍ متفاوتة.
2. أصبح استخدام القوّة العالميّة في إدارة الأزمات الإقليمية أكثر سهولة ويُسرا، بعد أن اختفى تحدّي القوى العالميّة الأخرى لها .وفي الوقت نفسه، أصبح استخدام القوّة الإقليميّة في إدارة الأزمة الإقليميّة أكثر صعوبة ومحفوفا بالمخاطر الكبرى لأنّها أصبحت محكومة بطريقة أكثر انضباطا بقوى عالميّة على استعدادٍ للتّدخل في أيّ وقت.

---

(1)Angela Stent And Lilia Shevtsova, "America, Russia And Europe: A Realignment", Survival, Vol. 44, No. 4, Winter 2002-2003, P. 121

(2) Ibid., P. 123.

(3) أمين هويدي" إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ" مصدر سبق ذكره، ص180.

3. إذا كان الغرض من إدارة الأزمة في النّظام العالميّ ذي القطبين هو منع استخدام القوّة في القتال فإنّ هذا يظلّ قائما في ظلّ القوانين الحاليّة مع استثناء واحد وهو أنّ وصول الأزمة إلى ذروتها قد يُمهّد إلى قوى عالميّة للتدخل لحسم الموقف الآمر الذي كان محفوف بالقيود الثقيلة في الماضي.

4. زاد استخدام الشرعيّة الدولية في التحكم في بعض الصّراعات الإقليميّة بالرّغم من أنّها تطبق بطريقة انتقائيّة Selectivity

5. أصبح نقل السّلاح إلى مناطق التوتر أكثر منه سياسة.

6. أصبحت الإنفجارات الداخلية داخل الدول أكثر من الصراعات بين الدول الإقليميّة، وأصبح التدخل الخارجيّ لضبط الأمور الداخليّة في دولةٍ ما تحت شعارات الجوانب الإنسانية ومنع تعسّف الحكومات المركزيّة أمرا مقبولًا من المجتمع الدّوليّ.

وبذلك تغيّر مفهوم السّيادة المطلقة، بل تغيّر مفهوم الحدود السّياسيّة، وأصبح يقترن في بعض الحالّات مع الحدود الآمنة للدول، وأخذت الأمم المتّحدة تنادي بتكوين قوّة دوليّة تحت إمرتها للتدخل المباشر في النّقاط السّاخنة، حتّى لو كان ذلك بطريقةٍ وقائيّة لمنع تطوّر الأزمات إن سمحت الظروف بذلك.

المبحث الثاني : إدارة الأزمات الدولية في القطبية الأحادية

مكافحة الإرهاب أنموذجاً

عد الإرهاب الأولوية القصوى في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001 إذ دأبت الإداراة الأمريكية المتعاقبة لجعل أمر مكافحة الإرهاب أهمية استثنائية . وعلى الرغم من ذلك لابد من تناول صور الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب من خلال أطرها السياسية والقانونية قبل وبعد أحداث 11 أيلول 2001.

وعلى ضوء ذلك توزع المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول : إستراتيجية مكافحة الإرهاب قبل أحداث 11من أيلول 2001.

المطلب الثاني: إستراتيجية مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 من أيلول 2001.

المطلب الأول:إستراتيجية مكافحة الإرهاب قبل أحداث 11 من أيلول 2001

تأطرت تلك الإستراتيجية من خلال تطور سارت عليه تلك الإستراتيجية بمراحل مرت بها وعبر سياسات ومخاوف ووسائل لمكافحة الإرهاب.

1- تطور إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: انبثقت الولايات المتحدة الأمريكية، كدولة لها سياستها الخارجية الخاصة بها في عام 1798، بعد حربها مع اسبانيا وتطلعها نحو التوسع في قارة أمريكا الجنوبية عملا بمبدأ مونرو الذي أعلنه الرئيس الأمريكي آنذاك جيمس مونروعام 1823 والقائل:(أمريكا للأمريكتين) وهذه المدة من تاريخ الولايات المتحدة مع انها اتسمت بالسلم والعزلة النسبية، لأنها كانت منشغلة ببناء نفسها وخاصة فيما يتعلق بالبناء الاقتصادي.(1) ومن ناحية أخرى عبرت سياسة العزلة عن عملية أرجاء للمواجهة مع أوروبا التي كانت في أوج قوتها. وان كانت بعض السنوات قد شهدت ارتفاعاً للروح العدائية والحرب من لدن الولايات المتحدة، إلا أن مراحل السلم لديها كانت أطول من أي مدة أخرى حتى عام 1945.

وبدون الخوض في تفاصيل الحربين العالميتين الأولى والثانية، برزت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كدولة قوية على الساحة الدولية مع ضعف كبير للدول الأوروبية التي أنهكتها الحرب وظهور منافس لايستهان به هو الاتحاد

(1) دكستر بركنس, فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة وتحليل), تعريب : د. حسين عمر, القاهرة, مكتبه النهضة المصرية , 1952, ص 149 وما بعدها.

السوفيتي كقطب دولي ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة تسير في اتجاه العالمية والانغماس في الشؤون الدولية، وكان سبب ذلك شعورها بضرورة تأمين مصالحها خارج نطاق إقليمها.

وشهدت مرحلة الحرب الباردة، تغييرات جديدة في مفهوم الأمن القومي الأمريكي تمثلت في السعي نحو إقامة نظام دولي يؤازر الهيمنة الأمريكية، وان سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي سياسياً وعسكرياً وعقائدياً، كانت تندرج تحت هذا المفهوم، فالإستراتيجية الأمريكية الشاملة لم تكن تهدف إلى تحجيم النفوذ السوفيتي بحد ذاته على الرغم من استحواذه على الجزء الأكبر من اهتمام مخططي الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، بل كانت تهدف إلى الحفاظ على نظام دولي معين ركائزه الأساسية ضمان بقاء مراكز القوى الصناعية داخل دائرة النفوذ الأمريكي، لضمان عدم ظهور قوة مستقلة تنافس الولايات المتحدة في موقعها الدولي المتقدم سواء منفردة أو بالتحالف مع مراكز القوى الدولية الأخرى.(1)

وخلال مرحلة الحرب الباردة برزت الكثير من الاستراتيجيات الأمريكية عبر مبادئ أمريكية حملت أسماء رؤساء أمريكان,كانت تلك المبادئ معبرة عن السياسة الأمريكية العالمية وعن المصالح الأمريكية، فانطلقت هذه المبادئ لتعبر عن السياسة الأمريكية ضد المد الشيوعي، وكان من أهم تلك المبادئ:

أ- مبدأ ترومان Truman's Doctrine عام 1947:

وتضمن الخطة التي قدمها الرئيس الأمريكي(هاري ترومان) لمواجهة التوسع السوفيتي، بتقديم مساعدات اقتصاديه للدول التي قد تتأثر بالشيوعية أو تعاني من تغلغلها لها.(2)

ب- مبدأ ايزنهاور Eisenhower's Doctrine عام 1957:

---

(1) كريم حجاج, ملامح الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم , مجلة السياسة الدولية, ع127 ,القاهرة,مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, 1997 ,ص65-66.

(2) احمد عطية اللـه, ,القاموس السياسي,القاهرة,ط2, 1984, ص287.

أطلقت تسمية مبدأ ايزنهاور على "القرار المشرك لنشر السلام والاستقرار في الشرق الأوسط " الصادر عن الكونغرس الأمريكي، والذي خول الرئيس صلاحية تنفيذ برامج مساعدة عسكرية في " الشرق الأوسط " مع أية امة أو مجموعة من الأمم ترحب في مساعدة من هذا القبيل[1] .أسس المبدأ لكي تحل الولايات المتحدة محل بريطانيا في المنطقة العربية بعد أن اوجد الانسحاب البريطاني من المنطقة جواً من التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما أن نشاط الحركة القومية العربية، ومعاداتها للغرب، عد تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، ومصالح الغرب بأكمله.[2] الأمر الذي برر التدخل الأمريكي المسلح في " الشرق الأوسط" على وفق التقدير المطلق للولايات المتحدة.[3]

ج- مبدأ نيكسون Nixon's Doctrine عام 1971:

أعلنه الرئيس " ريتشارد نيكسون" ومفاده:" إن الولايات المتحدة ستحافظ على الالتزامات كلها التي وقعت عليها، وستقدم غطاءً إذا ما صدر تهديد من قوة نووية وفي المجالات التي تنطوي على أنواع أخرى من التهديد، وستقدم مساعدات عسكرية واقتصاديه، عندما تتطلب وبالشكل المناسب لكننا سنحرص على أن تتحمل الأمة التي تتعرض مباشرة للتهديد مسؤولية تقديم القوة البشرية لدفاعها".[4]

د- مبدأ كارتر Carter'sDoctrine عام 1980:

تضمن " مبدأ كارتر " ضم منطقة الخليج العربي إلى حدود المناطق الحيوية لأمن الولايات المتحدة. وبموجبه أعطت الولايات لنفسها حق التدخل العسكري إذا ما

---

(1)بيتر مانغولد, تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط, ترجمه: أديب يوسف كشيش,دمشق, دار طلاس, ط1, 1985, ص86-8

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى, الولايات المتحدة والمشرق العربي,الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , ع146,1987.

(3)Herman Finer,Dulle'sOverr suez,London,Heineman.1964,p499-500.

(4)بيتر مانغولد, مصدر سبق ذكره, ص88

تعرضت مصالحها في المنطقة إلى الخطر[1] كما أنشأت لهذا الهدف قوات الانتشار السريع(R.D.F) Rapid Deployment's Force، وقوة الانتشار السريع طرح فكرتها " روبرت مكنمارا " في الستينات وأعاد هنري كيسنجر طرحها في السبعينات، وقدم " مبدأ كارتر " الإطار النظري لها.

وتضمنت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في مرحلة الحرب الباردة خطوط أمنيه عده في المجالات العسكرية والسياسية، سبيلاً لمواجهة خطر المد السوفيتي، فعلى الصعيد العسكري والنووي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الحاجة لتهيئة نفسها لاحتواء المد السوفيتي على النطاق العالمي، مما دفعها إلى إطلاق الاستراتيجيات الأمنية لردع الاتحاد السوفيتي، وهي:

أ- إستراتيجية احتواء أو (إستراتيجية الحصر):

اتسمت هذه الإستراتيجية بالسمة السياسية أكثر مما هي عسكرية وعلى عكس الاستراتيجيات الأخرى، ومثل تطبيق هذه الإستراتيجية أولى حلقات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أسهم في تهيئة ساس هذه الإستراتيجية وفي بلورة إطارها العام، " جورج كينان "George Kinan الدبلوماسي الأمريكي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية المتخصص بالشؤون السوفيتيه، ثم احتضنتها حكومة الرئيس "هاري ترومان" (1945-1953) ونفذتها.[2]

وبني الإطار النظري لهذه الإستراتيجية، بالصورة التي اقترحها كينان، على تحليل أهداف الإستراتيجية السوفيتية، وتعيين الطريقة التي كان ينظر بها الاتحاد السوفيتي إلى الغرب الرأسمالي الذي عدته العائق الرئيس في وجه الانتشار

---

(1) للمزيد انظر : وائل محمد إسماعيل , قوة الانتشار السريع, رسالة ماجستير في العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد، 1988.

(2) زياد طارق خليل , القوة العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية (دراسة إستراتيجية تحليل), رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, بغداد, 2003, ص93.

الشيوعي[1]. وهنا تكمن فرصة الغرب في احتواء الاتحاد السوفيتي ضمن مناطق نفوذه ومن ثم ممارسة الضغط عليه.

واتخذ التطبيق الفعلي لاستراتيجيه الاحتواء شكل تطويق الاتحاد السوفيتي بجدار سميك وعازل من الأحلاف والقواعد العسكرية في كل مكان[2].

وخلاصة القول، إن إستراتيجية الاحتواء تكاد تكون بمثابة إغلاق الباب ضد أي ثورة ذات طابع شيوعي أو أي توجه متعاطف مع المعسكر الشيوعي، الأمر الذي يعني أن بالإمكان مساندة أي نظام ولو كان دكتاتورياً، إذا ما كانت القوى المناوئة له قوى شيوعية[3].

ولعل أهم التطورات التي قوضت إستراتيجية الحصر هو انتقال السوفيت إلى قوة ذرية عام 1949, فآلت هذه التطورات إلى إعادة النظر في المنطلقات الفكرية الإستراتيجية للحصر ضمن دراسة لصالح مجلس الأمن القومي شددت على عيوب إستراتيجية الحصر ووضعت مقومات نظرة إستراتيجية جديدة تمثلت في إستراتيجية الانتقام الشامل[4].

ب-إستراتيجية الانتقام الشامل:

إن امتلاك الاتحاد السوفيتي السلاح النووي، بعد تفجيره أول قنبلة ذرية تحمل اسم جوزيف ستالين 1 .[5] فضلاً عن القيام بتطوير القدرات الفضائية لديها ,فكان

---

(1)د. إسماعيل صبري مقلد, الإستراتيجية والسياسة الدولية(المفاهيم والحقائق الأساسية), بيروت,مؤسسة الأبحاث العربية, ط2, 1985,ص213.

(2) رأفت غنيمي الشيخ, أمريكا والعلاقات الدولية, القاهرة,عالم الكتيب, 1979,ص133-134

(3) احمد وهبان , العلاقات الأمريكية – الأوروبية بين التحالف والمصلحة , القاهرة,مكتبة النهضة المصرية, 1995, ص28-1.

(4)د. كاظم هاشم نعمة , الوجيز في الإستراتيجية, بغداد,شركة أياد للطباعة الفنية, 1988. ص242.

(5)د. خالص الجلبي , جدلية القوة والفكر والتاريخ ,سوريا, دار الفكر , ط1, 1999, ص 80.

إطلاق صاروخ(سبوتينك) تطوراً جديداً في هذا الخصوص.[1] الأمر الذي كون إدراكاً لدى الولايات المتحدة التي عدت إن امتلاك السلاح النووي السوفيتي سيؤثر في التوازن الاستراتيجي العام . لذلك لجأت إلى عقيدة حربية عدتها الأفضل لردع الاتحاد السوفيتي، تقوم على الاستعداد الكامل والشامل لمواجهته[2].

فتبلورت إستراتيجية الانتقام الشامل التي أطلقها جون فوستر دلاس[*] تركزت هذه الإستراتيجية في أساسها على مفهوم الانتقام الكامل النووي والعنيف بوسائل وأماكن من اختيار الولايات المتحدة نفسها، وذلك يعني انه إذا ما حاول الاتحاد السوفيتي أن يتعرض لتوازنات القوة القائمة بأي مظهر من مظاهر الإساءة فان عليه أن يتوقع انتقاماً نووياً رادعاً على انه نوع من أنواع العقاب.

لقد كان المنطق الذي بني عليه تفكيره " دالاس" هو أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد في المستقبل أن تقنعه مقدماً بأنه إذا لجأ إلى العدوان فستوجه إليه ضربات انتقامية عنيفة تجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه[3]. ولقد تعرضت نظرية الانتقام الشامل لأول اختبار عنيف في حرب الهند الصينية في عام 1954، فكانت النتيجة إن تبين عدم مصداقية الاستخدام الأمريكي للأسلحة الإستراتيجية النووية أو التكتيكية، وبذلك فقدت أهم ركيزة أساسية من ركائز الرد الفعال[4].

ج- **إستراتيجية الحرب المحدودة :**وجاءت في نهاية الخمسينات اثر اتضاح عيوب إستراتيجية الانتقام الشامل، فسعت إدارة ايزنهاور إلى تبني فكرة خوض حرب

---

(1) بول . بي. ستيرز, عسكرة الفضاء, ترجمة: علي الكاظمي, بغداد,دار الشؤون الثقافية العامة, ط1, 1987, ص40.

(2) تيري دو منتبريال, تصورات عن الميزان الاستراتيجي وصراعات العالم الثالث,دراسات إستراتيجية, ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية, دراسة رقم 30, السنة الثانية,بيروت, 1981, ص7.

(*) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ايزنهاور عام 953-1961.

(3) د.اسماعيل صبري مقلد, الإستراتيجية والسياسة الدولية, مصدر سبق ذكره ,ص 216.

(4) مورتن هالبرن, الإستراتيجية العسكرية المعاصرة, ترجمة: سليم شاكر أمامي, بغداد,مكتبة النهضة, 1987, ص146.

تستخدم فيها الأسلحة التكتيكية النووية محلياً للرد على عدوان سوفيتي خارج حدود الحصر أو الاحتواء الذي فرض عليه، أو لمواجهة احتمالات الحرب الأقل نطاقاً التي من الممكن فيها استخدام أسلحة نووية محدودة في نزاعات محدودة تتناسب وأهداف كل نزاع[1].

وتعني هذه الإستراتيجية إن الولايات المتحدة ستواجه أي هجوم أو توسع سوفيتي بأساليب رادعة تكون آلة الردع فيها الأسلحة التقليدية أو الأسلحة التي لا تؤدي إلى حرب شاملة، وإنما تكون الحد الوسط بين الدمار الشامل والاستسلام المطلق، وإذا ما عجز الردع عن إيقاف تجاوزات التوسع الشيوعي فالولايات المتحدة ستنفذ تهديداتها السابقة وترد على هذا التوسع بشكل متدرج، إذ تستخدم القوة العسكرية بصورة متصاعدة الدرجات لتصل إلى درجة استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه حتى يقف الشيوعيون عن الاستمرار في توسعهم أو اعتدائهم .

ومن اجل تحسين الإستراتيجية للحرب النووية المحدود اعتمدت إدارة كنيدي إستراتيجية الرد المرن[2].

د- **إستراتيجية الرد المرن أو (الاستجابة المرنة):**

يرجع الفضل في بلورة الإطار العام لهذه الإستراتيجية وتحديد مبادئها ومرتكزاتها الرئيسة إلى الجنرال " ماكسويل تيلور" Maxwell Tellor رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي وطرحت هذه الإستراتيجية من الرئيس الأمريكي الأسبق " جون كنيدي"، الذي قدم عام 1961، إستراتيجية جديد تقوم على ميزة المرونة والكفاية وقال: أنها مرنة وحاسمة في الوقت نفسه و توفر القدرة على التصرف إزاء أي نوع من الحروب سواء كانت عالمية أو محدودة أو نووية أو تقليدية

(1) د. وائل إسماعيل, المتغيرات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية, مجلة دراسات الشرق الأوسط, ع5, شباط,1998, ص144.

(2) كاظم هاشم نعمة ,مصدر سبق ذكره, ص250.

كبيرة أو صغيرة[1]. وطرحت هذه الإستراتيجية بعد أن بدأت مرحلة جديدة في سياسة الإتحاد السوفيتي، خاصة بعد موت "جوزيف ستالين 1953"، إذ عملت القيادة السوفيتية الجديدة المكونة من "نيكيتا خروشوف ومابييكوف وبلغانين " على اتخاذ العديد من الإجراءات ومنها الاتجاه نحو تخفيض التوترات الدولية، وتطبيع العلاقات السوفيتية مع العديد من دول العالم.

واهم دوافع هذه الاتجاه تكمن في الآتي[2]:

أولاً: إن اندلاع حروب نووية ينطوي على نتائج فادحة للاقتصاد السوفيتي.

ثانياً: عجز الاقتصاد السوفيتي عن مجاراة اقتصاد الولايات المتحدة وأوربا الغربية.

ووجدت هذه التطورات صداها في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الإستراتيجية العسكرية، خاصة وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق " جون كينيدي" عن هذا التطور، فقدم "استراتيجيه الرد المرن" وقدم وزير الدفاع الأمريكي، آنذاك روبرت مكنمارا شهادة رسمية في جلسة علنية إلى الكونغرس في 1963/1/3 أفاد فيها:

إن قدرة الولايات المتحدة على امتصاص الضربة الأولى ستكون كافية للقيام بتسديد ضربة مقابلة ومضادة، وستشمل هذه الضربة أهدافاً عسكرية سوفيتية معينة.

هـ- مبادرة الدفاع[*] الاستراتيجي(حرب النجوم):

أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان" (1981-1989) في عام 1983، تقوم هذه النظرية على الافتراض الذي يرى أن الدفاع وليس التعرض

---

(1) إسماعيل صبري مقلد, الإستراتيجية والسياسة الدولية, مصدر سبق ذكره, ص219-221.

(2) باقر جواد كاظم, التوازن الاستراتيجي في إقليم أسيا ـ الباسفيك وآفاقه المستقبلية, رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, بغداد,2001, ص39.

(*) تجدر الإشارة إلى أن بيل كلنتون (1993-2001) ,قد ألغاها لعدم الحاجة إليها في عام 1993, إلا أنها سرعان ما عادت إلى الظهور ولكن بصورة الدرع الصاروخي في عهد الرئيس جورج ووكر بوش أو كما يسمى بوش الابن.

أضحى الوسيلة الرادعة[1]. فالدفاع ضد تعرض محتوم سيردع الطرف المهاجم من الشروع لأنه على يقين بأن تعرضه لن يحقق له النتائج الايجابية المرجوة[*]. أما بعد هذه المبادرة، فسيشل التعرض الشامل، ومن ثم يخشى أن صاحبها سيكون أكثر استعداداً لشن هجوم شامل مباغت بعد أن يطمئن على قدرته الدفاعية لذلك عدت هذه الإستراتيجية استفزازية[2].

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء حالة الصراع الإيديولوجي الأمريكي- السوفيتي في مطلع التسعينات دار جدل سياسي مستفيض داخل مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي وداخل الحزبين الرئيسين (الجمهوري والديمقراطية) ومؤسسات البحث والدراسات الأمريكية واحتدام للجدل حول السياسة الأمريكية التي يتعين أن تنتهجها الإدارات الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تلاشى فيها مفهوم "الخطر الشامل"وحل محله مفهوم " المخاطر المنتشرة " التي برزت في شكل نزاعات غير محدودة إقليمياً.

وجرى حصر الاتجاهات التي تمحورت حولها المذاهب الكبرى في تلك المرحلة في رؤيتها للسياسة لخارجية وما يتعين أن تكون عليه في ثلاثة اتجاهات لها وزنها لدى صناع القرار[3]. فهناك اتجاه المثاليين، وانصب جل اهتمام هذا الاتجاه في التركيز على إستراتيجية الهيمنة والانتشار العالمي الشامل إذ وجد أصحابه في الانهيار السوفيتي الفرصة السانحة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم عبر استخدام القوة العسكرية، والآليات الاقتصادية والثقافية لإجبار دول العالم على تبني وانتهاج

---

(1) زياد طارق خليل, مصدر سبق ذكره, ص110.

(*) إن هذا مطروح حتى قبل إيجاد مبادرة الدفاع الاستراتيجي إلا أن الآلية اختلفت ببروز مبادرة الدفاع الإستراتيجية والتقدم التقني والتكنولوجي الذي شهده العالم, المصدر نفسه, ص111.

(2) موسى زناد, حرب النجوم والحرب العالمية الثالثة, بيروت,دار الرائد العربي, 1987,ص46.

(3) ريتشارد نيكسون, الفرصة السانحة, ترجمة: احمد صدقي مراد,القاهرة, دار الهلال, 1992,ص23.

النموذج الأمريكي. ووجد هذا التيار سنداً قوياً في بعض الكتابات الفكرية والسياسية التي آخذت تروج لاستراتيجيه الهيمنة، إذ كتب " فوكوياما" أن سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء تجربته الاشتراكية قد مثل نهاية للتاريخ وانتصاراً للرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة، كما وجد هذا التيار دعماً كبيراً من المؤسسة العسكرية " البنتاغون " وشركات إنتاج السلاح الكبرى واللوبي الصهيوني ووسائل الإعلام الذين وجدوا في الفراغ الناشيء عن الانهيار السوفيتي لابد من أن يملئ بسياسات البحث عن أعداء جدد في مناطق العالم المختلفة مع ما يتطلبه ذلك من استعداد أمريكي للمجابهة والتصادم مع هؤلاء الأعداء على مستوى العالم بأكمله من اجل إدامة القوة والنفوذ الأمريكي[1]. أما الاتجاه الثاني فمثله أصحاب الانعزالية الذين وجدوا في انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي ومعسكره الاشتراكي قد كان فرصة مهمة لزوال وانتهاء خطر الحرب النووية والتقليدية التي كانت تهدد امن الولايات المتحدة ومصالحها العالمية، فضلاً عن زوال حالة الاستنزاف المستمر للقدرات العسكرية والاقتصادية الأمريكية مما يحتم عليها انتهاج سياسة العزلة والابتعاد عن الانغماس في المشكلات العالمية، والتوجه لتحويل الإمكانات الأمريكية لإصلاح الإعتلالات التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي الذي استنزفته سنوات الحرب الباردة الطويلة[2].أما عن باقي الدول أو المنافسين مثل الصين فتظل قوة عسكرية كبرى واقتصادية محتملة فحسب، وتظل اليابان قوة اقتصادية وحسب وتبقى روسيا تعاني إختلالات واسعة. أما الاتحاد الأوروبي فهو قوة اقتصادية وعسكرية، لكن القوة العسكرية له لا تشكل تهديداً للأمن الأمريكي على الأقل في المستقبل القريب، إذ تعمل الولايات المتحدة على احتواء هذه القوة ووضعها تحت

---

(1)د. دهام محمد العزاوي, الولايات المتحدة وهم القوة المنفردة, أو أوراق أمريكية, ع25, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2000.

(2)د. ضاري رشيد الياسين, فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, سلسلة دراسات إستراتيجية, ع21, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2001, ص36-37.

السيطرة والمراقبة من خلال" حلف شمال الأطلسي "، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب الباردة وحتى الآن.

وظهر بين اتجاه المثاليين والانعزاليين اتجاه مثله تيار الانتقائيين، ومذهبية الانتقائيين تقوم على ضرورة قيام الولايات المتحدة بتركيز اهتمامها الاقتصادي والعسكري على بعض المناطق الحيوية أو المهمة للمصالح الأمريكية مثل منطقة الخليج العربي وجنوب شرق آسيا وشرقي أفريقيا وغيرها، وانطلق أنصار هذا التيار من رؤيا مفادها إن الإختلالات والمشاكل التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي لا تعين الولايات المتحدة على أداء دور عالمي شامل بمعنى آخر، إن الولايات المتحدة لا يمكنها القيام بدور الشرطي الأوحد للعالم. ومن ثم عليها أن تنتقي بعض المناطق التي يمكن أن تمثل فراغ القوة الأمريكية فيها تهديدا واضحاً للمصالح الأمريكية[1].ويروج الانتقائيون لفكرة خطرة مفادها " إذا اقتضى للعالم أن يكون بلا قيادة أمريكية فانه سيكون في ذلك عواقب وخيمة على المصالح الأمريكية لذا فلا مفر من أن يتم بناء عالم أفضل على النمط الأمريكي"[2].

لذا بات من المهم جداً الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد ما وصلت إليه من انفراد في القوة، لا تستطيع أن تترك الساحة الدولية وتتجه نحو الانعزالية والانكفاء على نفسها بعيداً عن الانغماس في الشؤون الدولية، فلها مصالح منتشرة في معظم أنحاء العالم التي تحتاج إلى إدارة مستمرة الأمر الذي يدفعها غالى المحافظة على وجودها في الساحة الدولية بل والانغماس في الشؤون الدولية والتدخل في شؤون الدول الأخرى سبيلاً للمحافظة على تفردها بالقوة العسكرية.

(1)د. دهام محمد العزاوي, مصدر سبق ذكره, ص2.

(2)Madeleine K.Albrighton,the Use Of Force Ik Apost Cold WerWorld,WashingtonPc, 1993, p668 -670

ثانياً: مكافحة الإرهاب في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي قبل 11 من أيلول:

لم تظهر مسألة مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية من فراغ، كما أنها ليست وليدة أحداث ايلول2001، في نيويورك وواشنطن، على الرغم من أن تلك الإحداث عمقت من هذه المسألة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي باتجاه استئصال بؤر الإرهاب في العالم.فبعدما كان التركيز الرئيس للسياسة الخارجية وسياسة الآمن القومي للولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة منصباً على محاربة الشيوعية، وردع الاتحاد السوفيتي، إلا أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، افقد الولايات المتحدة المحفز الاستراتيجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي بوصفه مهدداً للأمن القومي الأمريكي، لذلك قال مستشار الرئيس السوفيتي غورباتشوف(دجيورجي ارباتوف): " نحن على وشك أن نعمل بكم أمراً فظيعاً، نحن سنقوم بحرمانكم من عدو "[1]. وتتمثل أهمية هذا المحفز في دولة كالولايات المتحدة، في انه آمر حيوي لإبقاء الإرادة الداخلية متماسكة ومتمسكة بالحفاظ على سياسة التسلح، والمحافظة على مواقع القوة والقبول بسياسة ملء الفراغ في المناطق الحيوية، وما يتصل بذلك من سياسات احتواء والمواجهة، والحرب بالنيابة وغيرها، لذلك رجع البعض ليشكك من جديد فيما إذا كانت الولايات المتحدة مازالت تحتاج إلى سياسة خارجية أو لا.

وبرزت بعد انتهاء الحرب الباردة مخاوف أمريكية، كانت تدافع وراء البحث الأمريكي عن محفز استراتيجي لتفعيل سياستها الخارجية، ومن ابرز هذه المخاوف ما يأتي:

(1) صموئيل هنتنغتون, تآكل المصالح القومية الأمريكية ,مجلة وزارة الإعلام, بغداد, ع14,1998وص19.

1- إن التحالف العسكري" الناتو" فقد مبررات الوجود الرئيسة بعد زوال الخطر الشيوعي.

2- الخوف من التقارب الصيني ـ الهندي ـ الروسي، فعلى الرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي، فأن السياسات الأمريكية، تجاه روسيا الاتحادية مازالت امتداداً للسياسات السابقة على انتهاء الحرب الباردة، أي سياسة قائمة على الاحتواء والمواجهة في مناطق النفوذ، فالولايات المتحدة لا يمكنها أن تتجاهل على وفق منظورها الواقعي إمكانات روسيا التاريخية، والجغرافية، والاقتصادية، والبشرية والقومية التي تؤهلها لان تكون دولة عظمى مهددة لمصالح الولايات المتحدة من جديد.

3- التهديد والخوف من التيارات الإسلامية المتشددة

في ظل القلق على صدارة الغرب، وغياب المحفز الاستراتيجي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، برز تيار فكري وسياسي كان له تأثير كبير في سياسة الولايات المتحدة وإستراتيجيتها العالمية، وتمثل ذلك التيار بأطروحات فوكوياما عن نهاية التاريخ، وصموئيل هنتنغتون في صدام الحضارات, إذا أكد فوكوياما إن نهاية التاريخ تمثلت بالانتصار النهائي للأيديولوجية الليبرالية المجسدة لحضارة العالم العربي الرأسمالي ومقولته الشهيرة عن الدولة الليبرالية التي تشكل نهاية التاريخ[1]، أما هنتنغتون فقد حدد الخطر الذي يواجه هذه الحضارة المتمثل بالحضارات التي تسود فيها الديانات الإسلامية والكونفوشيوسية ...الخ، إذ يقول: " إن للحضارات تركيبات خاصة ومستمرة، تشترط رد فعل الجماعات البشرية التي تتبناها، وان العلاقات بين الحضارات علاقات صراع أو تنافس، وبذلك يصبح المضمون الحقيقي للحقبة التاريخية التي نعيشها هو التصادم العنيف بين الجماعات المنتمية لحضارات

[1] فرنسيس فوكوياما, نهاية التاريخ, ترجمة وتعليق: د. حسين الشيخ ,بيروت,دار العلوم العربية, 1993, ص13.

مختلفة ومن ثم الحرب والاقتتال وتفكك الدول "[1]. أما عن مقولة بريجنسكي الشهيرة بــ" قــوس الأزمات" التي دفعت حلف الأطلسي إلى إطلاق المفهوم الاستراتيجي الجديـد عـام 1992، الـذي أعيد إقراره في قمة واشنطن للحلف عام 1999، إذ تم فيـه تحديـد المنـاطق الجغرافيـة للأزمـات التي يمكن أن تهدد الحضارة والقيم والمصالح الغربية بقوسين هما: القوس الجنوبي الـذي يـشمل الدول العربية الواقعة شمال أفريقيا بما فيها مصر، والسودان، والدول العربية الواقعة على حوض البحر المتوسط مثل سوريا، ولبنان، وفلسطين، والآخر هو القـوس الـشرقي الـذي يـشمل العـراق كذلك دول إسلامية غير عربية مثل إيران وأفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسـطى الإسـلامية. ومن وجهة النظر الأمريكية فان هذين القوسين يشكلان عنـصر عـدم اسـتقرار للآمـن والمـصالح والقيم الغربية و لوجود عناصر كامنة وغير كامنة فيها، لبروز الإرهاب وتـصاعده مثـل النزاعـات العرقية والدينية، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والـسياسية، وتـصاعد ظـاهرة الأصـولية الإسلامية وغيرها.

وفي 22 آيار 1998، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق " بيـل كلينتـون " انـه ينبغـي عـلى الولايـات المتحدة أن تواجه التحدي الجديد للإرهاب في القرن الحادي والعشرين بالقوة والعزيمـة نفـسها التـي واجهنا بها اخطر تحديات القرن العشرين[2] " ولهذا الغرض قـام بتوقيـع الأمـرين الرئاسـيين(62 و63)، الخاصة بالأمن الوقائي بالدفاع عـن أمريكـا مـن الإرهـاب وعـين منـسقاً قوميـاً للأمـن، وحمايـة البيئـة الأساسـية، ومكافحـة الإرهـاب مـن أعـضاء مجلـس الآمـن القـومي مهمتـه حـشد المـوارد والإمكانـات

---

(1) صموئيل هنتنغتون, الإسلام والغرب آفاق الـصدام, ترجمـة: مجـدي شرشر,القـاهرة, مكتبـة مـدبولي, ط1, 1995, ص6.

(2) تتمثل في التحديات التي تهدد المصالح الأمريكية الحيوية أي ذات الأهميـة المحوريـة لبقـاء وامـن حيويـة الولايات المتحدة, وهذه تـشتمل عـلى الـدفاع عـن إقلـيم الولايـات المتحـدة ومواطنيهـا وحلفائهـا وازدهارهـا الاقتصادي . للمزيـد انظـر : مالـك عـوني, الإسـتراتيجية العـسكرية الأمريكيـة وموقعهـا في الـسياسة الخارجيـة الأمريكية, مجلة السياسة الدولية المصرية, ع127'1998,ص48.

للتعامل مع الإرهاب بسرعة وفاعلية، ويتطلع المنسق القومي بدعم القرارين(62 و63) إلى إنشاء هيئات قيادية تلتزم وضع خطة عمل ذات أهداف محددة وخطوات واضحة، يقوم المنسق القومي بإعداد تقرير سنوي عن درجة الاستعداد ألامني، وتقديم مقترحات بشأن الميزانية والاضطلاع بالدور الرئيس في وضع خطوط توجيهيه لإدارة الأزمات[1].

المطلب الثاني: إستراتيجية مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001

أعلن البيت الأبيض في يوم 20 ايلول2001 إستراتيجية أمنية جديدة باتت تعرف بـ " عقيدة الرئيس جورج بوش الابن "وتمثل هذه الوثيقة أهمية خاصة، إذ تعلن بداية تغيير استراتيجي في العقائد الأمنية العسكرية والسياسية للولايات المتحدة، أعقاب انتهاء الحرب الباردة.وبالفعل فان الوثيقة تعلن عن إستراتيجية امن قومي أمريكي جديدة هدفها الأساس مكافحة الإرهاب والقضاء عليه عبر الانتقال من سياسات الردع واحتواءه، التي ميزت الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة إلى سياسات الحروب الوقائية، التي تستهدف أول ما تستهدف " معاقل الإرهاب"، و"الدول المارقة " على وفق التوصيف الأمريكي[2].

ويؤكد الرئيس جورج ووكر بوش " إن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، تستند إلى مبدأ العالمية الأمريكية المميزة، التي تعكس التوحيد بين قيمها ومصالحها القومية، وهدف هذه الإستراتيجية المساعدة ليس في جعل العالم أكثر أمناً فحسب، بل وجعله أفضل، وأهدافها في مسار التقدم واضحة: حرية سياسية

---

(1) أشتون . ب. كارتر ـ وليام ج ـ بيري, الدفاع الوقائي " إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن, ترجمة: أسعد حليم, مركز الأهرام للترجمة والنشر, ط1, القاهرة,2001,ص145.

(2)د. عبد الغفور كريم علي, الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي(مبدأ بوش... استباق الإرهاب بالإرهاب) تقديم: عبد الستار جبار أيوب, بغداد,2002,ص23.

واقتصادية، وعلاقات سلمية مع الدول الأخرى، واحترام الكرامة الإنسانية وهذا الطريق ليس ملكاً للولايات المتحدة وحدها، بل انه مفتوح للجميع[1].

ولتحقيق هذه الأهداف تنوي الولايات المتحدة القيام بما يأتي[2]:

1- مناصرة الطموحات إلى الكرامة والإنسانية.

2- تقوية التحالفات لدحر الإرهاب العالمي والعمل على منع الاعتداءات عليها وعلى اصدقائها.

3- العمل مع الآخرين لنزع فتيل النزاعات الإقليمية.

4- منع الأعداء من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها بأسلحة الدمار الشامل.

5- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي عبر الأسواق الحرة والتجارة الحرة.

6- توسيع دائرة النمو الاقتصادي من خلال انفتاح المجتمعات والبنى التحتية للديمقراطية.

7-تطوير برامج عمل للتعاون مع المراكز الرئيسة الأخرى للقوى العالمية.

8-تحويل مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لمواجهة التحديات والفرص المتاحة في القرن الواحد والعشرين.

إن الإستراتيجية الأمريكية العامة والسلوك المرتبط بها عبر ما يزيد على نصف قرن من الزمان، تكاد تكون هي ذاتها لم تتغير ولم تتبدل، فسواء أكانت تفاصيل ردود الفعل على الأحداث تتصل بالواقع الدولي أو تنسجم مع الواقع الإقليمي في منطقة ما وفي زمن ما، أم كانت تلك التفاصيل تترتب على سياسات جرى تبنيها،

(1)إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية و نص الخطاب الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونغرس في 20 ايلول2002 شبكة المعلومات العالمية" الانترنيت على الموقع الآتي:
http // www.US.info.state.gov/ Topic/Pol

(2) المصدر السابق.

بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، فإنها كلها تتفق مع أهداف السياسة الأمريكية الساعية إلى الهيمنة دائماً ومنذ خروجها من العزلة، وان أحداث الحادي عشر من ايلول2001، لم تؤدي إلى خلق أهداف أو استراتيجيات جديدة، وإنما تطور في التكتيك والأسلوب والمبررات، حيث أعطت تلك الهجمات الإجراءات والجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب دفعة قوية، حيث استحوذت على أولوية في الأجندة السياسية الأمريكية، التي شهدت تغيراً جذرياً، حيث أصبحت موجهة بالكامل نحو وقف الإرهاب ومحاسبة الدول الراعية له، وهو أصبح يمثل الركيزة الأساسية في سياسة الإدارة الأمريكية الحالية.

المبحث الثالث: أهداف إستراتيجية مكافحة الإرهاب

أثارت الحملة الأمريكية ضد الإرهاب أعقاب أحداث ايلول2001، جدلاً واسعاً في أوساط الباحثين والدارسين، ليس فقط في تحديد معنى الإرهاب والإرهابيين، إنما في تحديد حقيقة الأهداف الامريكية التي مثلتها في مكافحة الإرهاب. إذ قامت الولايات المتحدة بالإعلان عن أهداف تعد مشروعاً دولياً "عامة"، وهي أهداف تهتم بالأمن والسلم العالميين، ونشر المثل العليا، وهي بذلك ضمنت شرعية لكل ما ستقوم به من إجراءات أمنية أو أعمال عسكرية الأمر الذي سيضمن للولايات المتحدة تحقيق أهداف خاصة تخدم مصلحتها بالدرجة الأولى. والتي سنتناولها في الطالب الآتية.

المطلب الأول: الأهداف السياسية

وتبرز من أهم تلك الأهداف ما يلي:

1- مكافحة الإرهاب: كان الهدف الرئيس والمعلن من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب هو " مكافحة الإرهاب" والقضاء عليه أينما وجد، بعده المهدد الرئيس للأمن والسلم العالميين وخاصة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول من خلال القضاء على

المنظمات التي تصفها الولايات المتحدة بالإرهابية، ووفق ما جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد: " نحن مستعدون لشن حرب عالمية في سبيل مكافحة الإرهاب "[(1)].

2- نشر الحرية والديمقراطية: إذا عدت مسألة نشر الحرية والديمقراطية مهمة مركزية تسعى الولايات المتحدة إلى ضمانها وحمايتها ونشرها في دول العالم كلها لان عدم ضمان هذه الحقوق وانعدام الديمقراطية في دولة ما، هو من أهم أسباب ظهور " الإرهاب " على وفق وجهة النظر الأمريكية.

3- معاقبة الدول التي ترعى الإرهاب قانونياً: وكما تسميها الولايات المتحدة " الدول المارقة " في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما إيران، وسوريا والعراق بدعوى امتلاكها أو محاولة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل ورعاية هذه الدول للأرهاب، وتوفير الملاذ الآمن للإرهابيين ودعمها لبعض فصائل المقاومة الفلسطينية الموصوفة " بالإرهاب " "على وفق وجهة النظر الأمريكية" والرافضة للتسوية والسياسة الأمريكية.

المطلب الثاني: الأهداف الأمنية

وهي تلك الأهداف التي تتجه بما يلي:

1-الأهداف الأمنية: وتتمثل في:

أ- **ضمان الانفراد الأمريكي في الهيمنة على النظام العالمي**: واستخدام الوسائل الممكنة جميعها لضمان استمرار هذه الهيمنة، إذ وجدت الولايات المتحدة في قضية مكافحة الإرهاب وتحويلها إلى قضية دولية المسوغ المهم الذي ستفرض من خلالها هيمنتها على العالم وتبرر قيادتها له، عن طريق زرع إدراك أمريكي غربي مشترك بضرورة التوحد والتحالفات تحت قيادة أمريكية بعدّها أول الدول التي تعرضت للهجمات الإرهابية، ومن ثم فان هذا الخطر الكبير لابد من مواجهته والقضاء عليه

---

(1) أخبار الجزيرة, الأرشيف, شبكة المعلومات العالمية" الانترنيت ",على الموقع الآتي :
WWW.aljazerra.net,2005

قبل أن ينفذ هجمات جديدة في دول غربية أخرى مما يعرض السلم والأمـن الـدوليين للتهديـد. فـضلاً عن استثمار الفرص الـسانحة للنفـوذ في المنـاطق التـي يمكـن أن تـصبح الولايـات المتحـدة جـزءاً مـن جغرافتها السياسية عبر النفوذ أو الأنظمة الحليفة الموالية[1].

ب- تـصفية حركـة المقاومـة العربيـة والإسـلامية لمـصلحة " إسرائيـل" : فـضلاً عـن تـصفية الحركـات الإسلامية في بعـض دول آسـيا الوسـطى المعارضـة للـنظم الـسياسية هنـاك لترضـية حكامهـا[2] وحمايـة للمصالح الأمريكية في تلك المنطقة من خلال مكافحة الإرهاب المتمثـل بــ" الحركـات الإسـلامية" عـلى وفق التوصيف الأمريكي". كتصفية الحركات الإسلامية في كشمير لمصلحة الهند، وأضعاف أي ارتباط لهـا بالباكستان[3].

إذ تمثل الحركات الإسلامية والمقاومة في المنظور الأمريكي مصدراً للأرهـاب، لابـد مـن مكافحتـه والقضاء على الآمن والـسلم الـدوليين. إذ أدرجـت الولايـات المتحـدة العديـد مـن الحركـات الإسـلامية وحركات المقاومة الإسلامية والعربية في نطاق التنظيمات الإرهابية.

ج-**دعم" امن إسرائيل** ": ترتبط " إسرائيل" والولايات المتحدة بشبكة من العلاقات الخاصة والمتميـزة المتعددة الجوانب (ثقافية، وتاريخية، واقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وإستراتيجية)، وتحـدد مكانـة" إسرائيل" في الحسابات الأمريكية الإستراتيجية على وفق الخدمة التي تؤديها للولايات المتحدة في إطـار الواقع الإقليمي العربي و" الإسرائيلي "والمصالح الأمريكية في المنطقة.

---

(1)عماد فوزي شعيبي, الجغرافية السياسية والإستراتيجية الجغرافية , أبحاث في قـضايا المنطقـة,دمـشق,مركـز المعطيات للدراسات الإستراتيجية, 2003, ص30.

(2) كنعان خورشيد عبـد الوهـاب. الإسـتراتيجية الأمريكيـة بعـد أحـداث 11/ أيلـول وانعكاسـاتها عـلى العـالم الإسلامي, مجلة الحكمة,ع 29, 2001,ص30.

(3) المصدر نفسه, ص30-31.

د- **نزع أسلحة الدمار الـشامل** : في أعقـاب هجـمات الحـادي عـشر مـن أيلـول 2001 الإرهابيـة عـلى الولايات المتحدة، كان هناك قلق دولي متنامي من خطـر وقـوع أسـلحة نوويـة وأسـلحة دمـار شـامل أخرى في أيدي جماعات إرهابية عابرة للقومية مثل: " كتنظيم القاعدة" وبرزهذا القلق جلياً في القـرار الذي اتخذته مجموعة الـدول الـثمان (G8)، في حزيـران2002، لإنـشاء الـشراكة العالميـة ضـد انتـشار أسلحة ومواد دمار شامل[1].

وأن أساس التخوف الأمريكي من وصول أسلحة دمار شامل إلى أيدي الإرهابيين، هو مثل هذه الأسلحة، وكميات كبيرة من المواد القابلة للأستعمال كسلاح لا تزال في مئات المواقع غير الآمنة وفي أكثر من 12 بلداً[2]، خاصة بلدان الاتحاد السوفيتي " السابق".

إن هـذه التطـورات فرضـت عـلى الولايـات المتحـدة وبفعـل هيمنتهـا العالميـة، وتعـارض سياستها الخارجية مع بعض القوى الدولية الأخرى التي ترفض تلك الهيمنة، أو تلك التـي تحـاول إتباع سياسة خارجية مستقلة نوعاً ما، لذلك تزايدت الخشية الأمريكيـة مـن إن تقـدم مثـل تلـك القوى مثل : إيران وكوريا الشمالية والعـراق " الـدول المارقـة " عـلى وفـق التوصـيف الأمـريكي " بتزويـد التنظـيمات الإرهابيـة بالأسـلحة غـير التقليديـة. الأمـر الـذي يحفـز الولايـات المتحـدة للمضي قـدماً في حملتهـا العالميـة ضـد الإرهـاب وخـصوصاً دول مثـل : العـراق، وإيـران، وكوريـا لشمالية، أو باكستان لحـد مـا، فـايران مـثلاً تمتلـك صـواريخ يتجـاوز مـداها 500 كـم فـضلاً عـن محاولاتها في تطوير برنامجها النووي وكوريا الشمالية لديها الصواريخ العـابرة للقـارات، والهنـد

(1) شانون ـ كايل, الحد من انتشار الأسلحة النووية ومنع انتـشارها والـدفاع ضـد الـصواريخ الباليـستية. عـن كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الولي, بيروت, مركز دراسات العربية. 2004, ص917.

(2) المصدر نفسه. ص915.

أجرت عام1998 خمسة تجارب نووية وأصبحت بذلك دولة نووية معلنة. والباكستان لـديها صـواريخ بعيدة المدى تتجاوز 2500 كم ولها ترسانه نووية[1].

وان موضوع نزع أسلحة الدمار الشامل مـن الـدول التـي تـتهم بامتلاكـه أو بتطـوير برامجه خاصة " إيران وسوريا وليبيا " وهي دول راعية للإرهاب من المنظور الأمريكي، يـشكل احد دعائم" الأمن الإسرائيلي " الذي تسعى الولايات المتحدة إلى ضمانة من خلال حربها عـلى الإرهاب.

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية

ولعل أبرز ما جاء بها:

أ- ضمان المـصالح الأمريكيـة الاقتـصادية المنافـسة في العـالم الـصناعي بالـسيطرة عـلى الـنفط في كلتـا المنطقتين الواعدتين في العالم: الشرق الأوسط عن طريق : احتلال العراق، والسيطرة على آسيا الوسطى، انطلاقاً من احتلال أفغانستان[2]، ويتركز نفط آسيا الوسطى في بحر قزوين، وعلى الرغم من إن نوعيـة النفط القزويني تبدو منخفظة، فضلاً عن كلفة استخراجه ونقله لإحتواءه عـلى مـادة الكبريـت، إلا أن ذلك لم يقلل من أهميته الإستراتيجية، لسببين مهمين[3]:

أولاً: ارتفاع أسعار النفط مما يجعل دور النفط مهماً في حسم موازنات السوق العالمية الحالية وبعيدة المدى.

---

(1) سعد حقي توفيق, انتشار أسلحة الدمار لشامل بع انتهاء الحرب البـاردة, مجلـة العلـوم الـسياسية, ع27, جامعة بغداد, 2003, ص15.

(2) أمينة الرواجفة , إستراتيجية أمريكية لخطط لتمدد في المنطقة تحت ستار " الإرهـاب " صـحيفة الـسبيل, ع509, 2003/9/29.

(3)د.هالة خالد حمد, أهداف الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وأساليب تنفيذها,مجلة دراسـات دوليـة, ع22, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2003.

ثانياً: أهميته في التقليل من الإعتماد على نفط الخليج العربي، الذي وصلت إليه تبعية العالم إلى 50 % في العام 2010، وخاصة في تضاعف احتياجات العالم من النفط.

ويرى مخططو الاقتصاد الأمريكي، إن الهيمنة على امتداد النفط في المناطق "السالفة الذكر" سيجنب الولايات المتحدة الأزمات والمشاكل الاقتصادية في المستقبل، وان السيطرة على الامتدادات النفطية لتلك المناطق سيكون من خلال التدخل في شؤون البلدان والسيطرة عليها، تحت شعار مكافحة الإرهاب " المشروع دولياً" وهذا ما حصل بالفعل في كل من أفغانستان والعراق .

ب- تعظيم مكانة الولايات المتحدة في المنطقة الاقتصادية : مع قوى رأسمالية أخرى كاليابان وأوبا[1].

ج- تهدف الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية في الخارج: لأن القضاء على الإرهاب سيشجع أصحاب رؤوس الأموال والشركات الأمريكية على العمل في الدول الديمقراطية.

3- الأهداف العسكرية: ويمكن إجمالها في:

أ- تنشيط الإستراتيجية العسكرية الأمريكية : أدركت الولايات المتحدة أنها بحاجة لإعادة صياغة عقيدتها العسكرية بعد اندحار الشيوعية، ليس لأنها بحاجة إلى أنفاق عسكري وحروب ومبيعات سلاح تضمن لها التفوق وحسب، لكنها كذلك بحاجة إليها لضمان استمرار الصدارة للغرب، وهذه الصدارة لا تتحقق إلا بوجود عدو استراتيجي، وأصبح الإرهاب العدو للولايات المتحدة بعد أحداث أيلول 2001 ومن ثم جاءت الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب لغرض تحدي وتفعيل الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعدما كانت معتمدة آلياً على مبدأ الردع أبان الحرب الباردة , إن مسألة التخوف من وقوع الهجمات الإرهابية أو التلويح بها يجعل

(1)د. هالة خالد حميد, الأمن الأسيوي بين المنظور الأمريكي والتردد الياباني ,أوراق أسيوية, ع56, مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد. 2000, ص2.

الإستراتيجية العسكرية الأمريكية حرة التحرك والتنشيط, إذ تجري هناك تحـولات مثيرة فيهـا، فتعـدد مراكز الدول الإرهابية، وانتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية، يفرض على تلك الإستراتيجية تنـشيطاً جديداً ويمكنه أن يقوم على الأسس الآتية[1]:

أولاً: اعتماد أسلوب الضربة الوقائية بدلاً عن أسلوب الردع.

ثانياً: مبدأ الضرب في العمق.

ثالثاً: مبدأ نقل المعركة إلى الخصم.

رابعاً: مبدأ الحرب عن طريق استخدام وسيلة الجو ـ ارض.

خامساً: القدرة على شن حرب جوية ـ برية وعلى دولتين إرهابيتين في الوقت نفسه.

ولابد أن نذكر أن بناء تحالف دولي في سبيل مكافحة الإرهاب، يعد احد أسس تفعيل وتنشيط العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة.

2- **انجاز مشروع الدرع الصاروخي**: إن نظام الدرع الصاروخي الذي يؤسس نظرية الدفاع الأمريكية الجديدة، الذي يمثل على وفق خبراء الإستراتيجية نقل نوعية في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة من توازن الردع، إلى فضاء امني واسع من خلال نظام عسكري فضائي متقدم يحوي على مضادات لأية هجمات صاروخية نووي أو تقليدية أو فوق التقليدية من أي طرف إقليمي أو دولي ضد أراضي الولايات المتحدة[2].ويحتوي هذا النظام على منصات فضائية، وشبكة رادار متقدم للإنذار المبكر، وأقمار صناعية متطورة لها القدرة على توجيه الصواريخ المضادة نحو الصواريخ التي تحاول اختراق الأجواء الأمريكية[3].

(1) سرمد عبد الستار أمين, إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديد ومغادرة الولايات المتحدة لسياسة الردع, أوراق إستراتيجية ع113, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2003.
(2) بول. ف. باور, القضايا النووية في الشرق الأوسط من المنظور العالمي, تقديرات إستراتيجية, ع8, بيروت, الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة, تموز/ 1995, ص35.
(3) علاء الدين مكي خماس, مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي, بغداد, دار الكتب, ط1, 2002,ص50.

3- احتواء القوة الآسيوية الكبرى مثل الصين واليابان والهند وباكستان وكوريا الشمالية.

نستخلص مما تقدم إلى أن هيكل النظام الدولي يعد محدد رئيسي لسلوك التحرك الفاعل قبل القوى الكبرى. فإذا كان الهيكل متعدد توزعت عناصر قوى التأثير بين عدة لاعبين فيكون التأثير في حالة الأزمان متعددة على الدول ولم يتيح حرية الحركة للمغادرة من الدول الصغرى كما هو الحال في حالة ثنائي القطبية، أما في حالة أحادي القطبية فأن التأثير يكون 100% من قبل الدولة الرئيسة المهيمنة وأخذنا بنظر الاعتبار الدور الأمريكي والأهداف المتحققة لها من ذلك عبر أنموذج مكافحة الإرهاب.

الفصـل الثالـث

إدارة الأزمات الدولية

والحرب على الإرهاب

(دراسة مقارنة بين إدارة بوش الابن و أوباما)

المبحث الأول: النظام السياسي والدستوري الأمريكي: نبذة موجزة.

المطلب الأول: نشأة النظام السياسي والدستوري.

المطلب الثاني: السلطات الرئيسة في النظام السياسي والدستوري.

المبحث الثاني: إدارة الإرهاب والأزمات الدولية في عهد إدارة الرئيس بوش الابن

المطلب الأول: إدارة الرئيس بوش الابن والسياسية الخارجية إزاء الحرب على الإرهاب.

المطلب الثاني: تطبيقات إدارة الرئيس بوش الابن للحرب الإستباقية.

المبحث الثالث: إدارة الإرهاب والأزمات الدولية في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما

المطلب الأول: المرتكزات الفكرية والداخلية المؤثرة على أوباما.

المطلب الثاني: المرتكزات الخارجية.

اتبعت الولايات المتحدة أسلوب إدارة الأزمات من خلال سياسة أو إستراتيجية مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001,وان كانت الولايات المتحدة تعتمد أساليب أخرى لإدارة الأزمات الدولية إلا أن بعد أحداث أيلول زادت من تنميط العالم عبر التهويل والتخويف بسبب الإرهاب.

وعبر غدارتين هما إدارة الرئيس بوش الابن وإدارة الرئيس باراك أوباما سنحاول بيان ذلك وكيفية توظيف الإدارتين للإرهاب في إدارة الأزمات الدولية.

وذلك عبر المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: النظام السياسي والدستوري الأمريكي نبذة موجزة.

المبحث الثاني: إدارة الإرهاب والأزمات الدولية في عهد إدارة الرئيس بوش الابن

المبحث الثالث: إدارة الإرهاب والأزمات الدولية في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما

المبحث الأول: النظام السياسي والدستوري الأمريكي (نبذة موجزة)

يعد النظام السياسي والدستوري في الولايات المتحدة النموذج الفريد للنظام الرئاسي. ويتميز هذا النظام بالفصل الشديد بين السلطات. فهناك من ناحية رئيس الدولة الذي يرأس السلطة التنفيذية وينتخب عمليا مباشرة من الشعب ويعاونه في مهامه الوزراء الذين يعتبرون مسئولين أمامه فقط، ومن ناحية ثانية البرلمان (الكونغرس) الذي يتولى السلطة التشريعية. ولا يحق لرئيس الدولة حل الكونغرس، كما لا يحق لهذا الأخير إجبار الرئيس أو وزرائه على الاستقالة. ويسرد الكاتب والناقد السياسي الأمريكي غور فيدال Gore Vidal [(1)] عام 1995 أثناء حفل عشاء في العاصمة واشنطن مع زملاء له بقوله:"تتمثل عبقرية النظام السياسي

(1) نقلا عن: كارل هاينتز دشنر, المولوخ: إله الشر- تاريخ الولايات المتحدة, سوريا, قدمس للنشر والتوزيع, ط1, 2004, ص24.

الأمريكي خلال200 سنة في إنه يمنح الأغنياء الإذن أن يسرقوا مـن الفقـراء ويجعلـونهم يعتقـدون أنهـم صوتوا لأجل ذلك".[1]

وماثل ذلك الرئيس السوفيتي جوزيـف سـتالين في حكمـة لـه:"إن الـذين يـدلون بأصـواتهم لا يقررون شيئا,بل الذين يحصدون الأصوات هم الذين يقررون كل شيء".[2]

وبغية معرفة نبذة تعريفية عن الولايات المتحـدة ,وباختـصار,لابـد مـن معرفـة نـشأة النظـام السياسي فيها, من خلال المحاور وليس المطالب, وبصورة مختصرة, وهي:

المطلب الأول: نشأة النظام السياسي والدستوري

المطلب الثاني: السلطات الرئيسة في النظام السياسي والدستوري

المطلب الأول: نشأة النظام السياسي والدستوري

مرت الولايات الأمريكية، قبل قيام الاتحاد فيما بينها، بثلاث مراحل: ابتـدأت الأولى عـام 1776 بإعلان الاستقلال عن بريطانيا، وامتدت من 1777 إلى 1787 وهي مرحلة الاتحاد ألتعاهدي بين الـدول أو (الولايات) الثلاث عشرة. أما المرحلة الثالثة فهـي مرحلـة الاتحـاد الفـدرالي التـي بـدأت عـام 1787 بصدور الدستور الاتحادي التي لازالت قائمة لحد الآن.[3]

(1) سول لنداو, الإمبراطورية الإستباقية, ترجمة: ليلى النابلسي, بيروت, شركة الحوار الثقافي, ط1, 2005, ص14.
(2) عن: المصدر نفسه, ص25.
(3) للمزيد حول الموضوع بشأن الدستور طالع: بروس فندلاي وأستر فندلاي, الدستور الأمريكي, ترجمـة لجنـة دائرة المعارف العامة, القاهرة, دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع,ط1, 1964.

أولاً: إعلان الاستقلال في 4 تموز 1776

يعـزى تمـرد المـستعمرات البريطانيـة في أمريكـا الـشمالية ورغبتهـا للاسـتقلال عـن التـاج البريطاني,لأسباب عديدة من أهمهـا وبـرزت ونتجـت تلـك المرحلـة مـن مخـاض الـصراع والتنـاقض في المصالح بين بريطانيا والمستعمرات ة الثلاث عشرة التابعة لها فيما عرف فيما بعد بالولايات المتحدة.

هذا الصراع الذي بدأ عام على إصدار البرلمان البريطاني قانون السكر ثم قانون الطوابع ,والـذي فرض بموجبهما ضرائب جديدة على سكان المستعمرات. ثم ازداد التوتر بعد إصدار البرلمان عـام 1776 استقلال المستعمرات استقلالا تاما عن بريطانيا .

ومنذ بداية الحرب الأمريكية الاستقلالية كان توماس جيفرسـون قـد انتهـى مـن كتابـة وثيقـة إعلان الاستقلال التي تبناها الكونغرس في 4 تموز 1776م (يوم الاستقلال)حيث رفض كـل سـلطة لملـك إنكلترا.أما الدسـتور الـذي تـم اعـتماده في أيلـول1787م فقـد عـرف كيـف يـسوي الأمـور بـين النزعـة الاستقلالية لكل ولاية من ولايات الاتحاد وبين تقوية السلطة المركزية.[1]

ثانياً: الاتحاد ألتعاهدي بين الدول أو الولايات المستقلة

إذ أعلن مؤتمر الدول المستقلة كما سمي آنذاك,المنعقد في تشرين الثاني عام 1777 قيام الاتحاد ألتعاهدي بين الولايات الثلاث عشرة.

وبـاشرت المـستعمرات الثلاثـة عـشر التـي أصـبحت فـيما بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة, الحكـم مـن البدايـة بموجـب اتفاقيـة عرفـت باسـم بنـود الكونفدراليـة1781, التـي سرعـان مـا اتـضح إن هـذه الاتفاقيـة الفـضفاضة مـابين الولايـات لم تكـن وافيـة

(1) د.سمير التنير, أميركا من الداخل:حروب من أجل الـنفط, بـيروت,شركـة المطبوعـات للتوزيـع والنـشر,ط1, 2010, ص11.

بالغرض,فالحكومة الفدرالية المركزية كانت ضعيفة جدا,وكانت صلاحياتها قليلة جـدا لأغـراض الـدفاع والتجارة و إستحصال الضرائب.(1)

وقد قامت معاهدة التعاهد على أساس الإقرار بمبدأ السيادة والمساواة بين الدول، ونصت على قيام "جامعة صداقة" من شأنها أن تقدم كل دولة للدول الأخرى المساعدة في حال تعرضها للغزو.

وأنشأت المعاهدة هيئة سياسية مشتركة سميت بالمؤتمر (Congres) وهـي عبـارة عـن جمعيـة لمندوبي الدول، تتمثل فيها كل دولة بوفد مكـون مـن 2 إلى 7 أعـضاء، عـلى أن لا يكـون لكـل وفـد إلا صوت واحد واشترطت المعاهدة أن يتم اتخاذ القرارات الهامة بالإجماع. ومن هـذه القـرارات المـسائل المتعلقة بتعديل نصوص المعاهدة، وإعلان الحـرب وإبـرام الـسلم وعقـد المعاهـدات والقـضايا الماليـة والنقدية وإنشاء الجيوش والأساطيل وقبول أعضاء جدد في التحالف.(2)

ثالثاً: قيام الدولة الاتحادية

استمر الاتحاد ألتعاهدي بين الدول الأمريكية كما سـميت للتعبـير عـن كيـان مـادي ومعنـوي للدولة, قائما خلال حرب الاستقلال. وامتد لفترة عدة سنوات بعد التوقيع على معاهدة الاسـتقلال مـع بريطانيا في 3 أيلول1783.ولفشل تجربة الاتحاد السابقة مالياً وسياسياً,تم التفكير بضرورة إيجاد اتحـاد اقتصادي وسياسي أكثر قوة.(3)

لقد كانت بنود الوحدة بين الولايات الأمريكية فرصـة لتـوفير قـوة للولايـات أكـثر مـن القــوة التــي كــان يجــب إعطاؤهــا للحكومــة المركزيــة, وبنــاءاً عــلى ذلــك فقــد دعــي

(1)دوغلاسـك.ستيفنـسون, الحيـاة والمؤسـسات الأمريكيـة, ترجمـة: أمـل سـعيد, الأردن, الأهليـة للنـشر والتوزيع,ط1, 2001, ص45-46.

(2)عبد الفتاح حسن أبو عليه,تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية,دار المـريخ,ط1, 1987, ص67.

(3) جـمال سـلامة عـلي, أمـة قلقـة: أمريكـا الديمقراطيـة ويمينهـا الـديني والمحـافظ, القـاهرة, دار النهـضة العربية,ط1, 2008, ص76.

مجلس الشيوخ إلى عقد مؤتمر في 14 أيار 1784 لمناقشة أمر الدستور , وبالفعل فقد أرسلت الولايات نوابها إلى فلادليفيا وكان أول المؤتمر اختيار رئيس للولايات المتحدة . وقد اقترح على أن يكون بنيامين فرانكلين أول رئيس للدولة الجديدة لاعتبارات أهمها سنه ورجاحة عقله (كان 81 سنة) ولكنه رفض ذلك. وبالفعل وقد اقترح المؤتمرون أن يكون جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة. وبالفعل فقد تم اختياره من قبل الأغلبية العظمى.

لقد أثبتت الثورة الأمريكية وحرب الاستقلال الحاجة إلى توجيه قوي في الحرب وأكدت ضرورة إن تخضع الولايات للمصالح الوطنية الأوسع.وأصبح من الواضح جدا انه ليس بالإمكان تأليف جيش كفء ومنظم وقادر على خوض حرب كبيرة طالما ظل التجنيد والتنظيم من صلاحيات الولايات كل على حدة,وان ذلك لا يتم إلا بوجود حكومة مركزية تتمتع بصلاحية فرض الضرائب وإنشاء قوات تستخدمها لتنفيذ قرارات المؤتمر.وقد استوعب واضعو الدستور هذه الحقيقة وعملوا على تأسيس هذه الحكومة.[1]

وفي الخامس والعشرين من أيار عام 1787م عقد المؤتمر الاتحادي في فيلادلفيا والذي يعد من أهم المؤتمرات في تاريخ أمريكا كونه أول مؤتمر كتب فيه دستور النظام الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وهكذا وجدت مختلف الدول أن من مصلحتها دفع التحالف خطوة أخرى إلى الأمام. فعندما انعقد مؤتمر التعاهد (الكونغرس) في آيار1787 لدراسة إصلاح نظام الاتحاد، استطاع الاتحاديون وعلى رأسهم جورج واشنطن وماديسن وهاملتون إقناع

---

(1)د.هاشم صالح التكريتي, مقدمة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث, بغداد, دار ألجواهري, ط1, 2013, ص315-316.

(2)عباس علوان الشويلي, جورج واشنطن مؤسس الولايات المتحدة الأمريكية, بغداد, مكتبة عدنان, ط1, 2013, ص168.

مندوبي الدول بآرائهم فوافق هؤلاء بالإجماع على مشروع الدستور الاتحادي في التاسع عشر من أيلول 1787.

ويمكن إرجاع النظام الدستوري الأمريكي إلى الأحداث الهامة التي وقعت في اجتماع فيلادلفيا عام1787,وهو الاجتماع الذي ضم خمسة وخمسون مندوبا عن الولايات المختلفة.(1)

وفي الأول من حزيران 1789 دخل الدستور حيز التطبيق بعد أن صادقت عليه الولايات أو الدول الثلاث عشرة، ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة تعيش في ظل هذا الدستور الذي يعتبر أول دستور خطي في العصر الحديث.

وبصياغة دستور الولايات المتحدة الأمريكية تمت مراعاة مجموعة مبادئ فيه,حول العلاقة بين الكونغرس (السلطة التشريعية) والسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والسلطة القضائية. وقد نصوا عليها صراحة في الدستور حتى لا يكون هنالك خلاف عليها في المستقبل وهذه المبادئ الأساسية هي:(2)

1- العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

2- نظام الفصل بين السلطات الثلاث.

3- نظام التوازن والمراقبة أو الضبط والتوازنات.

4- نظام الفيدرالية أو ما عرف بالاتحاد الفيدرالي بين الولايات الأمريكية.

---

(1) لاري إلويتز, نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية, ترجمة: جابر سعيد عوض, القاهرة, الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية, ط1, 1991, ص9.

(2)اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد وآخرون، الجزء الأول، الأهلية للنشر، بيروت، 1974، ص299

وضم الدستور الأمريكي مواد سبعة, ولحد الآن جرت عليه تعديلات بلغت 26 تعديل فقط.[1]

مما يدلل على متانة الدستور وسلامة الأسس التي قام عليها وقوة أفكار واضعيه.

المطلب الثاني: السلطات الرئيسية في النظام السياسي والدستوري

جاء الدستور الأمريكي لعام 1787 بنظام سياسي قال عنه "ألكسي دي توكوفيل" في كتابه عن "الديمقراطية في أمريكا" (1835) بأنه "يشكل اكتشافاً كبيراً في علم السياسة المعاصر". وتتجلى الأصالة التي أتى بها الدستور بالمبدأ الاتحادي الذي اعتمد كأساس لبناء الدولة. وللعلاقة الفريدة بين السلطات, ولاسيما السلطتين التنفيذية والتشريعية والتي أدت لوصف النظام، بالنظام الرئاسي.[2]

أولاً:السلطة التشريعية: أو الكونغرس ويسمى البرلمان في الولايات المتحدة "بالكونغرس" وهو الذي يتولى السلطة التشريعية بالإضافة لبعض الصلاحيات الأخرى.[3]

ويتألف الكونغرس من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

1- **مجلس النواب:** وهو يمثل الشعب الأمريكي باعتباره كيانا واحدا. وينتخب من طرفه على أساس ممثل واحد لكل 400 ألف ناخب تقريبا(هذه النسب اختلفت بمرور الزمن على اثر زيادة عدد سكان الولايات المتحدة). وينتخب النواب لمدة سنتين بالاقتراع الفردي الأكثر ذي الدورة الواحدة.

---

(1) لاري إلويتز, نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية, مصدر سبق ذكره, ص 26-27.

(2) نقلا عن:سهام القحطاني, العذراء والرب:قراءة في الخطاب السياسي الأمريكي,بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر,ط1, 2007, ص34.

(3) عبد الله محمد الناصر, أمريكا العقلية المسلحة, بيروت, رياض الريس للكتب والنشر, ط1, 2007, ص22.

2- **مجلس الشيوخ**: وهو يمثل الولايات على أساس مندوبين اثنين لكل ولاية بغض النظر عن عدد السكان. وينتخبون لمدة ست سنوات، ويجرى تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين.

ويتولى الكونغرس الأمريكي أساسا مهام السلطة التشريعية، إلا أنه يقوم إلى جانب ذلك ببعض المهام الأخرى, ومنها:

أ- **المهام التشريعية:** يتمتع مجلسي الكونغرس على قدم المساواة بممارسة سلطة التشريع، وذلك باستثناء التشريع في المسائل المالية حيث يعود حق المبادرة فيها لمجلس الممثلين فقط.[1]

وأشار الدستور إليها منها, حق فرض الضرائب وعقد القروض وصك النقود والمعايير والأوزان والمقاييس وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية وتحديد شروط الجنسية واكتسابها، وتنظيم قضايا الدفاع الوطني ومسائل الحرب والسلم وتحديد الشروط لقبول أعضاء جدد في الاتحاد التشريع في قضايا الإفلاس والملكية الأدبية والفنية وإقامة مكاتب البريد وطرق المواصلات.

ب- المهام الأخرى: وأبرزها:

- سلطة تعديل الدستور.

- سلطة انتخاب رئيس الجمهورية في حالة عدم حصول المرشحين للأغلبية الطلقة للفوز.

- سلطة مالية فهو وحده له صلاحية التمويل.

ثانياً:السلطة التنفيذية: يتولى رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة رئاسة السلطة التنفيذية، ويعاونه في تنفيذ مهام هذه السلطة مستشارو الدولة (الوزراء).[2]

(1)دوغلاس ك.ستيفنسون, الحياة والمؤسسات الأمريكية, مصدر سبق ذكره, ص47.

(2)د.سعود المولى, أميركا ديمقراطية الاستبداد: دراسة في علم الاجتماع السياسي, بيروت,الدار العربية للعلوم ناشرون,ط1, 2009, ص67.

ومدة الولاية الدستورية لرئيس الجمهورية أربع سنوات قابلة للتجديد فورا مرة واحدة فقط.

وفي حال حدوث فراغ في منصب الرئيس، نتيجة وفاته أو استقالته أو لأي سبب آخر، فإن نائب الرئيس يتولى بطريقة آلية المنصب، ويمارس مهام الرئيس طوال المدة التي كانت باقية أمامه لانتهاء مدة ولايته. وإذا كانت هذه المدة تتجاوز العامين، فإن الرئيس الجديد لا يحق له أن ينتخب حين انتهائها لمنصب رئاسة الجمهورية إلا مرة واحدة فقط.

والرئيس هو أقوى رجل في الدولة من خلال الصلاحيات المناطة به وهو زعيم الأمة المنتخب.وقد أراد واضعو دستور 1787 في مؤتمر فيلادلفيا أن يكون الرئيس قويا ليس فقط بانتخابه عن طريق الشعب ومندوب الشعب، بل بالذات قويا بسلطته وامتيازاته الدستورية.فهو رئيس السلطة التنفيذية اسما وفعلا ويمارسها بنفسه ووزراؤه ليسوا سوى مستشارين تابعين له وليس لهم استقلال عن الرئيس. والرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة بما لذلك من أهمية في الولايات المتحدة.[1]

ويتمتع الرئيس باختصاصات واسعة ومتنوعة تشمل كل نواحي السلطة التنفيذية التي تتركز أساسا في أيدي الرئيس بصفة أصلية ومباشرة.وهناك اختصاصات أخرى ذات طابع قضائي أو طابع تشريعي.

ثالثاً:السلطة القضائية:-إن أهمية دراسة المؤسسة أو السلطة القضائية في الولايات المتحدة تعود للدور الهام الذي تلعبه في الحياة السياسية ولاسيما من خلال مراقبتها لدستور القوانين، والتنظيم القضائي في الولايات المتحدة يقوم على مستويين اثنين: المستوى المحلي حيث يوجد في كل ولاية من الولايات تنظيم قضائي يضم محاكم من كافة المستويات مهمتها الفصل في المنازعات على هدي القوانين المحلية، والمستوى المركزي الذي يوجد على صعيد الدولة الاتحادية.أي هنالك نوعين من التنظيم هما:

(1) دوغلاس ك.ستيفنسون,الحياة والمؤسسات الأمريكية,مصدر سبق ذكره,ص48.

المحاكم الاتحادية الأمريكية:

وتمارس المحاكم الاتحادية الأمريكية دورا قضائيا صرفا ودورا قضائيا له طابع سياسي يتمثل في مراقبة التوازن بين السلطة المركزية والسلطات المحلية في الدول الأعضاء، وكذلك في مراقبة دستورية القوانين.[1]

المحكمة العليا:

وهذا الدور الهام الذي تقوم به المحكمة العليا لم ينص الدستور الاتحادي عليه أساسا. ولكنه استخرج بفضل اجتهاد رئيس المحكمة العليا القاضي مارشال في عام 1803. وانطلاقا من هذا الاجتهاد ظهرت في علم القانون الدستوري النظرية المعروفة بمراقبة دستورية القوانين. حيث يكون على المحكمة مراقبة ما إذا كانت القوانين موافقة للدستور نصا وروحا، أو مخالفة له.

ويمكن لمسألة المراقبة الدستورية للقوانين أن تطرح في الولايات المتحدة على ثلاثة مستويات.

1-في حال مخالفة السلطات التشريعية أو الإدارية في الدول الأعضاء لدساتير هذه الدول.

2-في حال مخالفة سلطات الدول الأعضاء هذه للدستور الاتحادي.

3-في حال مخالفة سلطات الدولة الاتحادية للدستور الاتحادي.

ففي كل نزاع يعرض على محكمة يكون على القاضي أن يتحقق مما إذا كان القانون القابل للتطبيق غير مخالف للدستور، ففي حال مخالفة القانون العادي للدستور الذي يعتبر القانون الأسمى في البلاد، يكون على القاضي أن يحترم القانون الأسمى ويقضي بعدم تطبيق القانون العادي.

(1)المصدر نفسه،ص49.

وعلى أساس فكرة التنازع بين القوانين استند القاضي مارشال لدعم اجتهاده الخاص باختصاص المحكمة العليا، و كافة المحاكم في الولايات المتحدة، في ممارسة الرقابة الدستورية على القوانين.

وتتبع المحاكم الأمريكية في ممارستها للرقابة الدستورية على القوانين الطريقة المعروفة "بالدفع" وتقوم هذه الطريقة على طلب يقدمه أحد المتقاضين و يطلب فيه من المحكمة عدم تطبيق القانون الذي يحتج به خصمه، لأنه مخالف للدستور. وبهذه الطريقة يتوصل المتقاضي إلى دفع القانون أي إلى منع تطبيقه. ومن شأن إصدار المحكمة العليا لحكم يقضي بعدم دستورية أحد القوانين أن يؤدي إلى عدم تنفيذه. ويعتبر حكم المحكمة هذا ملزما في المستقبل لجميع المحاكم الأخرى الأدنى درجة في الولايات المتحدة. [1]

الدور السياسي للمحكمة العليا:

تلعب المحكمة العليا في الولايات المتحدة دورا بارزا في الحياة السياسية وذلك من خلال اجتهاداتها التفسيرية لنص وروح الدستور الأمريكي. فالقضاة الأمريكيون، كغيرهم من الأفراد ينطلقون في أفكارهم من مواقع اقتصادية واجتماعية وفلسفية خاصة، ولابد لهذه المواقع من أن تؤثر على مواقفهم وأحكامهم. ولهذا نرى أن المحكمة العليا لعبت في تاريخ الولايات المتحدة دوراً مهماً. وذلك حسب شخصية القضاة في كل حين، ونزعاتهم لتفسير الدستور بنصه أو بروحه في هذا الاتجاه أو ذاك.

وهذا الأمر الذي جعل من المحكمة العليا حكما في الحياة الدستورية وبالتالي في الحياة السياسية دفع بعض الفقهاء لوصف النظام الأمريكي بأنه نظام "حكم القضاة".

(1) سامح مغوري مهدي, الولايات المتحدة الأمريكية والحرب العالمية الأولى (1900-1919),القاهرة,جامعة طنطا,ط1, 2004, ص33.

نخلص مما تقدم إلى أن عملية تشكل وتبلور الولايات المتحدة كنظام وسلطات مرت بمراحل زمنية مختلفة تخللها تطورات سياسية ودستورية.

المبحث الثاني: إدارة الإرهاب والأزمات الدولية في عهد إدارة الرئيس بوش الابن

عكست إدارة الإرهاب وإدارة الأزمات الدولية عبر إدارة بوش الأبن إهتماماً وتعاطياً كبيراً أختلف عن بقية الإدارات الأخرى. وإزاء ما تقدم سنتناول الموضوع في مطلبين أثنين وهما:

المطلب الأول: إدارة الرئيس بوش الابن والسياسة الخارجية إزاء الحرب على الإرهاب.

لم تحتل السياسة الخارجية مكاناً مرموقاً في حملة الانتخابات الرئاسية المنظمة عام 2000 لأن التسعينيات شكلت العقد الأمريكي المنفرد دولياً . إذ توهج الابتهاج بما آلت إليه نتائج الحرب الباردة بقوة، وتوسع الاتحاد الأوربي بضم الكثير من دول الكتلة السوفيتية السابقة إليه. وتوءمت الصين بين اشتراكيتها في الاقتصاد وبين احتضانها للرأسمالية بالانفتاح على الاستثمار الأمريكي بما يتوافق ونظامها السياسي المحافظ على إطاره العام وأفل نجم الصراع الطويل في ايرلندة واخذ طريقة إلى الحل، واختفى التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وما عاد يذكر إلا كمرحلة مرة وانتهت بسلام على الرغم ما خلفته حقبتها من الألم للبشرية أصبحت بالحكمة والعقل ذكرى يتعض بها الإنسان. وبقيت هنالك حاجات وضرورات لمعالجة مشاكل التلوث والفقر والمرض الخطيرة . وبدا العالم من الناحية الجيوسياسية سليما وقد تكون محاولات إنهاء الصراع في الشرق الأوسط قد فشلت، وهذا ليس أمراً جديداً ما دام الصراع العربي الإسرائيلي، مستمراً ومادامت السياسات التوسعية والاستيطانية

لإسرائيل تحظى برضا الولايات المتحدة الأمريكية . لكن الصراع بشكل عام لم يصدر إشارات إلى التوسع أو إلى الدوران والتمدد خارج عن حدود السيطرة.

صحيح أن النشاط المسلح استهدف الولايات المتحدة في محاولة فاشلة في سنة 1993 لمحاولة تدمير مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك . وتم في سنة 1998 تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام، وهو ما أدى إلى سقوط 259 قتيلاً، وهوجمت السفينة الحربية كول بعد ذلك بسنتين في اليمن فسقط 17 قتيلاً من طاقمها . وقد تورط تنظيم القاعدة التابع لبن لادن في هذه الهجمات . بيد أن فضيحة مونيكا لوبنسكي صرفت انتباه إدارة كلينتون . وقامت مجموعة من المهتمين بالشؤون الأمنية بربط الأحداث بعضها ببعض لتستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تهديدات جديدة في الأساس ستؤدي إلى إعادة توجيه أساسي لتعاملاتها مع باقي العالم . واستحضرت بإسلوبها في مواجهة الإرهاب سواء بخوض الحروب في الخارج أو بالسعي لتحصين الأمن في الداخل، الخوف الذي يعتبر السلاح الرئيسي للإرهابيين واتبع زعماؤها نهجاً متشدداً طائشاً يرمي إلى إقامة إمبراطورية خوف أمريكية أكثر هولا مما يمكن أن يدركه أي إرهابي . وهكذا بالتعهد بنزع أسلحة كل الخصوم ونشر "أم القنابل"[*] وإلغاء الحضر عن استخدام الأسلحة النووية التكتيكية . وإدخال الخوف في قلوب الأعداء والأصدقاء على السواء لإخضاعهم. تحولت فجأة منارة الديمقراطية التي كانت تحظى بأشد الإعجاب في العالم إلى وحش حرب يثير المخاوف[1].

(*) "أم القنابل" هي قنبلة وزارة الدفاع الجديدة التقليدية التي تزن (21000 رطل)، وقد ألمح البنتاغون في عهد الرئيس بوش إلى وجود ظروف يمكن التفكير فيها بأول استخدام للأسلحة النووية التكتيكية . المصدر : مقالة غلاف مجلة

News Week, "Why . America Scares The World" March 24,2003.

(1) بنجامين ر. بابر: إمبراطورية الخوف "الحرب والإرهاب والديمقراطية"، مصدر سبق ذكره، ص23.

المشكلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم لا تتعلق فقط إذا كان بوسع الولايات المتحدة أن تنشر استراتيجيات جديدة للحرب الدفاعية وتبقى في الوقت عينه مخلصة لقيمها الديمقراطية التي تحدد هويتها وبالتالي تبقى على وفاق مع جيرانها العالميين. بل المشكلة تتعلق فيما إذا كان يمكن أن تنجح هذه الاستراتيجيات في توفير الأمن لها ضد الإرهاب ما من امة يتوقع منها أن تضحي بسلامتها على مذبح تطلعاتها السامية، فقد علم مكيافيللي الأمير بأن من الأفضل أن تكون مرهوب الجانب على أن تحظى بالمحبة وربما استمدت الولايات المتحدة من 11 أيلول الدرس نفسه لكن هل الخوف هو الحليف الأفضل لأمريكا وهل تصبح أفغانستان والعراق معايير لإستراتيجية الأمن العالمي الناجحة من خلال التخويف[1].

وقد انعكست سياسة الخوف في أن تفقد الولايات المتحدة مكانتها عالمياً من خلال حماسة بوش الابن التبشيرية في شن الحرب على الإرهاب والتي ربطها أصدقاء البيت الأبيض أنفسهم بميول الرئيس إلى أن يكون "ضيق الصدر وسريع الغضب وأحياناً غير متكلف بل ودوغماتياً وغالباً غير محب للاستطلاع وبالتالي تنقصه المعلومات[2]. والرد الأمريكي على الإرهاب لم يكن مقصوراً على مزاج الرئيس فقد ساند الحزبان الوطنيان والنخب التي تقود الرأي العام الفكر بأن الخوف لا يهزمه إلا الإخافة وفيما العالم يرتجف بتحرر الأمريكيون من خوفهم البارد في نوبات من التصفيق للقتالية الأمريكية التي تتخللها ضمانات أمريكا[3]. ولذلك أصبحت الهيمنة الأمريكية مسألة ليست فيها نظر فالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية الأمريكية قزمت بقية العالم[4]. وهذا الخوف أو القلق هو ما يذكرنا به مايكل

---

(1)المصدر السابقه, ص24.

(2)David frum, The man : The surprise presidency of George w . Bush (New York : Random House . 2003) . p272.

(3) بنجامين ر . بابر : إمبراطورية الخوف، مصدر سابق ذكره، ص26 .

(4)Tim wiener :"Mexico's influence in security council Decision may Help Its Ties with U.S", New York Times ,November 9, 2002 , p.A11.

إيغانييف في مقالة بمجلة نيويورك تايمز بالقول "الأمة الوحيدة التي تمارس دور الشرطي في العالم عن طريق خمس قيادات عسكرية عالمية، تبقي أكثر من مليون جندي في أربع قارات، وتنشر مجموعات حاملات الطائرات القتالية لمراقبة كافة المحيطات وتضمن بقاء دول من إسرائيل إلى كوريا الجنوبية، وتحرك عجلات التجارة الدولية، وتملأ قلوب وعقول كوكب بأكمله بأحلامها ورغباتها"[1].

أما والتر رسل فيرى أن الولايات المتحدة ليست القوة العالمية الوحيدة فحسب فقيمها ترشد الإجماع العالمي . وهي تهيمن بدرجة لا سابق لها على تكوين الحضارة العالمية الأولى التي يعرفها العالم بحق[2]. وحتى عندما تحاول الولايات المتحدة أن تؤمن نفسها ضد الإرهاب، وهو احد أشكال الفوضى العالمية الجديدة في ضوء الهيمنة السيادية الجديدة فهي تواجه خياراً جديداً في المعادلة إن من يقوم بالإعمال الإرهابية ليسوا دولاً وغير مرئيين ويتمتعون بقدرة كبيرة على الحركة ويستطيعون الاختفاء ثم معاودة الظهور في أماكن متعددة فإنهم لا يتأثرون كثيراً بالقوة الأمريكية المتباهية تستطيع الولايات المتحدة أن تسقط أمماً بأكملها، لكن تبقى خلايا الإرهاب وزعماؤها الذين تتبدل أشكالهم واقفين . إنهم يعرفون أن الخوف حليفهم وقد عبر عن ذلك أنور عزيز وهو من المفجرين الانتحاريين الأوائل في غزة في سنه 1993 بقوله "إن المعارك في الإسلام لا تربح من خلال البنادق ولكن بإلقاء الرعب في قلوب الأعداء"[3].

هذا التفكير باستخدام الخوف أو العوامل النفسية لتدمير قدرة العدو على التحرك والمناورة واستخدام خيارات بديله للردع والاحتواء تجلى بشكل واضح بعد

(1)Michael in lgnatieff. The Burden ,"New York Times magazine , January 5, 2002,p22.

(2)Walter , Russell mead , American foreign policy and Hew It changed The World (New York : Alfred A.knopf,2002), p.10.

(3) بنجامين ر . بابر: إمبراطورية الخوف، مصدر سابق ذكره، ص29.

إحداث 11 ايلول2001 . ويمكن المقارنة بين تفكير 10 أيلول و تفكير 12 ايلول2001 من خلال الجدول الأتي:

جدول يبين تغير نمط التفكير

الموضوع	تفكير 10 ايلول2001	تفكير 12 ايلول2001
تصور التهديد الإرهابي.	- التهديد الإرهابي متنوع (داخلي، عابر للقوميات، ودلي) - التهديد الإرهابي اخذ في التطور. - الإرهاب جريمة في الأساس.	- التهديد الإرهابي نظامي وعالمي بشكل أساسي (سلفي- جهادي) - التهديد الإرهابي جديد. - الإرهاب شكل جديد من الحرب.
يستخدم الإرهابيون أسلحة الدمار الشامل/ الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية .	- غير مرجح	- مرجح
أهمية الدول الراعية	- ليس مجال تركيز أساسياً.	- مجال تركيز أساسي (محور الشر).
أهمية الأسباب الجذرية.	- مجال تركيز رئيسي.	- ليس مجال تركيز رئيسياً.
المقاربة المنفصلة لمكافحة الإرهاب.	- أنموذج العدالة الجنائية.	- أنموذج الحرب.

الموقف من حكم القانون، قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي	- مركز الأهمية يجب احترامه	- ترف في أفضل الحالات، عائق في أسوأ الحالات، يمكن الالتفاف حوله أو التنازل عنه لمصلحه مكافحة الإرهاب الفعالة .
الموقف من استخدام التعذيب في الاستجواب	- غير مقبول- الأدلة القائمة على التعذيب غير مقبولة في المحاكم	- مقبول في ظروف معينة تحت السيطرة الأدلة القائمة على التعذيب مقبولة في المحاكم
مكانة الخيار العسكري في الإستراتيجية الكلية لمكافحة الإرهاب	- ملاذ أخير لمساعدة السلطة المدنية فقط .	- دور مركزي وأولي، القوة المدنية ثانوية
نوع القوة المفضلة في التعامل مع الدول الراعية	- القوة الناعمة والدبلوماسية والمفاوضات	- القوة الصلبة التهديدات والعقوبات الهجمات العسكرية
الإستراتيجية الدولية المفضلة	- الردع والاحتواء	الاستباق بما في ذلك الدفاع الصاروخي
الموقف من التحالف والتعاون الدولي	- التعاون الدولي شيء أساسي - يفضل التعددية	-التعاون الدولي مرغوب فيه، ولكنه ليس أساسا - الأحادية

المصدر : رونالد كريلينستين : مكافحة الإرهاب: ترجمة أحمد ألتيجاني، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي – الإمارات، 2011 ص20.

يلاحظ أن الفقرات (9، 10، 11) لم تعد كما وردت في الجدول أعلاه

الموضوع	تفكير 12 سبتمبر 2012	تفكير ما بعد احتلال العراق
نوع القوة المفضلة في التعامل مع الدول الراعية.	القوة الصلبة، التهديدات والعقوبات والهجمات العسكرية.	المفاوضات، القوة الناعمة، الحوافز المادية والمعنوية.
الإستراتيجية المفضلة.	الاستباق بما في ذلك الدفاع الصاروخي.	استخدام الردع بأسلوب الضربة العالمية السريعة كإستراتيجية جديدة لإدارة الرئيس أوباما بتحديد هدف حيوي وضربه كعملية مقتل ابن لادن وعودة الاحتواء بأسلوب تقويض الأنظمة بدعم الحركات الاحتجاجية الداخلية التغيير الشعبي .
الموقف من التحالف الدولي.	التعاون مرغوب فيه ولكنه ليس أساسي – الأحادية.	المشاركة، الدعم اللوجستي لعمليات الحلفاء كما حدث في ليبيا ومالي.

المخطط: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخططين السابقين.

وعلى الرغم من ذلك فان هذه القوة تجعل الولايات المتحدة ضعيفة بقدر ما تجعلها قوية فالولايات المتحدة التي لها القدرة على إسقاط أمم لم تستطيع حماية مقر قيادتها في البنتاغون أو قبله الرأسمالية في جزيرة مانهاتن، لأن الاعتماد المتبادل يسمح للضعيف باستخدام قوى القوي على طريقة الجو جيتسو[1] للتغلب عليها، الخوف هو سلاح الإرهاب الوحيد، لكن لسلاح الخوف تأثير على الذين يعيشون في أمل ورفاهية أكثر بكثير من تأثيره على الذين يعيشون في يأس وليس لديهم ما يخسرونه ولذلك فان وثيقة عن إستراتيجية القاعدة في أيلول2004 تشير إلى استخدام الخوف سلاحاً في المواجهة مع الولايات المتحدة . أرغم العدو على حراسة كل مبنى ومحطة قطار، وشارع حتى يتسنى لك زرع الخوف في قلوبهم وإقناع المسلمين في الانضمام إليك والموت كشهداء بدلاً من أن يموتوا كفاراً[2]. وإزاء هذا الحال كانت عقيدة الرئيس بوش تقوم على أساس نقل المعركة إلى ارض العدو وتحبط خطه وتواجه أوهى التهديدات قبل ظهورها، لأننا لا نستطيع أن نسمح لأعدائنا بتوجيه الضربة الأولى[3]، ولهذا فان الرئيس بوش الابن يرى في خطاب حالة الاتحاد في 28 كانون الثاني2003، إن مسار هذه الأمة لا يتوقف على قرارات الآخرين[4]. لذلك فإن استراتيجياته الجديدة تتنبأ بان لا نهاية للحرب . فعندما يفشل التهويل وهو خيار الخوف الأول يتم اللجوء إلى مجموعة متعاقبة من التدخلات المسلحة في بلد تلو بلد من شركاء العراق في محور الشر إيران وكوريا الشمالية إلى بلدان يشتبه بوجود

(1) الجو جيتسو : أسلوب ياباني رياضي في الدفاع عن النفس يهدف إلى تحويل قوة الخصم ووزنه إلى عبء عليه.

(2) رونالد كريلينستين : مكافحة الإرهاب، مصدر سابق ذكره، ص189.

(3) بنجامين ر . بابر : إمبراطورية الخوف، مصدر سابق ذكره، ص79.

(4) المصدر السابق: ص41.

علاقات غامضة لها مع الإرهابيين[1]. وعندما ابلغ رئيس وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينت الرئيس بوش بأنه إذا أراد الانقضاض على البلدان التي تدعم الإرهابين أو تؤويهم . فسوف يواجه "ستين بلداً تثير المشاكل" . فرد الرئيس "سوف نسقطها واحدة تلو الأخرى"[2] وإدارة الرئيس بوش توحي بان حرب العراق لم تكن حالة خاصة ولكن جزء من خطة حرب وقائية مداها العالم . وتبين أن ذلك أمر حاسم لكي تطبق إدارة بوش مذهبها الجديد للأمن القومي وفرض التردد على الذين يعتقدون أن العراق حالة ليس لها قيمة تنبئية لمستقبل الإستراتيجية الأمريكية المتمسكة بتراث الاستثنائية الأمريكية وتستغل الاستقلال السيادي لتبرير الأحادية الإستراتيجية ولذلك عند تبرير الحرب في العراق ابلغ الرئيس بوش متخرجي خفر السواحل. لأن الولايات المتحدة تحب السلام، إن الولايات المتحدة ستعمل دائماً وتقدم التضحيات من اجل توسيع الحرية . فالارتقاء بالحرية ليس مصلحة نتبعها انه نداء نستجيب له وكشعب مخلص للحريات المدنية فإننا ننقاد إلى تحديد حقوق الإنسان للآخرين"[3]. لذلك فهو يحدد بالقول رؤية غير حقيقية للحروب التي تخوضها الولايات المتحدة بالتركيز على الحرية كاستجابة لنداء خارجي أو تفويض الهي بالعودة إلى زمن الحكم الثيوقراطي[4]. فيقول "إما أن تؤمن بالحرية وتريدها –

(1) المصدر السابق: ص46.

(2)Bob Wood ward , Bush at war (New York : Simon & Schuster ,2002), p.33.

(3)George w .Bush , "Remarks by The president in commencement Address to united states cost Buard Academy " , New London ., conn , May 21 , 2003

(4)الحكم الثيوقراطي : ينظر ناصيف نصار منطق السلطة " مدخل إلى فلسفة الأمر، ط2 دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص 91، 63 .

وتهتم بشأن شروطها الإنسانية وإما لا تكون مؤمناً بها "[1],ولهـذا فهـو كـان يـرى أن مـشكلة العـراق ليست معروضة على محكمة قانونية إن هذه مسألة امن قومي.[2]

إن الحرب الوقائية المتصورة، كرد على الأخطاء الجديدة، تنطوي عـلى أخطـار جديـدة وهي تقصد تخطي مثالب سياسات الردع والاحتواء التـي حـددت أبعـاد الحـرب البـاردة ,إن نجاح الردع المرتكز على التهديد بالرد فقط اقل احتمالاً ضد قـادة دول مارقـة أكـثر اسـتعداداً للمجازفة , ومفاهيم الردع التقليدية لن تـنجح ضـد عـدو إرهـابي تكتيكاتـه المعلنـة إحـداث تدمير بلا ضوابط واستهداف أبرياء، عدو يـسعى جنـوده المزعومـون للـشهادة وأقـوى نقـاط حمايته هي انه بلا جنسية[3]. مع ذلك ينتهي أمر العقيدة الجديدة إلى إعادة إنتاج بعضا مـن اخطر معالم الاحتواء فهي تسلم بيقين بشأن أحداث، وعواقبها يفنـدها تـاريخ الإحـداث عنـد كل نقطة تحول.

وقد قال جورج كينان ابرز الواقعيين الأمريكيين ومنظر إستراتيجية الاحتـواء في الأربعينيـات في مقابلة حديثة " أن أي امرئ درس التاريخ يدرك تماماً انك قد تشرع في حرب وفي ذهنـك أمـور معينـة، لكن سرعان ما تدور الحرب حول أمور لم تفكر فيها قط مـن قبـل[4]. بيـنما ذهـب تـود لينـد بـيرغ إلى القول "إنه لكي تنجح الحرب الوقائية كرادع يجب إن يكون المـرء قـادراً عـلى الغلبـة في تعلـيم الـدرس الذي يريد أن يفهم – وهو ما تستطيع أن تفعله قـوة نوويـة مهيمنـة فريـدة مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكيــة وفي هــذه الحالــة يــضيف "لينــد بــيرغ "بــشكل ملائــم لا يمكــن القــول إن العمــل

(1)Patrick E,Tyler , "A signal moment Ahead, "New York Times , December 8 , 2002, p.A30.

(2)Johan . Burns and David E . sager , "Iraq says Report To The . U.N shows No Banned Arms", New York Times , December 8, 2002, p.A28.

(3) البيت الأبيض: إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول، 2002.

(4) بنجامين ر . بابر : إمبراطورية الخوف، مصدر سابق ذكره، ص81 .

الإستباقي أو الوقائي تغلب على الردع، بل إن الاستباق هو إعادة تأسيس عنيفة للردع".[1]

فالإدارة الأمريكية في الواقع تضخم الخطر وتعزز المخاوف لتحقق أهدافها بالسيطرة والهيمنة في ضوء خلق حالة من الخوف والقلق، ففي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق لم يعثر على دليل لما وصفه الرئيس بوش في خطاب حالة الاتحاد في سنة 2003 بأنه برنامج أسلحة عراقي واسع يشمل "أسلحة بيولوجية كافية لإنتاج أكثر من 25000 لتر من الجمرة الخبيثة " و أكثر من 38000 لتر من سم البوتولينوم، والمواد اللازمة لإنتاج 500 طن من غازات الأعصاب السارين والخردل وفي اكس وأكثر 30000 طلقة ذخيرة قادرة على إيصال العوامل الكيميائية ومختبرات أسلحة بيولوجية متحركة مصممة لإنتاج عوامل الحرب الجرثومية[2]. وهكذا كان تعزيز المخاوف مرتبط بإحداث 11 أيلول كما كتب بيتر بوير "أراد رامسفيلد حرباً غير تقليدية – ويمكن أن تكون قريبة مما تقوم به أي امة غربية في الرد على الإرهاب بالعين . لكن العدو ليس الإرهاب بل الخوف فإمبراطورية الخوف لا تدع مجالاً للديمقراطية في حين أن الديمقراطية ترفض أن تدع مجالاً للخوف وقد ذكرنا فرانكلين روزفلت أن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخشاه في المجتمعات الحرة هو الخوف نفسه".[3] وإزاء هذا الخوف كان الإرهاب ينجح فيما يعد به لا فيما ينجزه ومن ثم يحول الجهد المبذول للدفاع ضده إلى أداة رئيسية لنجاحه .

إن الحرب على الإرهاب في حقيقة الأمر ليست حرباً وقائية على الإطلاق وقد أشار الرئيس بوش بحق في رده على حدوث تسرب مفترض بعد 9/11 إلى إنه بدأ حرباً بصورة سرية "إنهم لا يفهمون . فالحرب بدأت قبل الآن . بدأت في 11

(1)Tod Lindberg Deterrence and preemption ", Weekly Standard . February 3, 2003, p.25.

(2)President's state of the union message to congress and The Nation ,"New York Tires, January 29 , 2003 , p.A12..

(3) بنجامين ر . بابر: إمبراطورية الخوف، مصدر سابق ذكره، ص38 .

أيلول/2001 . وإن حرب الولايات المتحدة على الإرهاب هي في الواقع تقليدية سريعة الاستجابة وإن بوسائل غير تقليدية ضد معتد استخدم سلاحه ضد الأمريكيين[1]. ولكن كان هنالك ما يثير قلق الإدارة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب عبر عنه الجنرال ريتشارد ب . مايزر الذي قال" لدينا قوة عسكرية رائعة الأداء ضد أهداف ثابتة . ونحن لا نحسن العمل بالقدر ذاته ضد أهداف متحركة"[2]. فان الولايات المتحدة تفضل الدول التي تستطيع تحديد مواقعها وقهرها على الإرهابيين الذين لا تستطيع حتى أن تجد لهم أثرا. وإن التفوق العسكري الأمريكي يعتمد على قابلية قياس الأسلحة عندما يكون لدى خصوم أمريكا النوع نفسه من الأسلحة لكن بأعداد أقل وبمستويات تطور تكنولوجي وخبرات نشر أدنى فان انتصارها أكيد . ولذلك تقول الإدارة الأمريكية بان في الإستراتيجية الإستباقية الجديدة ثمة عنصر ردع للأشرار ولكن في حالة الدول التي تملك الأسلحة النووية فإن الخيارات تكون صعبة جداً ولكن ليس معدومة ولذلك تحدد الإدارة الأمريكية بالقول . ولكن هذه الخيارات قد لا تكون صالحة[3]. لذلك (فإننا ملتزمون في كوريا بأنواع الموارد وأنواع القدرات التي أتينا بها إلى العراق . وتعتقد أن فعل ذلك سيجعل ردعنا هنالك أكثر إقناعا وأقوى كثيراً[4]. وعند نقطة الالتقاء هذه المميزة بإستراتيجية أمريكا الفعلية في العراق وكوريا الشمالية على السواء تكبر الفوارق بين الحرب الوقائية والردع على نحو مشوش حقاً وكما أشار تشارلز كرو ثامر بشكل صائب "إن خيار الاستباق إذا أخذ به سيخدم كشكل عال من إشكال الردع ففكرة

---

(1) بنجامين ر . بابر: إمبراطورية الخوف، المصدر السابق، ص102 .

(2)Wood Ward , Bush at war , p.174.

(3)David E. Sanger . (Nuclear Anxiety : U.S Easses Threat on Nuclear Arms for North Korea) New York Times , December 30 , 2002, p.A1.

(4)Thom shanker , (lessons from Iraq include How to scare Korean leader New York Times , May 12 , 2003 , p.A17.

الاستباق هي ردع دول لا عن استخدام أسلحة دمار شامل وإنما عن حيازتها بادئ ذي بدء" .[1]

لقد كان مقدار الابتعاد عن هدف العقيدة الجديدة للحـرب الوقائيـة إلى إسـتراتيجية أكثر تقليدية بكثير أي إستراتيجية مفاوضات وتهديدات وإغراءات تمثـل عقيـدة ردع واحتـواء تقليدية جلياً إلى حد بعيد . ومع ذلك لم يفطن له إستراتيجيون يبحثون عن النقـاء العقائـدي فقبيل بداية حرب العراق مثلاً، شدد جون.ج.ميرشا يمر، وسـتيفن والـت عـلى أن رد الولايـات المتحدة تواجه خياراً واضحاً في العراق : الاحتواء أو الحرب الوقائية في الواقـع ليـست الحـرب ضرورية[2]. وقد فاتهما أن عقيدة بوش كانت تستخدم الحرب الوقائية كسياسة احتواء طـوال الأشهر التي أفضت إلى الحرب .و لذلك شرع أنـصار الحـرب عـلى العـراق بوجـود علاقـة بـين العراق والقاعدة وكذلك لا بد من استباقها.[3]

المطلب الثاني: تطبيقات إدارة بوش الأبن للحرب الإستباقية

من الواضح أن تطبيق منطق الحرب الوقائية على الدول ليس بالمهمة الـسهلة، فعنـدما تطبـق الحرب الوقائية على الدول، تظهر مجدداً جميع قضايا العقلانية وإمكانية التنبؤ واليقـين التـي تتعـرض لهما عقائد تقليدية للـردع والاحتـواء. فرسـالة الحـرب عـلى الإرهـاب كانـت مختلفـة جـداً: سـنجدك، ونعترض سبيلك وندمرك، نقطة لا شي مرهون بـك ولـذلك يخاطـب الـرئيس بـوش الإرهـابيين انـتم الـذين بدأتموها ونحن الذين سننهيها[4]. أما الرسالة إلى العراق فكانت "ما لم تنزع سلاحك سننزعه نحن" ليس هذا

---

(1)charts Krauthammer, (The obsolescence of Deterrence) weekly , standard , December 9 , 2002 , p.24 .

(2)John j. Mearsheimer and Stephen M. Walt , (Keeping Saddam Hussein in a box) New York Times , February 2 , 2003 , sec 4 , p.15 .

(3) Tony Judt, 99The wrong war at The wrong Time)) New York Times October 20,2002 , sec .4.p11.

(4) بنجامين ر . بابر : إمبراطورية الخوف، مصدر سابق ذكره، ص116 .

تصريحاً انه تهديد كل شيء يتوقف على الخصم . هذه ليست حرب وقائية بل تهديد بحرب وقائية استخدم كأداة في جعبة الاحتواء والردع[1]. لذلك لم تكن الإدارة الأمريكية في سنواتها الأربع الأولى تصور عقيدة بوش الابن بأنها رد على الإسلام أو حتى بأنها رد على الإسلام المحارب على الرغم من كل الحديث عن صراع الحضارات في كل المحافل من أكاديميات أو في الإذاعة والقنوات التلفزيونية وشبكة المعلومات العالمية عن الإسلام المحارب وحرص الرئيس بوش ظاهرياً عقب هجمات 2001/9/11 على الإعلان بان "أصدقاءنا المسلمين ليسو أعداء أمريكا بل إن عدونا هو الشبكة الراديكالية المؤلفة من إرهابيين وكل حكومة تساندهم"[2] ولم يبدأ بوش بالإشارة إلى الإسلام المحارب إلا في تشرين الأول 2005 " بعضهم يدعو هذا بالإسلام الراديكالي الشرير والبعض الآخر بالنضال الجهادي بينما يسميه آخرون الإسلام الفاشي" [3].

حدد الرئيس بوش نبرة إستراتيجية الأمن القومي في الثاني من حزيران 2002 بالشديد على الركيزتين التوأمين لإستراتيجية الولايات المتحدة في الحرب الباردة – عقيدتا الردع والاحتواء – ليستا على قدر التهديدات التي تواجه أمريكا اليوم . وأصر بوش على أن الردع – التهديد برد هائل على الدول – لا يعني شيئاً ضد المجموعات والشبكات الإرهابية الغامضة التي ليس لها دولة أو مواطنون تدافع عنهم ويستحيل الاحتواء حينما يمكن لديكتاتوريين غير مستقرين نفسياً يمتلكون أسلحة دمار شامل أن يطلقوا هذه الأسلحة عبر الصواريخ أو يزودون بها سراً

---

(1) المصدر السابق، ص116.

(2) مذكرات جورج دبليو بوش : قرارات مصيرية، ترجمة سناء حرب، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2012، ص251.

(3)خطاب الرئيس بوش الابن في 6 تشرين الأول 2005 في المؤسسة الوطنية للديمقراطية .

http://www.whitehouse.gov/news/releases/3005/10/20051006-3htm(6114106)

حلفاءهم من الإرهابيين[1]. فيما أكد ديك تشيني "أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت صراعاً لسنوات لم تتوفر عليه العقائد الأمنية القديمة". وأضاف "أن الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة تمكنت من إدارة التهديد باستراتيجيات الردع والاحتواء إلا انه يصعب كثيراً ردع أعداء لا دولة لهم يدافعون عنها ويستحيل الاحتواء عندما يحصل الديكتاتوريون على أسلحة الدمار الشامل وهم على استعداد لتقاسمها مع إرهابيين ينون إنزال إصابات كارثية بالولايات المتحدة الأمريكية".[2]

لقد بينت إستراتيجية الأمن القومي 2002، "أن تحديات قاتلة جديدة برزت من دول مارقة ومن شبكات إرهابية عالية التنظيم، وهي قد لا تنافس القدرة أو القوة التدميرية للاتحاد السوفيتي السابق. لكن الفارق يكمن في أن السوفيت اعتبروا استخدام أسلحة الدمار الشامل الملاذ الأخير، بينما الأعداء الجدد من دول مارقة وإرهابيين فهم يعتبرون استخدام هذه الأسلحة خيارهم الأول وبذلك فقد اوجدوا مناخاً أكثر تعقيداً وخطورة على الأمن القومي الأمريكي نظراً إلى تصميمهم على الحصول على قوى تدميرية غير متوفرة حتى اللحظة إلا للدول الأقوى في العالم والاحتمال الأكبر أنهم يستخدمون أسلحة الدمار الشامل ضدنا"[3]. وتضيف وثيقة الأمن القومي أن الأمر تطلب منا نحو عقد لندرك الطبيعة الجديدة الحقيقية لهذا التهديد الجديد لذلك ما عاد بإمكان الولايات المتحدة الاعتماد على أسلوب ردع وحسب الوضعية التفاعلية كما في الماضي، وهو خيار لا يسمح به عن ردع المهاجم المحتمل. وفورية التهديدات الراهنة . وحجم الضرر الممكن الذي يمكن أن يتسبب به

---

(1) أيان شابيرو : نظرية الاحتواء، " ما وراء الحرب على الإرهاب "، تدقيق لغوي . وفيق زيتون ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . بيروت، لبنان، 2012، ص34.

(2)In Cheney's words : (The Administration case for Removing Saddam Hussein) New York Times , August 27 . 2002 , p.A8 .

(3)The national Security strategy of The united States (2002),p.13. http:/www.whitehouse.gevlnsc/nss5.html(7/22/05).

اختيار أعدائنا للسلاح . لذلك لا يمكننا السماح لهم بالمبادرة بتوجيه ضربة السبق الأولى[1]

لذلك كانت عقيدة بوش الابن تؤكد على ست مزايا محددة للابتعاد عن المعتقد التقليدي الجمهوري وسياسات الأمن القومي الأمريكي السابقة. ولذلك أكدت الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة لعام 2002 على:

أ - حق الولايات المتحدة في استخدام القوة والتصرف عسكرياً في أي مكان في العالم على أساس أن الولايات المتحدة تخوض حرباً ضد إرهابيين لهم امتداد عالمي[2].

ب- إن الوسيلة التي يمكن بواسطتها التغلب على الإرهابيين هي نقل الحرب إليهم ومطاردتهم حيث يقيمون ويخططون ويختبئون وقد أكد وزير الدفاع رامسفيلد هذه الحقيقية في خريف 2003[3].

جـ- التوضيح للدول التي تراعى وتأوي الإرهابيين أنه توجد عواقب لمثل هذه الأفعال. وشكلت إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2006 صدى هذا الالتزام[4].

د- هذه الإستراتيجية الأمريكية لعام 2002 تتوافق مع ما وصلت إليه عقيدة مونرو والتي أكدت حق الولايات المتحدة في مقاومة أي توسع امبريالي أوربي في العالم الجديد بوصفه يشكل خطراً على سلامتها وأمنها, وعلى الرغم من عقيدة مونرو لم تؤخذ على محمل الجد إلا عند جوارها التابع للأمريكيتين الشمالية والجنوبية . إلا أن عقيدة بوش أكدت على متابعة التهديد واستهدافه في أي مكان في العالم قبل بلوغه حدود الولايات المتحدة الأمريكية [5].

---

(1)I bid. P.15.

(2)The national Security strategy of The united States , . P.5.

(3) أيان شابيرو : نظرية الاحتواء، مصدر سبق ذكره، ص36.

(4)The national Security strategy of The united States (2002),p.13.
http:/www.whitehouse.gevlnsc/nss5.html(7/22/05).

(5)أيان شابيرو : نظرية الاحتواء، مصدر سبق ذكره، ص36- 37.

و- تأكيد عقيدة بوش على الحق في القيام من جانب واحد يتحرك لا تقيده التحالفات التقليدية . وكما جاء في إستراتيجية الأمن القومي 2002 إن الولايات المتحدة وهي تسعى جاهدة بثبات إلى حشد دعم المجتمع الدولي، لن تردد في العمل وحيدة إذا دعت الضرورة إلى ذلك[1].

ز- أخذ البعد السادس من الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لعام 2002 مدى بعيد جداً في ضوء التجديد الجذري بإعادة صياغة سياسة الحرب الوقائية . والتي سبق للرئيس تورمان أن وصف الحرب الوقائية بأنها أسلحة الديكتاتوريين.وليس البلدان الديمقراطية الحرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ويتردد صدى وجهة نظره هذه في مذكرة صدرت سنة 1950 عن مجلس الأمن القومي الأمريكي. حدد الشروط الأساسية لسياسة الأمن القومي الأمريكي أثناء الحرب الباردة . منتقداً من يناصرون الحرب الوقائية ويؤكد على ضرورة رفض حججهم بوصفها غير عملية ومتآكلة أخلاقيا وستكون كلفة الانتصار فيها كبيرة جداً من حيث فقدان الشرعية الأخلاقية في الداخل والخارج . وهذا ما كان يتناقض مع إصرار إدارة بوش للأمن القومي 2002 إذ تؤكد الإستراتيجية "أن الولايات المتحدة احتفظت لمدة طويلة بخيار الإعمال الوقائية لمواجهة ما يكفي من الخطر على أمننا القومي , وكلما كبر التهديد ازداد خطر عدم التحرك وكلما فرضت نفسها فكرة الاضطرار إلى القيام بعمل استباقي للدفاع عن أنفسنا حتى مع استمرار حالة عدم اليقين بالنسبة إلى زمن الهجوم المعادي ومكانه وستلجأ الولايات المتحدة، إذا دعت الضرورة إلى العمل الوقائي من اجل إحباط مثل هذه الإعمال العدائية أو منها "[3]. ويصور الرئيس جورج بوش الابن في مقدمة الوثيقة على أن "الطريق الوحيد إلى

(1)إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، مصدر سبق ذكره، ص6.
(2)أيان شابيرو : نظرية الاحتواء، مصدر سبق ذكره، ص39.
(3)إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، مصدر سبق ذكره، ص15.

السلام والأمن في العالم الجديد الذي دخلنا إليه هو طريق العمل، وهـذا يعنـي مـن منطلـق سلامة المنطق والدفاع عن النفس أن تعمل ضد التهديدات الآخذة في الظهور قبـل أن تأخـذ شكلها الكامل"[1]. لذلك لم يعد التهديد الوشيك ضرورياً لتبرير مـضي أمريكـا إلى الحـرب فـما الذي يـبرر. ذلـك تتـصور عقيـدة بـوش، أن يكفـي اسـتبدال الـديمقراطيات بالـديكتاتوريات القمعية لإضفاء الشرعية على أي غزو أمريكي لـذلك فـان الـرئيس الأمـريكي يحـدد أن تغيـير النظام يصب في مصلحة العـالم . لـذلك يقـول إن"الولايـات المتحـدة سـتغتنم هـذه الفرصـة السانحة لبـسط فوائـد الحريـة عـبر العـالم. سـنعمل بنـشاط لجلـب الأمـل في ضـوء إحـلال الديمقراطية والنمو والأسواق الحرة في كل زاوية من زوايا العالم"[2].

ولهذا أوضح مهندسو عقيدة بوش، أن لا مجـال للحيـاد في الحـرب المقبلـة عـلى الإرهـاب ولهـذا يـبرر الـرئيس بـوش الابـن موقفـه "إن الحريـة والخـوف والعدالـة والوحـشية في حالـة حرب ونعرف أن اللــه لا يقـف محايـداً بيـنهما"[3]. وعنـدما غـزت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أفغانستان قال الـرئيس بـوش الابـن "عـلى كـل امـة أن تتخـذ خيـاراً إذ لا مجـال للحيـاد في هـذا الصراع"[4]. فالحرب المقبلة على الإرهاب لن تقبل بعد اليوم بالحياد، ويبدو أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد وقفت موقفاً عدائياً ضد دول الحياد فقد وصف جون فوستر دالاس وزيـر الخارجيـة الأمريكية في عهد الرئيس إيزنهاور "إن الحياديين اشد سوء من الـشيوعيين"[5] . لكـن رفـض قـانون الحياد الدولي لم يصبح سياسـة معلنـة للحكومـة الأمريكيـة إلا في عهـد إدارة بـوش الابـن . فكـرر

---

(1)المصدر السابق، ص7 .

(2)أيان شابيرو : نظرية الاحتواء، مصدر سبق ذكره، ص43.

(3)جورج بوش، قرارات مصيريه، مصدر سبق ذكره، ص 296 – 207 .

(4)أيان شابيرو : نظرية الاحتواء، مصدر سبق ذكره، ص48.

(5)أثار دالاس : في خطابه في حزيران /1955، دهشة زعماء بلدان عدم الانحياز بتعليقه أن (الحياد أخذ يعـف عليه الزمن وهو بخلاف ظروف استثنائية جداً مفهوم لا أخلاقي وقصير النظر.

الرئيس بوش أمام المؤتمر الوطني الأمريكي لرابطة المحاربين القدامى في تشرين الثاني/2003 إنه لا يمكن لأي دولة أن تلتزم بالحياد في الصراع بين الحضارة والفوضى , وعلى كل دولة تقف إلى جانب الحرية وقيمة حياة الإنسان أن تدين الإرهاب وتعمل ضد الأقلية التي تدمر أمال الأكثرية[1]. وركز في أعقاب الهجمات على شبكة القطارات في مدريد في آذار/2004 إنه (لا يمكن وجود سلام منفصل مع العدو الإرهابي) وبقى على تصلبه حيال عدم وجود أرضية محايدة - ما من أرضية محايدة - في القتال بين الحضارة والإرهاب لأنه لا توجد أرضية محايدة بين الخير والشر، والحرية والعبودية، والحياة والموت ويستحيل الانكفاء لان الحرب على الإرهاب ليست مجرد كلام وإنما هي دعوة لا يمكن لجيلنا التنصل منها[2].

فيما كانت الميزة الأخيرة لعقيدة بوش هي في أنها تتصور حرباً دائمة ضد الإرهاب حيث جاء في مقدمة الإستراتيجية الأمريكية لعام 2002 " إن الحرب على الإرهابيين ذوي الامتداد العالمي تشكل مشروعاً عالمي ذا أمد غير مؤكد"[3]. وذلك لان من طبيعة الحرب على الإرهاب باعتبارها تختلف عن نظام محدد أو عدو أو حتى عقيدة, أنها لن يتحقق فيها أبدا انتصار نهائي . فسيبقى دوماً أولئك الذين يرون في نشر الحرية والسلام الأمريكي كما تعرضه عقيدة بوش، وتهديداً وإذلال ليس اقله بسبب الطريقة غير القابلة للتفاوض، التي في ضوئها فرضها على العالم بأسره . ولذلك يتسائل أريك الترمان "لماذا علينا أن نصدق بان إستراتيجية الحرب الوقائية ضد الدول يمكن أن تنجح ضد الإرهاب حتى عندما تنجح في معاقبة الأنظمة غير الصديقة أو تعديل توجهاتها"[4].

---

(1)أيان شابيرو : نظرية الاحتواء، مصدر سبق ذكره، ص49 .

(2)المصدر السابق ص49.

(3)The National of The united (2002) , p.iv, http://www.whiteha house .gov/ nsc /nssintro-html(7/30/05).

(4)Eric Alter man, "Way and Leaks". American prospect , December 30,2002, and Edward N , Kuttwak , "Gossip from The war Room", Los Angeles Times Book Review, December 1 , 2002 .

المبحث الثالث : إدارة الإرهاب والأزمات الدولية في عهد الرئيس باراك أوباما

وفيه تتناول تأثير المرتكزات الداخلية والخارجية المحددة لتوجهات الرئيس باراك أوباما إزاء السياسية الخارجية ولإدارة الأزمات الدولية- وعلى ضوء المطلبين التاليين:

المطلب الأول: المرتكزات الفكرية والداخلية المؤثرة على أوباما

قبل تناول المرتكزات لسلوك الرئيس أوباما, ثمة واقعة لابد من ذكرها, إن الولايات المتحدة، ومنذ نشوئها وتوسعها وتطورها وصولا إلى كونها قوة عظمى، وحاليا القوة العظمى الوحيدة في العالم، لا زالت تحرص على بناء قوة عسكرية متنامية كما ونوعا، تضاف إلى قوتها الاقتصادية، ونظامها القيمي النابع من النظام الرأسمالي العالمي الذي يدافع عنه، ونفوذها السياسي في السواد الأعظم من الكرة الأرضية، ما انفكت تلجا، باضطراد، إلى استعمال القوة في علاقاتها الدولية, بغض النظر عن الحزب الحاكم في الدولة، الديمقراطي والجمهوري سواء بسواء، تقوم الإدارة التناوبية بالدفاع عن المصالح القومية، التي تشكل في الجوهر، مصالح الاوليغارشية المسيطرة والحاكمة.

وكلما انخفضت القوة الاقتصادية الأمريكية وبهت نفوذها السياسي، وفقد نظامها القيمي مصداقيته، ازداد الخطر الحقيقي لقوتها العسكرية، ليس على القوى الكبرى التي تمتلك قدرات عسكرية إستراتيجية متناسبة أو متكافئة معها، بل على بقية دول العالم، مهما كان عرقها أو دينها أو عنصرها أو حجمها.فيكفي أن تعتقد أمريكا إن بلدا ما، يعرقل مخططاتها الجيوسياسية أو الجيوستراتيجية أو يمتلك موردا ماديا هاما وضروريا بالنسبة لاقتصادها الاستهلاكي، حتى تبدأ إدارتها بتسيير آلتها الحربية النفسية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية...الخ ,التي تتوج بالحرب

العسكرية العدوانية أو الغزو أو الاحتلال لذلك البلد، دون أن يهمّها في شيء عـدد الكائنـات البـشرية التي يمكن أن تلقى حتفها في الصراع.

والدبلوماسية لا تستبعد استعمال القوة العسكرية الوحشية, وأن تغليب القوة الناعمـة في لحظة محددة من السياسة الخارجية الأمريكية، لا يعنـي تلقائيـا اسـتبعاد القـوة الخـشنة مـن وجهـة نظرها، فالوسيلة ليست مهمة إذا ما تحققت الغاية؛ ميكيافليـة بحتـة تتـسم بهـا الـسياسة الخارجيـة الأمريكية."[1]

يعني إن الرؤساء في أمركا لا يصنعون المعجزات, فالقوة هي التي تصنع المعجزات.

نعود للرئيس أوباما, إن انتخاب السيناتور الأفرو أمـريكي بـاراك أوبامـا، رئيـسا لأمريكـا للفـترة 2009 ـ 2012، ومن ثم فوزه بـدورة رئاسـية ثانيـة مـن 2013 إلى نهايـة 2016,لا زال يـدفع إلى جـدل وتحليلات وتقييمات مثيرة، بخصوص الدور الذي قد اضطلع به في السياسة الخارجية الأمريكية. ناهيك عن إن قرار لجنة نوبل بمنحه جائزتها للسلام، قد أثار ردود فعل أكثرية غـير مؤاتيـة لأوبامـا، إذ انـه لم يفعل أي شيء لاستحقاق تلك الجائزة. لقد تمّ التشكيك بموعظته حول التغيير، وسلوكه الحقيقي الـذي يتنافى مع برنامجه الانتخابي، مـما عرضـه فـيما بعـد لعمليـة اسـتنزاف وتـشهير سـياسي داخـل وخـارج أمريكا.[2]مع ذلك لابد مـن الوقـوف عـلى النقـاط المحـددة لـسلوكه الخـارجي,وسـنتناولها في الفـرعين الآتيين.

الفرع الأول: فلسفة أوباما السياسية "فلسفة التغيير"

(1) ايكـل هـاردت وأنطونيـو نيغـري, الإمبراطوريـة: إمبراطوريـة العولمـة الجديـدة, ترجمـة: فاضـل جتكـر, السعودية, مكتبة العبيكان, ط1, 2002, ص48.

(2) بيتر فيرستبروك,آل أوباما: القصة غير الروية لعائلة أفريقية, ترجمة: حنان محمـد كـسروان, بـيروت, شركـة المطبوعات للتوزيع والنشر, ط1, 2012,ص 319-331.

انتخاب شخصية من أصول أفريقية للبيت الأبيض كرئيس و للمرة الثانية على أساس شخصيته وكفاءته ورسالته يثبت أيضاً إفلاس العدة القديمة والمنظومة الأيديولوجية التي تبنى على أساس الفكر الأحادي العنصري والسجن العقلي والتصنيف البربري.[1]

لم تكن الوعود الانتخابية الذي أطلقها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إبان حملته الانتخابية والتي انتهت بفوزه "المريح "برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وتربعه على سدة المكتب البيضاوي في البيت الأبيض وبالرقم 44, لم تكن متأتية من فراغ أو كانت مجرد خطة انتخابية ضمن برنامج سباقي محموم كان القصد منها استمالة الناخب الأمريكي -دافع الضرائب- الذي لم يكن بدوره متحمسا بما فيه الكفاية لاستمرار النهج "الجمهوري" بأساطينه الحالية وببرنامجه الذي لم تتغير مفرداته كثيرا وأطروحاته المتشابهة في قيادة دفة الإدارة الأمريكية واستمرار ذات البرامج لولاية "جمهورية" أخرى مع تغيير الوجوه في الطاقم الرئاسي والديكور السياسي بما يتناغم والمرحلة المعاشة.

وكما يبدو أن شعار "التغيير" الذي طرحه أوباما أثناء حملته الانتخابية انه كان يعبر بصدق وشفافية عن الرغبة الوطنية والقومية الأمريكية العارمة نحو تغيير جذري حقيقي وبنّاء شامل وليس مجرد شعار أو برنامج انتخابي، إن فلسفة التغيير لا تعني من وجهة النظر الأوبامية الديمقراطية, التغيير كرغبة سيكولوجية فقط نحو نمط آخر من التوجه الأمريكي داخليا وخارجيا، سياسيا واقتصاديا بقدر ما تعني تلك الفلسفة إن المصلحة القومية الأمريكية العليا هي التي تقتضي التغيير المنشود في ظل المتغيرات العالمية وتنوع مصادر الاستقطاب العالمي وصعود قوى عالمية عملاقة أخرى والتغيير الذي نشده أوباما عن سلفه بالتدخل العسكري أصبح كيفي. ومبدأه الواضح أضحى الإصلاح ونشر الديمقراطية في العالم العربي. لذلك بدا عليه في أول سنة من

---

(1) رشاد شعبان, أوباما: قناص الديمقراطية وإعادة الثقة,بيروت, الوكالة العربية للنشر,ط1, 2009, ص67.

إدارته انه غير مرتاح لما تمخض عن سياسة سلفه بوش الابن وحاول إيصال رسالة بأنه مختلف عنه. ولكن الحال أوضح بعد دخوله السنة الثالثة انه لم يكن صاحب رؤية ولم يكن بقدرته على التعامل مع كل ملف عملياً ومعالجته بقدر الإمكان . فهو لا يمكنه أن يكون منهجي وعلمي في آنٍ معاً مع مراعاة مصالح الولايات المتحدة التي لا تنسجم مع ذلك والتي تستلزم الطمع والاستئثار والاستغلال لذلك فان سياسته اقرب إلى الترقيع.[1]

لذلك فالأصح إنه الرئيس الذي فاز بتكتيك أشاروا عليه بإتباعه من اجل الفوز وهو شعار التغيير ,وهو لا يمتلك أساساً فلسفة للتغيير وفهم فلسفي لها[2],ومن الواضح إن الرئيس أوباما قد فهم جيدا اللعبة الانتخابية من خلال قراءته الناضجة لسيكولوجية الناخب الأمريكي الذي بدا عليه التململ من استمرار الحرب المفتوحة على العراق في حين كان يتطلب من العراقيين أنفسهم أن يبادروا إلى حل مشاكلهم بأيديهم وترتيب بيتهم الداخلي وإعادة تنظيم حياتهم وقد تحقق من هذا القبيل الشيء الكثير ما شكل احد الأسباب التي دعت إلى إعلان أوباما إستراتيجيته الجديدة بالانسحاب المسئول واعتبار أفغانستان المعقل الرئيس والمغذي للإرهاب وبالتالي ستكون "المعركة" الفاصلة على الإرهاب العالمي على التراب الأفغاني.[3] والأمر الذي سيختلف عما سبق إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون منفردة في الساحة الدولية أو صاحبة القرار الأعلى المسيطر على القرار ألأمني والرغبة الأمنية في هذا المجال وفي غيره بل ستكون لاعبا رئيسا وشريكا حقيقيا لكل الجهود المنضوية للقضاء

---

(1) عبد الستار قاسم، ترقيع السياسة الخارجية الأمريكية القدس: جامعة النجاح الوطنية، 9ايار2009.

(2) ججيجوش كوردكو,حقائق وأخطاء وأكاذيب السياسة والاقتصاد في عالم متغير,ترجمة:رحاب صلاح الدين يوسف,القاهرة,كلمات عربية للترجمة والنشر,ط1, 2012, ص79.

(3) الإستراتيجية الأمريكية في عهد أوباما:أربع قراءات للمشهد السياسي الإقليمي,لبنان,المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق,ط1, 2010,ص1-18.

على الإرهاب وهنا يكمن احد أهم عوامل فلسفة التغيير الأوبامي في السياسة الخارجية الأمريكية.

وإنه مما لاشك فيه أن سياسات الدول وتوجهاتها وخاصة الكبرى منهـا، لا يمكـن أن تتغـير بـين يوم وليلة، فكيف بنا والولايات المتحدة الأمريكية امتلكت من العلم والقوة والمال والتعددية الإنسانية والسياسية ما بوأها في المرحلة السابقة أن تكون قطبا عالميـا أوحـدا، ومازالـت عـلى الـرغم مـن تغير المعطيات على الأرض، ولطالما ظن القائمون عليها أنها كقوة سياسية وإنـسانية تـشكل فرصـة سياسـية تاريخية "نادرة" في حياة البشرية، أولَتها يد القدر الدور المنتظر في هـذه المرحلـة مـن التـاريخ لفـرض "قيم الحضارة الغربية" بالقوة.

سياسات وتوجهات الأمم والدول المحترمة والقوية والفاعلة لا تتغـير بقـرارات سياسـية تفـرض عليها من مخلوق واحد، ولكن بتغييرات اجتماعية وفكرية وإنسانية عميقة، تحدث تحـولات حقيقيـة في ساحات السلوك الفردي ثم الاجتماعي ثم السياسي، ولا يمكن لمثل هـذا التحـول أن يـتم بـين عـشية وضحاها ولا بين تسع وتسعين عشية ومائة ضحى، وذلـك عـلى الـرغم مـن الإرادة الـشعبية الـسياسية الأمريكية الواضحة بالرغبة في التغيير، الإرادة التي جاءت بأوباما وفريقه إلى الحكم، فالتقدير والاحترام للمواقف والمبادرات الجديدة ليسا وقفا على أوباما رأس "جبـل الجليـد" الأمـريكي اليـوم، ولكـن لتلـك القواعد الشعبية التي كانت تذرف دموع الفرح بقدرتها على تحقيق "الحلم" مـن جديـد يـوم أن أدى الرئيس النصف الأسود والنصف الإفريقي والنصف المسلم القسم الدستورية وأصبح رئيسا للبلاد، لكـن هذا التقدير لا يعني أي اعتراف حقيقي بأي تغيـير حاصـل عـلى أرض الواقـع لا الـداخلي الأمـريكي ولا العالمي ولا في منطقتنا، إنه لا يخرج عن كونه ترقبا حذرا أمام جملة من الحركات بالغة الذكاء والحنكة والكياسة واللياقة الأخلاقية قام بها الرئيس الأمريكي الجديد على رقعة شطرنج عالم مازال مبهورا بقدرة هذا اللاعب على قلب الصورة رأسا على عقب.

إن وجود الرئيس "أوباما" على رأس الهرم السياسي الحاكم في الولايات المتحدة، بما جلبه للعالم معه من آمال عريضة، وتوقعات مفرطة في التفاؤل، لا يمكنها وحدها أن تكون حَكماً على قدرة الرجل الفعلية على التغيير. لكنها كانت جديرة حقا بالتأمل لأنها في واقع الأمر كانت فترة قياسية استطاع فيها ومجموعته الحاكمة أن يغيروا "صورة" الولايات المتحدة في زوايا كثيرة.

كثيرون على سطح هذا الكوكب، وخاصة في أوربا والمنطقة العربية، مازالوا في حالة من الوجوم والارتباك أمام هذا التحول الاستعراضي في "الصورة" الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، صورة براقة على مسرح "عودة التاريخ ونهاية الأحلام"، وهذه العبارة هي عنوان ملفت لكتاب هام ألفه اليميني المحافظ "روبرت كاجان"، (عودة التاريخ ونهاية الأحلام)، إنه عنوان استثنائي لكتاب استوت فيه أهميته البالغة بأهمية عنوانه، ذلك أن الإدارة الأمريكية المحافظة بَنَت أوهام سطوتها على العالم والتي شنت بسببها حروبا دموية مأسوية، على التزام نظرية " نهاية التاريخ" لفوكوياما، التي انتشرت في العالم انتشار النار في الهشيم، وأصبح تأثيرها في السياسات الغربية الأمريكية منها والأوربية تأثير أحاديث المسيح الدجال وعلامات الساعة في عقول مسلمي القرن العشرين.[1]

لقد أسست العولمة لمنظومة فكرية روجت لها وسائل الإعلام ورجال الفكر والأدب والصحافة والسياسة، وكأنها كلام منزل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولأمن خلفه، واستخدمت ديكتاتورية الديمقراطيات لتجعل من جناحي العولمة : الرأسمالية والقيم "الحضارية" الغربية، رأسا حربة تضرب في هذا العالم ذات اليمين وذات الشمال، باطشة بكل من تسول له نفسه مخالفتها أو نقدها أو الخروج عليها، أو حتى مجرد التشكيك فيها، وجندت لذلك جيوشا من أصحاب الأقلام والضمائر المأجورة في كل المجالات وفي كافة دول العالم، لكن حقبة القطب الأوحد الذي يريد أن يسيطر على مقاليد العالم انتهت، لم تنته بقدرة شعوب العالم على الرفض والتغيير، ولكنها

---

(1) نقلاً عن:أبوالوفا محمد, أوباما ونهاية أمريكا,القاهرة, مدبولي الصغير,ط1, 2009, ص65.

انتهت بآلية التآكل الذاتي التي أتت في حينه على الديناصورات فاجتثتها من على وجه الأرض، فذهبت كما أتت، ولم تبق إلا أحاديث، لولا "الكربون المشع 14" لم يحس بها من أحد ولم يسمع لها صوتا مترددا مخترقا بالعلم غبرة الأحقاب المنصرمة.[1]

هذا بالطبع لم يحدث مع الرأسمالية العالمية، ولن يحدث - على المدى القصير على الأقل- إذا ما استطاعت النخبة المؤسسة للفكر الحاكم في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي أن تعيد صياغة نظريات تحكم رأس المال بالإنسان، وهذه إحدى أهم المهمات الخطيرة التي تنتظر أوباما وإدارته، مهمة تاريخية لا يمكن الاضطلاع بها إلا بمساعدة أمم العالم كلها للبحث عن بدائل ليس في مجال الاقتصاد فحسب، ولكن في مجالات القيم الإنسانية التي تؤسس لهذا النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي الذي يمكن أن يتمخض عنه هذا التغيير الملفت الذي نشهده على مسرح السياسة الأمريكية، والذي لم يخرج في هذه الأيام المائة عن كونه أداء مسرحيا بامتياز يحتاج من العالم أن يدخل الكواليس لرؤية التجهيزات الحقيقية التي تدفع بهذا العرض نحو واجهات السياسة العالمية.

أشهر أو بضع سنوات لا تكفي من حكم أوباما وفريقه لمنحه أوسمة استحقاق، على الرغم من أن سلوكه أمام العالم كان جديرا وما يزال بالاحترام، سلوك رجل مثقف مطلع على ملابسات السياسة والثقافة والفكر، ومقارنة بسلفه، فإن العالم يجد نفسه أمام أستاذ جامعي رفيع الأخلاق أنيق الفكر بعدما حكمه صبي فاسد مدلل جاهل .

لقد عاد التاريخ من رحلته الفوكويامية، ووجدت الولايات المتحدة نفسها وجها لوجه أمام حقيقة إمكانية إفلاسها الاقتصادي والقيمي، فهي الآن في محاولة

---

(1) بول براكن, العصر النووي الثاني: الإستراتيجيا, والأخطار وسياسات القوى الجديدة, ترجمة: بسام شيحا وسعيد الحسنية, بيروت,الدار العربية للعلوم ناشرون,ط1, 2013,ص 27-47.

حثيثة لبناء جدلية معاصرة تمكنها من أن تبقى في مكان القيادة والرياسة بين أمم العصر.

الفرع الثاني: التأثير الداخلي:ويتمثل بالنقاط التالية:

1- **تأثير الحزب**: فتغيير الإدارة الرئاسية في أمريكا كان لباسه حزبي, مع إن كلا الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، بصفتهما ممثلين للأوليغارشية في النظام السياسي الأمريكي، يتطابقان في قضايا جوهرية كثيرة منها: المصالح القومية العليا، وأمن النظام السياسي والاقتصادي الأمريكي. وسائل وتكتيكات السلوك السياسي لكل إدارة يتعدّل، على الرغم من انه، في لحظات مفصلية، يتطابق الحزبان في كل شيء، وهكذا نجد إن احدهما يشن الحرب والأخر يواصلها. "لا زال الحفاظ على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، و حماية تفوقه وديمومته، هو الثابت؛ أما وجود شخصيات وأفراد مختلفين كقادة، وآليات حكومية، فهو المتغير" .[1]

بهذا الصدد، يرى هوغو شافيس رئيس جمهورية فنزويلا الراحل إن "أمريكا دولة امبريالية وتوسعية ورأسمالية متوحشة. أي إدارة تأتي، سواء كانت ديمقراطية أم جمهورية، فإنها ستمثل مصالح رأس المال الأمريكي" .[2]

باهتمام شديد نظراً لأن هذه التوجهات تؤثر بالفعل على السياسة الأميركية داخلياً وخارجياً. فإذا كان الحزب في أي انتخابات أميركية تحظى توجهات الحزب صاحب الأغلبية في الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ جمهورياً اتجهت أميركا داخلياً إلى النمط الرأسمالي المتوحش والحد من الإنفاق الحكومي بهدف دعم الاقتصاد، والى بناء القوة العسكرية الضخمة بهدف تحقيق الأمن سواء بالتدخل

---

(1) لويد مفتي جنسن, تفسير السياسة الخارجية, السعودية, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, د.ت,ص 34.

(2) نقلاً عن: فرانسيس فوكوياما, النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين, ترجمة: مجاب الإمام, السعودية, العبيكان للنشر, ط1, 2007, ص59-92.

المباشر في الأزمات أو بإشاعة الإحساس لدى الآخرين بالتراجع عن أي تهديد للأمن القومي الأميركي.

وإذا كان الحزب ديمقراطياً اتجهت أميركا إلى الحد من النمط المتوحش للرأسمالية وزيادة الإنفاق الحكومي لمساندة الضعفاء بهدف دعم الاقتصاد أيضاً، والى الاعتدال في علاقاتها الخارجية والتراجع عن استخدام القوة العسكرية والحرص على تقديم صورة للعالم الخارجي عن أميركا الديمقراطية ورسول الحرية بإعلاء القيم التي تعزز هذه الصورة. وغالباً ما يتنافس الحزبان الكبيران الجمهوري والديمقراطي على منصب الرئيس والفوز بالأغلبية في الكونغرس. وعملياً فإن الرئيس الذي تدعمه أغلبية من حزبه في الكونغرس يكون أكثر قدرة على العمل، بينما من يفقد هذه الأغلبية أو يحظى بأغلبية ضعيفة فقط يجد نفسه مكبلاً بالقيود التي تعوقه عن تنفيذ توجهات حزبه.[1]

2- **تأثير الطاقم الرئاسي العامل معه:** إن فريق السياسة الخارجية الذي عيّنه بارك أوباما يغطي طيفا من المسئولين ذوي المواقف المختلفة، بما فيهم ليبراليين ومحافظين وديمقراطيين وجمهوريين، معنيين بوضع سياسة امن قومي "ثنائية الحزبية" . هذا الفريق موال لإسرائيل , دينيس روس ,ديفيد اكسلرود، راحم ايمانويل، دانييل كورتزر، أنتوني ليك,سوزان رايس، جوزيف بايدن وهيلاري كلينتون.[2]

إن ابرز دالة في هذه السياسة هي دون شك وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، التي يؤكد انتخابها بان السياسة الخارجية الأمريكية لن تشهد أي تغير كبير تجاه القضية الفلسطينية. إن صمت كلينتون أمام الوحشية الإسرائيلية يعني إنها، كوزيرة خارجية، ستستمر في دعم مهمة آيباك AIPAC الداعية إلى احتلال كافة الأراضي المحتلة من جديد. قالت الوزيرة: " إن هذا السور ليس ضد الشعب الفلسطيني بل ضد

(1) دكستر بركنس, فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة وتحليل, ترجمة: عمر حسين,القاهرة, مكتبة النهضة المصرية,1985, ص67.

(2) علاء بيومي,مصدر سبق ذكره,ص70-73.

الإرهابيين. يجب على الشعب الفلسطيني أن يساعد على منع الإرهاب. وعلى الفلسطينيين أن يغيروا موقفهم إزاء الإرهاب (وكانت قد قالت في أيار 2005) إن مستقبل بلادنا متشابك مع مستقبل إسرائيل والشرق الأوسط" .[1]

3- **المصالح الطبقية للرئيس الأمريكي وإدارته هي نفس مصالح الأوليغارشية الأمريكية (مصالح الزمرة الحاكمة) الموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية**: المجمع العسكري ـ الصناعي، الطاقة، عالم المال، صناعة الأدوية، العقارات، وسائل الإعلام الجماهيري...الخ. السياسة الخارجية للإدارة، التي تسعى في سبيل تامين وحماية المصالح القومية للأوليغارشية ـ التي تمر حاليا بصيرورة توسعية من خلال العولمة الليبرالية الجديدة، مفضية إلى نوع ما من الأوليغارشية عابرة الأوطان ومتعددة الجنسيات ـ تخضع لإيديولوجية متناغمة مع تلك المصالح.[2]

4- **تأثير الأزمة المالية العالمية 2008**: القضية الأولى السياسة الداخلية، لاسيما بعد اندلاع الأزمة المالية المعروفة باسم "الديون المسمومة" والتي انفجرت في خريف العام 2008 وشتاء العام 2009، وتحوّلت أزمة الرهن العقاري وانخفاض سعر الدولار وانهيار شركات تأمين كبرى وبنوك عالمية، إلى أزمة اقتصادية ومالية طاحنة، ساهمت بامتياز في فوز الديمقراطيين، خصوصاً في ظل الهلع الذي أصاب الناخب الأمريكي وضياع مدخّرات أصحاب دخول محدودة، ناهيكم عن الأفق الغائم للسياسات الاجتماعية والصحية والخدمية خلال السنوات ألثمان الأخيرة.

موقف أوباما من الأزمة المالية العاصفة تؤكد منحناه هذا , فهو يضخ أموال الضرائب لإنقاذ الشركات الاحتكارية الجشعة التي استنفذت شفطها لكل السيولة

---

(1) نقلا عن:تشارلز جونز,مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية,ترجمة:محمد أحمد السيد حرفوش,القاهرة,دار الشروق,ط1, 2010,ص36.

(2) باسل سلوم العامري,المجمع الصناعي العسكري والإعلام ودورهما في السياسة الخارجية الأمريكية,أطروحة دكتوراه غير منشورة في الدراسات الدولية,الجامعة المستنصرية-المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية,2004,ص22-46.

القيمية وجمدتها في أسهم متحولة مجففة بذلك الأصول الثابتة بحيث جعلتها هياكل عظمية ممصوصة الدماء انه يضخ لها الدماء لتعيد دورتها ثانيه بشروطها هي , وبعض المواعظ الأخلاقية وإجراءات رقابية سرعان ما تنسى وتتهالك مع مرور الوقت لتتكيف ثانيا وبشكل أطول مما كانت لآليات السوق التي وبالغريزة لا تقبل بقيود وحدود على حركتها.

المطلب الثاني: المرتكزات الخارجية

قبل تناولها لابد معرفة أهداف أوباما قبل توليه السلطة في الولايات المتحدة,والتي تمثلت في:

أولاً: تعزيز علاقات التحالف مع حلفائها التقليديين. أدرك أوباما بوضوح انه إذا جعل حلفاءها يؤيدون قيادة الولايات المتحدة بكل أخلاص وأمانة فيجب إن ترد على ما يهتمون به. لذا فأعلن أوباما اثر تنصيبه عن إغلاق سجن غوانتانامو وسجون تشرف عليها وكالة المخابرات المركزية في الخارج، وإنهاء اللجوء إلى التعذيب الوحشي؛ كما أبدى موقفه الايجابي من إن الولايات المتحدة لا تشارك ولا تدفع المسألة التي تهتم بها أوربا حول تقلبات الجو فحسب، بل يجب أن تلعب دورا طليعيا في هذا المجال أيضا. لأجل تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان، منح أوباما رئيس الوزراء الياباني شرفا مجيدا لزيارة البيت الأبيض أولا، وفى الوقت نفسه، أوضحت هيلاري بجهدها الأكبر خلال جولتها في آسيا أنها تؤيد إدراج المسألة المتعلقة باختطاف اليابانيين في المحادثات السداسية.[1]

ثانيا: تحسين العلاقات مع الدول الناشئة الكبرى. أعرب نائب الرئيس، ووزيرة الخارجية، والرئيس هو نفسه عن اعتقادهم على التوالي إن الولايات المتحدة تود إعادة تشغيل علاقاتها مع روسيا. فأعلن أوباما اثر لقائه بمدفيديف إن الدولتين

(1)تطور الإستراتيجيات النووية: من ترومان إلى أوباما, لبنان, المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق,2010, 9-63.

ستبدآن بإجراء المفاوضات بشأن خفض وتقييد الأسلحة الإستراتيجية الهجومية، وتعتزمـان التوصـل إلى اتفاق بهذا الخصوص قبل نهاية هذا العام. تجنبا لاشتداد حدة التناقض، لن يتناول مؤقتا مسألة تتعلق بمواصلة توسع الناتو شرقا؛ وأبدى مرونة لموقفـه مـن نـشر نظـام الـردع الـصاروخي في أوربـا الشرقية. أما العلاقات الـصينية الأمريكيـة فحققـت انتقـالا سلـسا لم يـشهد لـه مثـيلا، عقـب اجتماع الزعماء في لندن، وافقت هاتان الـدولتان عـلى إقامـة علاقـات تعـاون شـامل ايجابيـة وبناءة، وفي الوقت الذي يتم الحفاظ على آلية الحوار الاقتصادي الاستراتيجي، يرتفـع مـستوى الحوار الاستراتيجي.[1]

ثالثا: العمل جاهدا على تحسين صورة الولايات المتحدة غـير الجيـدة في العـالم الإسـلامي. مـد أوباما اثر تنصيبه غصن الزيتون بالمبادرة إلى المسلمين في العالم كله، ومـنح تلفزيـون العربيـة مقابلة خاصة أولى تجريها معه على وجه الخصوص، وأعلن إن الولايات المتحدة ليـست عـدوا للمـسلمين، وسـتحترم اللغـة الاحترافيـة لتتعامـل بهـا معهـم. كـما أدرجـت وزيـرة الخارجيـة الأمريكية هيلاري اندونيسيا التي لها عدد اكبر للمسلمين في مقدمـة جولتهـا الآسـيوية الأولى، أما أوباما فهو اختار تركيا ليوجه عبرها هتافات إلى المسلمين مرة أخرى. وأعرب عـن اعتقـاده بان الولايات المتحدة لم تشن الحرب على الإسلام أبدا، الحقيقة إن لنا علاقات شراكة في مجـال صد الايدولوجيا المتطرفة؛ وسيصغى باحترام عميق إليهم للتغلب على سوء الفهم رغم وجـود الخلاف[2] .

رابعاً: الدعوة إلى المفاوضات بالحوار مع الدول المعاديـة. قـال أوبامـا انـه طالمـا تفـك إيـران قبـضتها التـي ضـمتها، تمـد الولايـات المتحـدة يـدها لتـصافحها أيـضا. قالـت هـيلاري خـلال شــهادتها إن الولايــات المتحــدة لا بــد مــن أن تكــون مــشاركا شــاملا مــن المــشاركين

(1)المصدر نفسه. ص9-63

(2)توفيق مديني,العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير,القاهرة,منشورات إتحاد كتاب العـرب,ط1, 2010,ص 58.

من 5 زائد 1 في التشاور حول المسألة النووية الإيرانية. أعلن أوباما قبيل قمة الأمريكيتين عن رفع القيود المفروضة على زيارة الأمريكي الكوبي الأصل لأقربائهم وإرسال نقدهم؛ كما قال في هذه القمة أيضا انه يرغب في إن يتصل بالحكومة الكوبية سعيا إلى فتح بداية جديدة للاتصالات مع كوبا، ليدفع العلاقات الأمريكية الكوبية إلى اتجاه جديد. فلقيت تصريحاته هذه تقديرا جيدا.(1) اختلافا عن دبلوماسية بوش المتشددة ذات الصفة العدائية من إن يكون أما صديقا وأما عدوا، ينفذ أوباما الدبلوماسية المعتدلة بعبارة أخرى الدبلوماسية الباسمة باعتبار روح الشراكة نغمة أساسية. أكد أوباما على روح الشراكة في أوربا، وتحدث بنغمة عالية عن علاقات الشراكة على قدم المساواة في أمريكا اللاتينية. وامتدح نفسه قائلا انه لا يسعى إلى العلاقة بين الأصل والفرع، بل إلى علاقات الشراكة من الاحترام المتبادل. إذ قال لزعماء الدول في قمة الأمريكيتين إني أتعهد لكم بأننا نسعى إلى إقامة علاقات شراكة على قدم المساواة. ولا يبقى في علاقاتنا فارق بين الشريك الكبير والشريك الصغير، بل يكون ذلك على أساس سياسة الاتصال من الاحترام المتبادل ومفهوم القيمة المشترك. علينا أن نفتح صفحة جديدة للاتصال، ليخترق ذلك فترة ولايتي الرئاسية كلها. إن العرض الآخر لدبلوماسية أوباما المعتدلة هو حالة تواضع وفحص ذاتي. فيستطيع أوباما أن يتخلى عن كبريائه ليقول متواضعا إن ذلك هو رحلة إصغاء ورحلة تعلم له سواء أ كان في أوربا أو في أمريكا اللاتينية. ويقر بان الولايات المتحدة ليست سليمة بلا شوائب، لأنها ارتكبت أخطاء في تنفيذ سياستها الخارجية في الماضي، كنا نقطع اتصالاتنا أحيانا، ونفرض آراءنا على الآخرين في بعض الأوقات، فاعترف هو ووزيرة الخارجية هيلارى بان السياسة الجارية التي تنفذها الولايات المتحدة حول كوبا فاشلة، و عاطلة. إذ طالب أوباما جميع الدول في أمريكا اللاتينية بان لا تتورط في الحق والباطل، بل يرغب في أن تركز اهتمامها بالتعاون سويا معها في المستقبل.

(1)عالم الأزمات والتغيير,بيروت,مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية,ط1, 2010, ص98.

إن نقطة أوباما الأخرى التي تجتذب أنظار العالم حول سياسته الخارجية هي انفصال عن البوشية، إذ نبذ الانفراد الذي كان يروجه بوش كأنه يعمل كما يشاء، بل يؤكد على التعاون مع المنظمات الدولية، ويحترم القانون الدولي، ويخفف اللون الآيديولوجى المطلية على السياسة الخارجية التي نفذتها الحكومة السابقة، بل تولى بالغ الاهتمام بالتعاون البراغماتى، فقال انه يجب خفض الدور الذي تلعبه الوسائل العسكرية في السياسة الخارجية، مؤكدا إن الدبلوماسية يتم وضعها في الأولوية، ويحل الحوار محل المجابهة.[1]

قدمت مجموعتا الشؤون الخارجية والأمن لأوباما المفهوم الدبلوماسي من القوة الذكية الذي يجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، أي يتم الاستخدام الشامل لكافة الوسائل الوطنية التي تتضمن كافة الموارد السياسة، والاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكرية، والقانونية والثقافية خدمة للهدف العام للسياسة الخارجية الأمريكية.

لا شك في أن يؤتى أوباما إلى التقاليد الأمريكية الموجهة نحو الخارج ريح تغيير. ولكن هذا التغيير يعرض رئيسيا إصلاحا يشهده التكتيك الخارجي، والأسلوب الخارجي والوسائل الخارجية، أما الهدف العام للإستراتيجية الخارجية الأمريكية لم يتغير ولا يتغير وذلك هو ضمان المكانة القيادية العالمية للولايات المتحدة ومصالحها العالمية. وذلك يعكس فقط إن بوش اعتمد على فرض العقوبات، واللجوء إلى القوة العسكرية، أما أوباما فهو يود أن تقود الولايات المتحدة العالم بقوتها النموذجية ولا النموذج من القوة. لذا فينوى أوباما ترميم وتحسين صورة الولايات المتحدة الدولية وعلاقاتها الدولية المتضررة ليحقق عن طريق الاستيلاء على مرتفع الأخلاق الهدف الهام من إعادة بناء مكانتها القيادية وقوتها التأثيرية في العالم.

(1) أبو الوفا محمد,أوباما ونهاية أمريكا,القاهرة,مصدر سبق ذكره,ص48.

أما الأسس أو المرتكزات الخارجية فتمثلت بالآتي:

الفرع الأول: موقف أوباما من الدول الصاعدة (روسيا – الصين – الهند):

1- **روسيا:** تحاول روسيا حالياً استعادة دورها وثقلها إبان الحقبة السوفيتية.أن دور روسيا في النظام الدولي الجديد ليس البحث عن دور جديد وإنما استعادة دور فقدته فقد كانت وريثة إمبراطورية دولة عظمى سواء في الحقبة القيصرية أم في الحقبة السوفيتية الشيوعية لقد فقدت روسيا إمبراطورية مترامية الأطراف وهي الآن تبحث عن دور جديد بصيغ استعادة الدور[1] وقديماً أشار المؤلف الفرنسي الشهير" ألكسي دور توكفيل " في كتابه الشهير "الديمقراطية في أمريكا" والذي نشر جزءه الأول عام 1832 والثاني 1843 قال فيه ليس ثمة أمم تتحكم بمصير العالم في الحاضر والمستقبل مثل أثنين هما الأمة الأمريكية والأمة الروسية [2] فما تزال روسيا تكافح لإيجاد مكان لها في العالم، فبعد فترة من التأكيد على التعاون ودور الشراكة مع الولايات المتحدة والغرب، حيث أصبحت سياستها الآن أكثر قومية وحنين للماضي واثبات للذات ولعل عودة العلم الأحمر والاعتماد على التوجهات الدفاعية السابقة التي اعتمدها العسكر في الحقبة السوفيتية كأولويات للسياسة الروسية تأكيد لذلك[3].

وهناك من يؤكد وبشحنة عاطفية أن مصائر مواجهة القرن الجديدة ستقرر في روسيا ليس فقط لان روسيا مالكة لأكبر مساحة في العالم ومواردها تؤرق

---

(1) نيكولاي زلوبن، الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية في كتاب المصالح الدولية في منطقة الخليج لمجموعة باحثين، أبو ظبي، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية ط1، 2006، ص81.

(2) نقلاً عن د.وائل محمد إسماعيل الإستراتيجية الروسية بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، جامعة بغداد، كلية التربية أبن رشد، مجلة الأستاذ، ع 69، 2008، ص81.

(3) فرتيز آيدمارث، روسيا في كتاب :التقييم الاستراتيجي، لمجموعة باحثين، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1997، ص89.

المتخصصين العولميين بل أيضا لان روسيا تمتلك تقاليد ثقافية هي الأسمى روحياً والأنبل والأكثر حكمة[1].

وان جوزيف أس. ناي مساعد وزير الدفاع الأمريكي سابقاً وهو أستاذ في جامعة هارفرد قال :" أن روسيا حالياً صحيح أنها قليلة الفعالية لكنها تؤثر في توازن العالم"[2] بسبب قوتها النووية المترسبة، ورأسمالها البشري الضخم ومساراتها في تكنولوجيا الفضاء وموقعها في كل من أوربا واسيا، ورونالد ريغان الرئيس الأمريكي الذي حكم حتى نهاية أوج الحرب الباردة أو الذي وضع الإسفين لنهاية الاتحاد السوفيتي للفترة 1980- 1988 بعث المخاوف حين صرح قائلاً في خريف عام 1984 ما ياني:" هناك دب سائب في الغابة بعض الناس يسهل عليهم أن يروه، وآخرون لايرونه على الإطلاق، بعض الناس يقولون أن الدب أليف، وغيرهم يقولون انه ضار وخطير، ولما كان من الصعب أن نعرف أيهم على صواب ألا يكون من الفطنة أن تكون قوتنا مساوية لقوة الدب – أن كان للدب وجود ؟"[3].

لذلك يرى البعض إن غياب الدب السوفيتي عن الأحداث بعد عام 1991 لم يكن طويلاً إذا سرعان ما أعاد الرئيس بوتين للأذهان عودته ثانياً روسيا أو رسمياً الاتحاد الروسي، كمجموعة تصنف رئاسية تعتمد النظام الفيدرالي، إذ تعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، التي تقدر بـ 17,75,400 كم، وهي تقريباً ضعف مساحة كندا ثاني دولة في العالم من حيث المساحة ولديها موارد هائلة من النفط والغاز الطبيعي والحديد والنيكل والماس والفوسفات والفضة والرصاص

---

(1) الكسندر بانارين، التوازن الاستراتيجي المفقود في القرن الحادي والعشرين، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ط1، 2006، ص356.

(2) نقلاً عن :صحيفة الديلي ستار الأمريكية في صحيفة الأيام الليلية، ع5279 في24\9\2010، ص14.

(3) نقلا عن:د.وائل محمد إسماعيل,التغيير في النظام الدولي,بغداد,مطبعة السنهوري,ط1, 2012.

والذهب والأحجار الكريمة والأخشاب عدا الزراعة والصناعة الثقيلة والحديثة، فضل عن ترسانتها من الأسلحة النووية والتقليدية، وثمة توجهات ثلاث في روسيا تحكم الدور الروسي في النظام الدولي:

أ- ويمثله الأحرار في روسيا الذين يؤيدون أن روسيا صحيح هي كبرى، ولكن ينبغي أن لا تستعرض قوتها كقوة كبرى، والتوقف عن منافسة الولايات المتحدة والدخول في تكامل مع أوربا الكبرى، ذلك لان أوربا هي حليف طبيعي وشريك استراتيجي لروسيا، وهو رأي مثالي يتناقض مع حقيقية الوضع السياسي الدولي القائم .

ب- ويمثله المتشددون ومفاده أن روسيا وان تدهورت قوتها لها مقومات اقتصادية وعسكرية يمكن أن تكون فاعلاً مهماً، وإنها قوة أولى في أوربا الأسيوية، وان من مصلحة روسيا تعزيز مكانتها العالمية في العالم .

ج- ويمثله البراغماتيون برئاسة فلاديمير بوتين، الذين يعتبرون إن حجم الناتج الإجمالي.الروسي يساوي إلى عشرة مثليتها في الولايات المتحدة، فلابد من البحث عن طريق خاص لإعادة المكانة الروسية ففي 31 كانون الأول 1991 أي قبل يوم من وصول بوتين إلى كرسي الرئاسة كتب كرئيس وزراء آنذاك قائلاً لن يحصل ذلك أبدا تحول روسيا إلى طبعة للولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى، بالنسبة إلى الروس، الدولة القوية لا تمثل شذوذاً ينبغي التخلص منه، بل العكس تماماً، إنهم يرون فيها ضامناً للنظام وقوة محركة أساسية لأي تغيير وبعد تنصيبه في أيار 2000رسمياً قال بالإشارة للموروث الإمبراطوري الروسي في خطاب التنصيب " يتعين علينا معرفة تاريخينا، معرفته كما هو فعلاً، واستخلاص الدروس منه ونتذكر أولئك الذين دافعوا عن كرامتنا وجعلوها دولة عظمية قوية وجبارة" [1] لذلك شكلت إدارة الرئيس فلاديمير بوتين نزعات خليطه من القومية الروسية والحنين الإمبراطوري والانتقام

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية ؟ ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 2002، ص69.

لإذلال الذي لا يزال يستبطن السيكولوجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .فروسيا بوتين لا تشغلها الديمقراطية والليبرالية المروج لها حسب المفاهيم الغريبة بل يتدعم لما يعرف بالديمقراطية السيادية تلك الديمقراطية الوطنية التي لا تسمح للأطراف الأجنبية التأثير في السياسة الداخلية.

هو الملف الروسي الذي عاد إلى الحضور بشدة بما يذكّر بعهد الحرب الباردة، خصوصاً بالضد من سياسات واشنطن الاستفزازية على الجوار الروسي، في القوقاز والبلقان وأوروبا الشرقية، وبشكل خاص محاولة نصب دروع صاروخية في كل من جمهوريتي التشيك وبولونيا وتوسيع نطاق دائرة حلف الناتو، الأمر الذي أثار حفيظة روسيا فأصدرت عدة إشارات، كان أولها الرد المباشر في جورجيا، خصوصاً وأن الدب الروسي هو قطب مهم ولا يمكن الاستهانة به، وكادت أوكرانيا بعد جورجيا أن تكون قاب قوسين أو أدنى من خطتها "الدفاعية."

في خطاب تسلُّمه السلطة في 20 كانون الثاني 2009 أعلن أوباما أنه "مع أصدقاء قدامى وأعداء سابقين سوف نعمل من دون كلل من أجل خفض التهديد النووي". وقد سارع إلى تنفيذ هذا الوعد عندما اتفق مع موسكو، في بداية تموز/يوليو من العام نفسه، على بدء مفاوضات قبل انتهاء العام من أجل تخفيض عدد الرؤوس النووية في البلدين .[1]

في الثاني من آذار 2009 نشرت نيويورك تايمز تقريرًا ذكرت فيه أن أوباما بعث قبل ثلاثة أسابيع "رسالة سرية" إلى الرئيس الروسي مدفيديف عرض فيها أن تتراجع واشنطن عن نشر نظامها الصاروخي في شرق أوروبا، تشيكيا وبولونيا تحديدًا، إذا ساعدت روسيا في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية وطويلة المدى. بالطبع نفى أوباما مثل هذه الرسالة واصفا التقرير أنه "غير دقيق"، لكنه أضاف أن الحد من الطموحات النووية الإيرانية يقلل الحاجة إلى درع صاروخية.

(1) تطور الإستراتيجيات النووية: من ترومان إلى أوباما, مصدر سبق ذكره, ص49.

وإذا كانت روسيا حاسمة بشأن الأوضاع في إمبراطوريتها القديمة، لكنها في الوقت نفسه تدرك مخاطر السير في سباق تسلّح وحرب باردة ليس بوسعها أو لا يمكنها المضي فيها، ولعلها تتطلع إلى تعامل مختلف من جانب أوباما، الذي لا بدّ له أن ينظر بواقعية أكبر وتوازن أكثر إلى ملف العلاقات.

اتفاق الرئيس الأمريكي أوباما والروسي ميدفيديف في نيسان 2009 على معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية علماً انه وفق إحصاء عام 2009 تملك روسيا رؤوس نووية أعلى من الولايات المتحدة إذ إنها تمتلك (4834) رأسا نووياً تليها الولايات المتحدة بـ (2702) ثم فرنسا بـ (300) فالصين بـ (186) وبريطانيا بـ (160) والهند بـ (70) وباكستان بـ (60) أي تمتلك روسيا أعلى من كل دول النادي والنووي في العالم جميعاً[1].

2- **الصين:** تعكس الأرقام القوة الاقتصادية للصين، حيث بلغت احتياطياتها من النقد الأجنبي 2,270مليار دولار عام 2009، حيث زادت خلال ستة أشهر فقط في العام نفسه بمقدار318مليار دولار وقد استخدمت الصين 586 مليار دولار لتنفيذ خطة ناجحة للإنعاش الاقتصادي لذلك تجمع الآراء على أن الصين هي الرابح الأكبر في ظل الأزمة المالية العالمية وان ذلك يؤهلها لان تصبح متحدياً خطيراً للهيمنة الأمريكية.

وأصبح صعود الأسواق في الدول الناشئة وفي مقدمتها الصين، دلالة على تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية النسبية حيث أصبحت أقل هيمنة ليس على الصعيد الاقتصاد فحسب بل وعلى الصعيد الزعامة والإبداع وغير ذلك[2].

(1)عن كتاب التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2009، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 تشرين الثاني 2009، ص648.

(2)الطيب بو عزة، كيف استفادت الصين من الأزمة المالية العالمية، موقع الجزيرة 16 مايو2009.

وقد انعكس تعافي الاقتصاد الصيني على أسيا مما عزز من أهميتها السياسية بجانب ريادتها الاقتصادية، وأصبح واضحاً أن الصين واسيا والولايات المتحدة الأمريكية هي التي ستقود العالم للخروج من هذه الأزمة بشكل نهائي خلال الشهور القادمة، وهو ما أكدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقاريرها حيث أشارت إن عودة انتعاش اقتصاديات بعض الدول، خاصة الصين يعتبر قاعدة لقوة أكبر بالنسبة لانتعاش اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(1).

ولاشك في أن هذه التغيرات التي طرأت على المراكز الاقتصادية لكل من الصين والولايات المتحدة بسبب الأزمة المالية العالمية وقد أدت إلى تغييرات وتحولات جوهرية في الخطاب العام لكل منهما تجاه الآخر، حيث يمكن رصد نوع من الدبلوماسية أو التراخي في الخطاب الأمريكي تجاه الصين والعكس يمكن رصد نوع من الجرأة والصراحة في الخطاب الصيني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.(2)

وتمثل موقف أوباما حيال الصين بالهدوء والعودة إلى إشراكها في حل المشكلات العالمية مع الولايات المتحدة.

3- **الهند:** تعتبر الهند بلد التناقضات والمستقبل أمامها حافل بالأحداث، وأدت السرعة غير العادية لنموها الاقتصادي في هذه الفترة الأخيرة إلى تحسن التوقعات بأن تتمكن هذه الدولة التي تضم أكثر من 1,1 مليار نسمة من تحسن دخول هذا العدد الهائل من السكان ومن زيادة المساهمة الايجابية في الاقتصاد العالمي وبعبارة أخرى بحيوية جديدة وناعمة فرضت نفسها بعد عقود من التدهور والتفكك والتدمير عاشتها في ظل الاستعمار البريطاني ومرت عملية نهضة الهند بعد عزلة فرضتها على نفسها بعد نيلها الاستقلال لتلتئم جراح المستعمر وبناء القدرة الداخلية للأمة لكنها أدت إلى إنماء ذهنية تفتقد للقدرة على المنافسة وأخيرا كسرت طوق العزلة وواجهت

---

(1) جيوف داير، غيرت الأزمة المالية الصين، جريدة الاقتصادية الالكترونية، نقلاً عن الفاينانشيال تايمز الأحد 26 كانون الأول 2008.

(2) أوباما يغازل الصين من اليابان، موقع الجزيرة، 14 كانون الثاني 2009.

بشجاعة تحدي العولمة وبالتزامن مع ثورة تقنية في الحواسيب ومع وجود عدد كبير ورخيص في الأيدي العاملة والمؤهلة استطاعت أن تكون معلماً رئيساً في تصميم برامجيات الحاسب وتقديم الخدمات المرتبطة بتقانة المعلومات عالمياً.

وبالتالي حجزت لها مكانة متقدمة في اقتصاد المعرفة في القرن الجديد ولعل من ابرز مقومات النهوض الهندي المقومات التي تتمتع بها وأبرزها:

أ- **العامل الحضاري**: فهي دولة تختزل حضارة تضم مجموعة عرقية ولغوية متعددة تشترك في خلفية ثقافية واحدة.

ب- **العامل السياسي:** فالتجربة الديمقراطية التي أرستها تجربة تجديد وتسامح مستمرة وحساب الأخطاء فالمخطأ يحاسب أيان كان.

ج- **كفاءة النظام السياسي الفيدرالي وتوزيع السلطات:** فهي دولة ذات نظام سياسي برلماني فيدرالي يعطي للمركز صلاحيات أقوى من الأقاليم بحيث لا تدعها للانفصال أو التفتت وقد أدخل البريطانيون ذلك النظام لأنهم لم يكن في خلدهم أنهم سيتركونها في يوم ما.

د- **العامل العسكري**: فهي تملك القوة والردع الكافيين في العلاقات الدولية أمام خصومها وجيرانها من باكستان أو الصين.

هـ- **العامل الثقافي**: فهي تتفوق في علوم البرمجيات والحواسيب بشكل ملفت للعيان.

و- **العامل الاقتصادي**: فمعدلات النمو الواضحة لها فضلاً عن النمو الواعد في زراعة الأشجار المثمرة وتربية الحيوانات والأسماك[1].

ودور الهند البارز جسدتها ثقتها بنفسها بناءاً على فلسفتها وموروثها الثقافي في إثبات نفسها بصورة سليمة ولعل أبرز ما يجسد ذلك البروز تفاعل مواقع أو فواعل قوة لديها متمثلة بوزنها الجيوسياسي الجيوبولتيكي المتنامي لها مع المعول المرتفع لنمو الناتج القومي وفرص الأسواق الاقتصادية الوفيرة، فقد

(1)د.وائل محمد, التغيير في النظام الدولي,مصدر سبق ذكره.

مثل صعود الاقتصاد الأسيوي بعد 2008 مؤشراً خطيراً على الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي وبصورة مذهلة لهم فقصة الفقر المتوطن في آسيا قد تحولت إلى قصة ازدهار تعم أرجاء القارة، وسابقاً قدم عالم الاقتصادي السويدي الحائز إلى جائزة نوبل جونال مردال عام 1968 بحثاً عن فقر الأمم وخاصة في آسيا [1] .

والهند بكل مقاييسها تعد قوة صاعدة وصعودها ,فضلا عن دخولها تنظيمات إقليمية سياسية وأمنية واقتصادية كمنظمة شنغهاي مع الصين وروسيا وكذلك تجمع البريكس ومجموعة العشرين كلها مؤشرات للأهمية والتفاعل ولعل أسباب عدم إفصاحها عن القوة بلوغه الحركة يعود إلى فلسفتها السلمية عدى خلافاتها التاريخية مع جارتها المسلمة باكستان والى إحاطتها بقوس من الدول الفاشلة والاستبدادية التي تسعى بشكل أو بأخر إلى تقويض ما تتمتع به الهند من علمانية وتعدد أثني وتعددية ثقافية فإلى الغرب تواجه الهند قوس من الأزمات يترامى من الأردن إلى باكستان وعلى هذا المحور يمتد حزام متصل من الاضطرابات السياسية يمتد من لبنان إلى باكستان مما يلقى بتداعياتها البالغة الخطورة على الأمنين الإقليمي والدولي[2].

الفرع الثاني :توجهات أوباما في السياسة الخارجية:

والتي تتحدد بالنقاط الآتية:

1- السلوك السياسي للرئيس أوباما: ولد أوباما عام 1961في جزر هاواي لأم أمريكية من كنساس وأب أسود من كينيا وعاش جزءا من طفولته في اندونيسيا.[3]

---

(1) ديتمر روذرموند، الهند : نهضة عملاق أسيوي، بيروت الدار العربية للعلوم – ناشرون، ط 1، 2008، ص15-192 .

(2) المصدر نفسه.

(3) علاء بيومي,باراك أوباما والعالم العربي,قطر-الدوحة,مركز الجزيرة للدراسات,ط1, 2008, ص26.

تخرج عام 1983 من جامعة كولومبيا بعد حصوله على البكالوريوس في العلوم السياسية,ثم درس القانون في جامعة هارفارد,وفي بداية عام 1997 فاز بعضوية مجلس شيوخ ولاية ألينوي وظل به حتى فوزه عام 2004 بعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي.[1]تأثر شانه شأن الرؤساء السابقين له بالضغوط الداخلية في السياسة الأمريكية,ومنها قوة اللوبي الصهيوني.

تمثل أول تغيير اعتمده أوباما لحظة وصوله الرئاسة، هو تقديم الخارجية أي الدبلوماسية على الدفاع أي القوة.[2] وعلى الرغم من أن مدخلاته كانت هي مدة بوش الثانية التي تراجعت قليلاً عن عقيدة الحرب الإستباقية قليلاً نحو التهدئة في العراق وأفغانستان. والأمر الآخر إن إستراتيجية الأمن القومي للرئيس بوش الابن لعام 2002 صيغت في أجواء الأزمة- أحداث 11ايلول - بينما إستراتيجية الأمن القومي لعام 2006 صيغت في أجواء الاستقرار فلا بد من أن تختلف. ولعل نقد الديمقراطيين لإدارة بوش الثانية كان سبب في الانتقال والتغيير. وعادة الرؤساء الأمريكان في الإدارة الثانية يهتمون أما بتصحيح أخطائهم في الإدارة الأولى أو البناء عليها. على الرغم من أن الرئيس بوش الابن كان فوزه في الإدارة الثانية لا مثيل له في التأريخ الأمريكي. إذ كان أول رئيس منذ عام 1928 يحقق السيطرة الجمهورية على الحكومة الفيدرالية-البيت الأبيض- مجلس النواب والشيوخ- وأول رئيس يفوز في التصويت الشعبي.[3]

---

(1) المصدر نفسه, ص30.

(2) علي السلمي,مصر المحروسة: خواطر من أجل المستقبل, القاهرة, مكتبة الشروق الدولية,ط1, 2009, ص118.

(3) الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات, ترجمة:حسن عبد ربه المصري, القاهرة, المجلس الأعلى للثقافة العامة,ط1, 2005, ص49.

فلم يكن جورج بوش الابن خارج السياق عندما قال على قطاع غزة عـلى مـن يفكـر بمـضاعفة إسرائيل أن يعلم تعداد سكانها (307) مليون نسمة بمعنى أن كل سكان أمريكـا هـم إسرائيليـين حتـى وأن لم يكونوا يهوداً. [1]

ولم يكن أوباما خارجاً عن المألوف عندما تجاهـل المحرقـة الإسرائيليـة لغـزة أثنـاء خطابـة لأداء القسم والذي حدد فيه الملامح العامة لسياسته القادمة وكل ما أكد عليه وقتها هـو وجـوب منع وصول السلاح للمتطرفين، وفي أحسن حالاته عندما يجد نفـسه ملزمـاً بقـول شيء مـا محـدد بخصوص القضية الفلسطينية فأنه يعيد ما كان يكرره سلفه من حل الدولتين مـع تحـدد الحـدود بواسطة المفاوضات.[2]

أما الموقف من التحديات المعادية لأمريكا, فهو نفس الموقف مع تغيير بـسيط يتعلـق بـشكل مواجهته فبديل القوة المفرطة والسافرة يركز أوباما على القوة الناعمة والمتوارية. تأثرا بما قاله جوزيف ناي :"حين أجعلك تريد فعل ما أريد فعله,فليس ثمة موجب لاستخدام القوة أصلاً".[3]

ما ينطبق على الموقف من القضية الفلسطينية ينطبق على الموقف من موضوعة الحـرب عـلى الإرهاب فبدل استفزاز المسلمين واتهامهم بالإرهـاب وجعلهـم جميعـاً خانـة واحـدة، يـستثمر تكتلهـا وردود أفعالها تنظيم القاعدة يجعل أوباما الأمر الأكـثر منطقيـا عنـدما يفـرق بـين المـسلمين أنفـسهم ويحكم لبعضهم إدانة البعض الآخر ساحباً النبرة المقدسة من تلك الحرب - إنهـا ليـست حـرب دينيـة ضد الإسلام- ليقول بأنها حرباً ضد الخارجين على قانون الشرعية المحلية والدولية، وعـلى هـذه النقطـة تحديداً.[4]

---

(1) المصدر نفسه ,ص54.

(2)Barak Obama:History maker bios,Lerner Publications,2010,P.48. Jane Sutcliffe,

(3)رفيـق عبـد الـسلام,الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـين القـوة الـصلبة والقـوة الناعمـة,قطـر,مركـز الجزيـرة للدراسات,ط1, 2008, ص10-11.

(4) Capstone,2009,p.56. Don Nardo,porofiles of the Barack Obama

تتمحور فلسفة أوباما المتميزة عن فلسفة بوش والتي تختزل الشرعيات كلها حق القوة الأمريكية المقدسة وهذا ما جعل كلفة الحرب الأمريكية عالية جدا وهي قد ساهمت من خلال حروبها الإستباقية وسياسة الصدمة والترويع في استنزاف القوة الأمريكية وفقدانها للمصداقية والحكمة , أما أسلوب أوباما الداعي إلى النتيجة ذاتها, ولكن بمنهج آخر يستنهض الشرعيات المحلية لحروب بالوكالة المستمدة من الشرعية الدولية والتي ستقاسم الدول الفاعلة فيها تكلفة الإسناد والرعاية بل وحتى المشاركة الميدانية وبما إن هذه الشرعيات هي متفاعلة بالأساس مع شرعية هيمنة القوة الأمريكية فأن النتيجة ستكون واحدة ولكن في حالة أوباما فأنها اقل تكلفة وأكثر اتساقا مع الأعراف الأممية المعلنة والتي توهم الشعوب بأن النظام السائد هو الوحيد الممكن انتظار تحسنه, أما الإخفاقات والأزمات وعدم التوازن فهي نتائج لأخطاء وجشع البعض وكأن المشكلة أخلاقية بالأساس وليس مشكلة نظام بأكمله قائم على الاستغلال والاستبداد .[1]

أما على الصعيد الخارجي وبعيد عن الخطابات والتأملات فلم يتحقق شيء عملي يمكن إن نسميه انجاز وبالتأكيد فأن نيله لجائزة نوبل للسلام ليس بإنجاز بل حسب عن البعض كتشجيع لدفعه نحو الانجاز, نعم كان خطابه في الهيئة العامة للأمم المتحدة ايجابيا وخاصة فيما يتعلق بإستراتيجية العالم بلا سلاح نووي, ولكنه يبقى مجرد خطاب [2].

الثاني: رؤية أوباما لحل موروث بوش السياسي:لقد ورث أوباما، حربين مفتوحتين في أفغانستان والعراق، وقوات مسلحة منهكة ومبعثرة على أكثر من جبهة، وحروباً على الإرهاب بدأت بعد أحداث 11 أيلول، لكنها لم تنتهِ ويبدو أنها ستستمر حسب تقديرات واشنطن الأولية إلى أكثر من 10 سنوات، وقد تطال بلداناً أخرى حتى وإن

(1)رشاد شعبان, أوباما قناص الديمقراطية'مصدر سبق ذكره, ص111.
(2)د. محمد مراد , السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي , بين الثابت والمتغير ألظرفي,دار المنهل اللبناني , ط1 , 2009, ص 62.

اختلفت اللهجة والتسمية، وهذه المشكلات المتعاظمة أوقعت المواطن الأمريكي في ورطة كبيرة لدرجة مؤرقة، خصوصاً وهو مازال يتساءل كيف سيتم وضع حد لهذين الحربين؟ وهل سينفذ أوباما وعوده بشأن الانسحاب من العراق في أقرب وقت ممكن؟ وعلى الأقل تخفيف مشاعر السخط والعدائية إزاء الولايات المتحدة؟ وما هو السبيل لإيجاد حلول ناجعة وسريعة للازمة الاقتصادية؟.[1]

كما ورث أوباما صعوداً في أسعار النفط وصلت إلى نحو 150 دولاراً، رغم عودتها إلى الانخفاض إلى أقل من النصف قليلاً، وعجزاً بلغ أكثر من تريليون دولار وديناً زاد عن 10 تريليون دولار، ناهيكم عن تدني في النمو الاقتصادي، وأخيراً انفجار الأزمة المالية والاقتصادية، التي أدت إلى انهيارات كبرى لشركات التأمين العملاقة مثل شركة ليمان براذرز وبنوك عالمية كبرى، لاسيما بعد أزمة الرهن العقاري وانخفاض سعر الدولار وارتفاع استعار النفط.[2]

وورث أوباماً ملفاً ساخناً جديداً، وهو العلاقة المتوترة مع روسيا، فبعد انتهاء الحرب الباردة وتقلّص النفوذ الروسي، وانحلال المنظومة السوفيتية، عادت روسيا بقوة إلى منطقة القوقاز والبلقان وأوربا الشرقية، لاسيما بسبب سياسة واشنطن الاستفزازية، الأمر الذي دفعها غالى معارضتها الشديدة، خصوصاً بعد نصْبِ واشنطن دروعاً صاروخية مضادة للصواريخ، وتوسيع دائرة حلف الناتو في دول الجوار الروسي، وبخاصة في جمهوريتي بولونيا والتشيك.[3]

وإذا كان أوباما يتولى رئاسة الولايات المتحدة بعد مضي أكثر من عقدين على انتهاء الحرب الباردة وتحوّل الصراع الأيديولوجي من شكل إلى شكل آخر، لاسيما بعد انهيار الشيوعية الدولية، وصعود الإسلام السياسي كعدو شرس ضد واشنطن

---

(1) محي الدين طعمة, باراك أوباما: من ثورة أمريكية إلى ثورة كونية, القاهرة, دار المعارف,ط1, 2008,ص22.

(2)المصدر نفسه, ص55.

(3)المصدر نفسه, ص88.

وسياساتها، فكيف ستتعامل واشنطن مع هذا الملف الساخن، وقد شاع خلال الحملة الإعلامية والأيديولوجية في حينها بأن "التهديد" إنْ لم يكن موجوداً، فلا بدّ من "تلفيقه"، بالتنظير لصدام الحضارات، ولإبقاء الاحتراس الدائم والتسلح المستمر والصراع المتواصل على المستوى العالمي، حتى وإن اتخذ صفة صراع الثقافات، بعد ذبول صراع الأيديولوجيات الذي طبع القرن العشرين كله، وصراع القوميات الذي طبع القرن التاسع عشر.[1]

وقد حاولت واشنطن تطبيق ذلك على الملف ألتسليحي وهذا له علاقة بالمسألة الإيرانية بالدرجة الأساسية، خصوصاً البرنامج النووي الذي يعتبر أحد مجالات الاحتكاك الأمريكية- الإيرانية، إضافة إلى نفوذ طهران في المنطقة باعتبارها رأس حربة ضد السياسة الأمريكية -العراق ولبنان وفلسطين-، رغم أن أوباما أبدى استعداده لسلوك سبيل مفاوضات أطلق عليها "حازمة"، وهو أمر لا بدّ من أخذه بنظر الاعتبار بعد ما حصل من تجاذبات في الانتخابات الإيرانية الأخيرة.[2]

وإذا كانت الحروب تُصنع في العقول، فإن السلام هو الآخر يصنع في العقول أيضاً، حسبما جاء في دستور اليونسكو، ومثل هذا الأمر سيواجه الرئيس أوباما على نحو راهن، لاسيما في الشرق الأوسط، وهو أمر سيكون إحدى المجسّات الأساسية لسياسته الإستراتيجية إزاء المنطقة.

إن الرئيس أوباما واجه تركة الرئيس بوش وأشكالياته جميعها وعليه الخوض في المشكلات العويصة الخاصة، لاسيما بشأن الشرق الأوسط، التي شكلت نقطة تجاذب شديدة منذ عهد الرئيس جيمي كارتر واتفاقيات كامب ديفيد والصلح المنفرد. وإذا كانت واشنطن تسعى إلى دور نشيط في الشرق الأوسط وتحريك خارطة الطريق الفلسطينية- الإسرائيلية، خصوصاً تجاوز الصعوبات التي جابهت العديد من الرؤساء الأمريكيين قبله، فإن الأمر يحتاج إلى تأكيد إقامة دولة فلسطينية، تلك الأطروحة التي

---

(1) فرانسيس فوكاياما,النظام العالمي,مصدر سبق ذكره, ص47.

(2) بول براكن,العصر النووي الثاني,مصدر سبق ذكره, ص112.

اعتمدت منذ عهد الرئيس بيل كلينتون، لكنها ظلّت باردة وباهتة، خصوصاً في ظل التصعيد العدواني الإسرائيلي ضد الشعب العربي الفلسطيني منذ العام 2000، لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية السلمية التي اندلعت، بعد أن وصلت اتفاقات أوسلو إلى طريق مسدود.[1]

الفرع الثالث: سياساته الخارجية بشأن مناطق الصراع والتوتر والتنافس:

والتي تمثلت بالآتي:

1-على صعيد قضايا الشرق الأوسط:وشملت:

أ- الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي:أحتل الصراع العربي - الإسرائيلي حيِّزًا مهمًا من وعود أوباما الانتخابية، وكان لا بد له من أن يتبع القاعدة التي باتت تقليدًا راسخًا في الولايات المتحدة لكل من يود الفوز في الاقتراع العام سواء لدخول البيت الأبيض أو الكونغرس أو حتى المجالس البلدية: كيل المدائح لإسرائيل، والتزام تأييدها وحمايتها ومساعدتها. في هذا المجال لم يقصر أوباما مطلقًا بل أنه حشد في خطاباته، لا سيما أمام "الإيباك" في الرابع من حزيران 2008، قدرات بلاغية لم يبلغها أي مرشح أو رئيس سابق في مجال الوعد باحتضان "الدولة اليهودية "ورعايتها وتأييدها .

بعد يومين فقط على دخوله البيت الأبيض كرر أوباما الوعد بـ "العمل بحيوية ونشاط لمصلحة سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين "مؤكدًا إيمانه بالحل القائم على دولتين. وكان أول زعيم يتصل به هو محمود عباس. وبعد أسابيع قليلة عيَّن جورج ميتشل مبعوثًا خاصًا له للشرق الأوسط .وكان هذا السناتور اللبناني الأصل قد كشف عن مواهب دبلوماسية في غير نزاع دولي، وله يعود الفضل في صياغة اتفاق سترمونت العام 1997 الذي أنهى الحرب الأهلية الأيرلندية بعد أن نجح في التوصل إلى اتفاق دايتون العام 1995 الذي وضع حدًا للحرب في البوسنة-الهرسك.لكن

(1) المصدر نفسه,ص121.

المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يمكن أن تعود وتتقدم في ظل الاستمرار في بناء المستوطنات اليهودية في المناطق الفلسطينية المحتلة وتحديدًا الضفة الغربية والقدس الشرقية أقله بموجب خارطة الطريق التي تشرف الرباعية -الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، روسيا وأوروبا- على تنفيذها.[1]

من هنا مطالبة واشنطن حكومة نتنياهو بوقف الاستيطان أو على الأقل تجميده لفترة معينة اقلُّها سنة. لكن أوباما في مواجهة التعنُّت الإسرائيلي اتجه صوب الفلسطينيين لمطالبتهم بولوج المفاوضات قبل تجميد الاستيطان، الأمر الذي رفضه هؤلاء، فما كان منه إلاَّ التوجه إلى الدول العربية الصديقة علَّها تساعده على إقناع الفلسطينيين فلم يلاقِ تجاوبًا حتى من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن الذين اعتبروا أن الخطر الحقيقي على السلام في المنطقة هو السياسات الإسرائيلية وليس إيران. وفي 31 تشرين الأول 2009 وافقت هيلاري كلينتون بعد اجتماعها بنتنياهو في القدس على مبادرة هذا الأخير، بالموافقة على التجميد الجزئي المؤقت للاستيطان من الضفة الغربية وليس القدس لمدة عشرة أشهر، معتبرة إياها أي المبادرة أنها "غير مسبوقة". وقد ووجهت كلينتون بعاصفة من الاحتجاجات الفلسطينية والعربية على موقفها هذا.[2]

إذا لم ينجح أوباما في حل هذا الصراع فسيفقد الكثير من صدقيته ليس فحسب لدى دول وحكومات العالمين الإسلامي والعربي ولكن أيضًا في العالم أجمع. وهو لن ينجح من دون الضغط على إسرائيل وإذا فعل فسيعطي الفرصة للجمهوريين ولـ "ايباك" كي يشنُّوا عليه هجومًا منسقًا في غير ملف معقَّد في الساحتين الداخلية والخارجية. لذلك فهو يحتاج إلى مساعدة قوى دولية وإقليمية أخرى للضغط على إسرائيل. وفي هذا المجال فعلى الدول العربية أن تستخدم ما تملكه من

---

(1) توفيق مديني, العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير, مصدر سبق ذكره, ص43.

(2) علياء أحمد فرغلي, السياسة الخارجية الأمريكية, مصدر سبق ذكره, ص67.

أوراق ضغط وأن تعلم أن أوباما، كما غيره، لن يكون أكثر حماسة لقضية يشعر الجميع بأن أصحابها قد تخلّوا عنها أو يكادون .

وتضرب وزيرة الخارجية الأمريكية مثالا على ذلك بالمحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين عام2010. فبقدر ما تطلبت عملا دبلوماسيا موهوبا، إلا أن إحراز تقدم على طاولة المفاوضات يرتبط ارتباطا مباشرا بالتقدم في بناء مؤسسات قوية ومستقرة لقيام دولة فلسطينية وتوفير الأمن لإسرائيل.

ووفقا لرؤية وزيرة الخارجية الأمريكية، فإن الدبلوماسية تمثل العمود الفقري للسياسة الخارجية الأمريكية للولايات المتحدة، ولا يزال حتى اليوم معظم عملها في وزارة الخارجية يتمثل في الانخراط في الجهود الدبلوماسية لمعالجة التحديات الرئيسية العالمية والإقليمية، والتي من ضمنها مواجهة الطموحات النووية لإيران، وتسهيل المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.[1]

حدد أوباما سياسته الخارجية وتعهداته السياسية تجاه الصراع في الشرق الأوسط، وأكد على موقفه سابق الذكر، في خطاب ألقاه أمام إحدى أقوى جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي، أي آيباك، قال: "امن إسرائيل يقف فوق النظام ثنائي الحزبية في أمريكا، ويجب التأكيد على هذا التعهد كلما تعرض امن إسرائيل للخطر حماس في غزة، حزب الله في جنوب لبنان، وبعدهما إيران، الدولة التي تشكل خطرا جديا على إسرائيل وتحديا استراتيجيا لإسرائيل وأمريكا والشرق الأوسط سأقوم بتنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة بـ 30 مليار دولار على امتداد عشرة أعوام، والإمدادات العسكرية إلى حليفتنا إسرائيل، وفقا إلى القوانين التي نطبقها مع حلف شمال الأطلسي؛ سأدعم دائما حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في الأمم المتحدة وفي العالم بأسره السلام الآمن والدائم يشكل مصلحة قومية لإسرائيل وأمريكا؛

(1)Hillary Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development. Foreign Affairs ,November/December 2010

ومصلحة فلسطينية وعربية على أساس حلّ دولتين دولة يهودية للشعب اليهودي ودولة فلسطينية، تعيشان معا في سلام وآمان أي اتفاق مع الشعب الفلسطيني يجب أن يحافظ على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها؛ القدس ستبقى عاصمة إسرائيل الموحدة" .[1]

مع ذلك أشار البعض ومنهم ريتشاردد هاس ومارتن أنديك إن معيار نجاح سياسة الرئيس أوباما الشرق أوسطية هو تخطي مسألة العراق وإيران والتوصل لاتفاق نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين.[2]والتغيير الذي نشده أوباما في الشرق الأوسط مفاده أحداث التوازن المستدام مابين مصالح الولايات المتحدة والقيم والمثل التي تؤمن بها فليس مجرد وصول الأحزاب الإسلامية على اثر الانتخابات يعني تحجم المصالح الأمريكية . لان ذلك سيؤلب للولايات المتحدة ويزيد خصومها، فلابد من إثبات مصداقية الولايات المتحدة في دعم التوجه الديمقراطي.

ب- **الملف النووي الإيراني:** تمثلت إستراتيجية أوباما بالخطوات الصغيرة المتعاقبة. فبعد خطاب 20 آذار2009, بمناسبة رأس السنة الإيرانية الذي توجَّه فيه إلى الشعب الإيراني وقادته عارضًا فيه تجاوز عقود ثلاثة من الصراع عادت المفاوضات مع إيران في الأول من تشرين الأول في جنيف بعد توقف دام سنة كاملة. وكانت النتيجة أن وافقت طهران على فتح مفاعلها الثاني لتخصيب اليورانيوم في قم، والذي كان سريًا، أمام مفتشي وكالة الطاقة الذرية الدولية. واستمرت المفاوضات إلى أن تم التوصل إلى اتفاق مبدئي يقضي بأن تنقل طهران إلى روسيا وفرنسا قسمًا من اليورانيوم الذي قامت بتخصيبه كي يتم تحويله إلى وقود لمفاعل الأبحاث النووية في طهران والذي يحمل أهدافًا مدنية سلمية. لكن بعد عودة المفاوضين الإيرانيين إلى

(1) علاء بيومي, مصدر يبق ذكره, ص78.
(2) ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد، عهد أوباما: سياسة أمريكية للشرق الأوسط ط1(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2009) ص 7.

بلادهم أعلنت إيران عن عدم ثقتها بالفرنسيين وأنها تود أن تقوم عملية التبادل على الأراضي الإيرانيـة وليس في الخارج.[1]

وعلى وقع التهديدات المتبادلـة والمنـاورات العـسكرية أعلنـت طهـران عـن عزمهـا بنـاء عـشر مفاعلات جديدة لتخصيب اليورانيوم، وهدَّدت بخفض التعاون مـع الوكالـة الدوليـة للطاقـة النوويـة. ويهدف الغربيون إلى وقف البرنـامج النـووي عنـد حـدود عـدم قـدرة إيـران مـن تحويلـه إلى المجـال العسكري ولكن من دون إهانة الرئيس الإيراني الذي قد يبدو أمام رأيه العـام وكأنـه قـد تراجـع أمـام الضغوط الدولية والداخلية. لكـن طهـران تـسعى لانتـزاع الاعـتراف بحقهـا في الاسـتحواذ عـلى الطاقـة النووية وعلى نفوذ إقليمي في الوقت نفسه. وهي تدرك أن الظروف الدولية مؤاتية لانتزاع مثـل هـذه الحقوق وعلى قناعة أن لا مجال لمهاجمتها عسكريًا في ظل هـذه الظـروف. لكـن إسرائيـل تمـارس كـل الضغوط الممكنة على الأميركيين بغية الإقرار بضرورة التدخل العسكري لإنهـاء الملـف النـووي الإيـراني، لكن الأميركيين ما يزالون على قناعة بـأن العقوبـات الاقتـصادية القاسـية عـن طريـق مجلـس الأمن وبدعم من روسيا والـصين قـد تكـون كافيـة في المرحلـة الحـاضرة لثنـي الإيـرانيين عـن عزمهم. وهكذا فإن المفاوضات تدور على وقع التهديـدات قبـل أن تتعـثَّر لتعـود بعـد أشـهر فتتعثَّر من جديد ويعـود الحـديث عـن العقوبـات وعـن الـضربة العـسكرية فيحـبس العـالم أنفاسه نظرًا إلى النتائج غير المحسوبة لمثل هذه الضربة على السلم والاقتـصاد الـدوليين. إنهـا لعبة على شفير الهاوية وسباق مع الزمن بين الطرفين الإيـراني مـن جهـة والـذي يملـك أوراقـا قوية والطرف الغربي المتمثل بالولايات المتحدة وحلفائها والذي يملك هـو الآخـر أوراقًـا قويـة لكن استخدامها ليس مضمون العواقب .[2]

(1) بول براكن,العصر النووي الثاني,مصدر سبق ذكره,ص169-208.

(2) حسين زكريا,أزمة البرنامج النووي الإيراني: التحـديات لمتبادلـة, الإيرانيـة, الإسرائيليـة, الأمريكيـة, القـاهرة, مؤسسة حورس الدولية, ط1, 2011,ص 38.

2- **استخدام القوة:** اعتمدت إدارة أوباما في تنفيذ الإستراتيجية الشاملة ومعالجة الملفات المتوارثة من إدارة بوش الابن على مزاوجة القوة العسكرية بالناعمة والذكية لتحقيق ما يسمى النصر في الحروب. وشهد العالم استثمار القوة الذكية وخطاب ناعم وجهود دبلوماسية ضاغطة القوة الناعمة مع استخدام أقصى للقوة العسكرية والعمليات المخابراتية وتعشيق القسم الخامس من القدرة الشاملة الأمريكية.[1]

والقوة الناعمة هي مزيج من القوة والنفوذ غير المباشرين كالدبلوماسية والدفاع والتنمية والقوة الاقتصادية وقوة النموذج الأمريكي، أي بعبارة أخرى قد تعتمد الدبلوماسية المتأنية والصبورة.[2] إلا إن أوباما يفضل القوة الذكية كبديل لثنائية الصلبة والناعمة.ولعل ولع أوباما بالتغيير هو حبه للعبة الشطرنج أيضاً، وعرف عنه قدرته على التغيير وتميزه بمواهب الخطاب وقدرته على الإقناع .[3]

وبخصوص العراق رغم رفضه للحرب إلا انه لم يدين الغزو وإنما انتقد تورط بلاده بكلفة هائلة سياسية ومالية وإنسانية في العراق، من دون أن يشير إلى فضائح الجيش والإدارة في سجن أبو غريب في بغداد، ولم يتحدث عن عروبة العراق ووحدته مما يعني انه لا يمانع في استمرار مخطط تمزيقه خاصة إن نائبه جو بايدن

(1)مؤسسة (بلاك ووتر) تعتبر القسم الخامس من القدرة العسكرية الشاملة الأمريكية. انظر: جيرمي سكاهيل، بلاك ووتر اخطر منظمة سرية في العالم (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2008).

(2) عمرو عبد العاطي، الأمن القومي الأمريكي.. لا تغيير كبيراً في الإستراتيجية(أبو ظبي، مجلة آفاق المستقبل، العدد 6، تموز وآب 2010) ص 100.

(3) تشارلز ايه كوبشان، إستراتيجية أوباما الخارجية .. هل أينعت؟ (أبو ظبي، مجلة آفاق المستقبل، العدد 7، أيلول وتشرين الأول 2010) ص 39.

صاحب مشروع قرار الكونغرس بتقسيم العراق.[1]إذ تذكر الأرقام إن تكلفة الفرد الواحد في القوات الأمريكية وصلت إلى نحو مليون دولار سنوياً نهاية 2008.[2]

إن تكاليف غزو العراق وصلت إلى 3 تريليون دولار وفقاً لتقديرات جوزيف ستيكليتز ولندا بيلمنس، فهل كانت هذه خطة محكمة لاستنزاف الولايات المتحدة؟ الجواب هذه المرّة جاء من أسامة بن لادن وهو جالس في كهفه الذي قال في تشرين الثاني 2004 وهو يفخر بنجاح إستراتيجيته في جعل أمريكا تنزف إلى حد الإفلاس، حين ردد ساخراً: أن كل دولار أنفقته القاعدة في حملتها كلّف الأمريكان بالمقابل مليون دولار.[3]

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية للرئيس أوباما لازالت في طور الاختبار مع دخوله الفترة الثانية من إدارته، إلا إن ثمة ملامح أساسية شكلت سمات إدارته إزاء العراق وأفغانستان إذ يؤمن أوباما باستخدام القوة أو الحرب كخيار أخير، وهو يرى أن الحرب جزء ضروري من التاريخ البشري المفتقد للكمال. ولعل حرب أفغانستان هي نموذج الحرب العادلة إذ يرى إنها فرضت على أمريكا بعد أحداث 11ايلول وذلك على عكس حرب العراق التي عارضها منذ البداية، لذلك عبر عن رغبته غالباً بالانسحاب من العراق، بينما عبر عن رغبته في الانتصار في أفغانستان باعتبارها حرب أمريكا الحقيقية ضد القاعدة.[4]وعلى الرغم من مشروعه للتغيير فان نسب التغيير عن سلفه بوش الابن نسبية. فالذهنية السائدة لدى

(1)عبد الله الأشعل، أوباما لم يطور موافقة بعد من القضايا العربية، (أبو ظبي، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4، آذار ونسيان 2010) ص 59 .

(2)روبرت فوكس، في مؤتمر لندن الأخير الاتفاق على ترك أفغانستان وشأنها(أبو ظبي، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4 آذار ونيسان 2010) ص 32 .

(3)جوزيف ستغلتز وليند بلمز,حرب الثلاث ترليونات دولار,بيروت,دار الكتاب العربي,ط1, 2009, ص180.

(4)علي حسين باكير، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، 2010، الواقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأمريكية.(قطر مركز الجزيرة للدراسات، 26 حزيران 2010).

المؤسسة الحاكمة والجهاز البيروقراطي الراسخ الإقدام في بنية النظام وطـرق عملـه، اعتـادت عـلى خدمـة القـوى والمـصالح النافـذة في المـسرح الأمـريكي ممثلـة بالمجمعـات الـصناعية العسكرية والاستثمارات والمـال والـنفط. ولـن يكـون الـرئيس الجديـد مهـما بلغـت شـعبيته وذكاؤه أو نزعتـه الفطريـة نحـو التغيـير قـادراً عـلى الإفـلات مـن القبـضة الحديديـة لهـذه المصالح.[1]

الحرب الأفغانية: كرَّر أوبامـا القـول إن الحـرب الحقيقيـة عـلى الإرهـاب تكمـن في أفغانـستان ولـيس العراق الذي وعد بالانسحاب منه، وكان ضد غزوه في الأصل. لكن بعد تسلُّمه السلطة تبيَّن أنه لم يكـن يملك من إستراتيجية واضحة لأفغانستان ما دفعه للتردد في اتخاذ القـرارات الواضـحة. بعـد وصـوله إلى البيت الأبيض بيومين فقط أعلن أن لامناص من مواجهة قواعد تنظيمي القاعـدة وطالبـان عـلى طـول الحدود مـع باكـستان وأن" مـا مـن سـلام دائـم إلاَّ مـن خـلال توسـيعنا الفـرص المتاحـة أمـام شـعبي أفغانـستان وباكـستان". وفي 27 آذار2009 أعلـن عـن إرسـال تعزيـزات إلى أفغانـستان تمثَّلـت بواحـد وعشرين ألف عسكري إضافي في وقت كانت قيـادة الأركـان الأميركيـة تطالـب بـأربعين ألـف عـسكري إضافي للقضاء على طالبان التي تعزَّزت قوتها هناك .والنتيجة أن طالبـان اسـتمرت في توسـيع سـيطرتها على الأرض وإيقاع الخسائر بقوات حلف الأطلسي إلى درجة أنهـا باتـت تـسيطر عـلى إحـدى عشرة ولاية من ولايات أفغانستان الأربع وثلاثين. لكن أوباما وفى بوعوده إلى حـد كبـير فركَّـز جهوده في الحرب على أفغانستان بعـد أن كانـت منـصبة عـلى العـراق في عهـد سـلفه بـوش، وأرسل المزيد من الجنود وزاد من الموازنة العـسكرية المخصَّـصة لأفغانـستان، لكـن مـن دون نتيجـة، وربمـا يكـون الـسبب في أن حلفـاءه لم يتجـاوبوا معـه برفـع حـصتهم مـن المـشاركة

(1)د. منذر سليمان، أمريكا: انعطاف استراتيجي مؤجل.. ولكنه قادم (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 5 تشرين أول 2009) .

بالجنود والعتاد والميزانيات. ويقدِّم أوباما مقاربة إقليمية للمشكلة الأفغانية عبر مشاركة باكستان والهند وقوى أخرى.[1]

لكن هذه المقاربة، في رأي البعض تحمل مخاطر "فتنمة" الصراع بعد تحويله إلى مشكلة إقليمية، ذلك أن أوباما لا يمتلك أي شعبية في باكستان التي تخوض حكومتها مخاطر داخلية جمَّة بتحالفها مع واشنطن. وقد بدأت طالبان الباكستانية تتحرَّك ضدها كما يفعل العديد من الحركات الإسلامية بعد هدنة طويلة امتدت طوال حكم الرئيس السابق برويز مشرف. ويقول أوبير فدرين إن أوباما لم يقدر الخطر الأفغاني التقدير الملائم، وأهداف الحرب ليست واضحة تمامًا هناك عدا أن التنسيق العسكري بين الحلفاء الأطلسيين هناك ما يزال غير مرضٍ ما فيه الكفاية.[2]

بعد تردُّد وتفكير طويلين أعلن أوباما أمام الأكاديمية العسكرية في وست بوينت في بداية كانون الأول 2009 إستراتيجيته الجديدة في أفغانستان والتي قضت بإرسال تعزيزات إلى هناك قوامها ثلاثون ألف جندي إضافي سيصلون تباعًا حتى أيار 2009 ما يرفع عدد العسكريين الأميركيين هناك إلى ماية ألف .لكنه في الوقت نفسه وعد ببدء الانسحاب من أفغانستان بعد ثمانية عشر شهرًا وإتمامه أي في تموز 2011 لقد أراد أوباما بذلك إرضاء الجنرال ستانلي ماكريستال الذي كان يلح في طلب التعزيزات وقطع الطريق على انتقادات الجمهوريين له بالضعف والتردُّد، وفي الوقت نفسه طمأنة الرأي العام الأميركي الذي لم يعد يؤيد الحرب واليساريين من الديمقراطيين الخائفين على ضياع أولوية الإصلاحات الداخلية الملحَّة بالقول: "لن نبقى في أفغانستان على الدوام والأمة التي أسعى إلى بنائها هي أمتنا نحن".[3]

---

(1) عصام نعمان,على مفترق التحولات الكبرى..ما العمل؟,بيروت,شركة المطبوعات للتوزيع والنشر,ط1, 2010,ص28.

(2) نقلا عن, أبو الوفا محمد, أوباما ونهاية أمريكا, مصدر سبق ذكره, ص73.

(3) الإستراتيجية الأمريكية في عهد أوباما, مصدر سبق ذكره,ص63.

3- **لموقف من أوروبا:** ولكن كيف تعامل أوباما مع التركة الثقيلة للرئيس بوش بخصوص أوروبـا، التـي أطلق عليها سلفه اسم "العجوز" عشية غزو العراق العـام 2003 وممانعـة فرنـسا وألمانيـا وبلجيكـا؟ لا شك أن العودة إلى المسرح الدولي وتحديداً الخشبة الأوروبية مسألة ليست بالسهولة رغم مـا حظيـت به توجهات الرئيس الجديد أوروبياً وما استقطبه شعبياً، لكن الكثير من العقبـات والتحـديّات تعـترض طريقها وتقف حجرة عثرة أمامها.

وفي 24 تموز 2008 خلال حملته الانتخابية دعا أوباما مـن بـرلين إلى سـقوط الجـدران بين الحلفاء القدامى من كل من ضفتي الأطلسي. لكن منذ هذا الخطاب لم يلمـع في سياسـته الأوروبية الجديدة. ففي أوروبا يتمتع الرجل بشعبية كبـيرة ولا يـشعر بأنـه بحاجـة إلى فعـل الكثير وبذل الجهود الاستثنائية. وعلى الأرجح أنه اكتفى بخطاب برلين وزياراتـه إلى العواصـم الأوروبية قبيل وبعيد انتخابه والتي، في رأي هوبير فدرين، لا يعتبرها مشكلة كما أنه لا ينظـر إليها كحل إلاّ حين يتقدم زعماؤها باقتراحات ملفتـة في أزمـات مستعـصية تتعلـق بروسـيا أو إيران أو الشرق الأوسط على سبيل المثال. وحيال الرئيس سـاركوزي المـتحمس لعلاقـة مميَّـزة مع أوباما لا يبدي هذا الأخير مثـل هـذا الحـماس، إذ في زيارتـه إلى فرنـسا في حزيـران 2009 بمناسبة الذكرى السنوية لإنزال النورماندي الشهير لم يتكلَّم على العلاقة الفرنـسية - الأميركيـة الجديدة كما يفعل ساركوزي على الدوام، ربما لأنه يؤمن أكثر بالتجمعات الإقليمية كما يعتقد المحلِّل الفرنسي فرانسوا دوربير.[1]

لذلك دعـم الموقـف الأوربي مـن الانـسحاب مـن أفغانـستان, وإذا كـان ثمـة ترحيـب كبـير بمجـيء أوبامـا ورحيـل بـوش، إلا إن القـضايا العالقـة والـساخنة كثـيرة وسـتثير نقاشـاً وجـدلاً حـاداً في الفـترة القادمـة، مـا لم تتـضح الرؤيـة والمـسار للـسياسة

---

(1) عـلي وهـب, الإخطبـوط الـصهيوني والإدارة الأمريكيـة,بـيروت,شركـة المطبوعـات للتوزيـع والنـشر,ط1, 2010,ص33.

الخارجية الأمريكية، لاسيما بالتوافق مع أوروبا وأخذ مصالحها بنظر الاعتبار، وبخاصة الاتحـاد الأوروبي كمنظمة إقليمية فاعلة ومهمة.

ومن جانبه حاول أوباما الظهور بأن عهده يشكل قطيعة من سلفه محاولاً فتح صفحة جديدة وفي إطار دبلوماسية عالية ورفيعة المستوى، رغم أن أوروبا ظلّت متحفظة مـع أنهـا استبـشرت بفـوزه وهزيمة الجمهوريين، حيث شعر الأوروبيون انه تم التقليل من شأنهم خلال إدارة الرئيس بوش، الـذين كانوا ينظرون إليـه كـصاحب قـرار حاسـم في الوضـع الـدولي، إلا أنـه يتخـذ قـرارات انفراديـة ويمـضي بتطبيقها ويضعهم أمام الأمر الواقع، ولا يراعي مصالح أوروبا بنظر الاعتبار.[1]

لقد كانت زيـارة أوبامـا إلى أوروبـا بمثابـة جـس النـبض إزاء المـوروث وإزاء المـستقبل، إذ أن مشاركاته في القمم الثلاث جعلته يقـدم مقاربـات جديـدة بـشأن إنعـاش الاقتـصاد العـالمي ومحاربـة الإرهاب والسعي للوصول إلى تأمين السلام في بعض مناطق العـالم، لاسـيما غـير المـستقرة، وإنْ سـتظل القـضية الفلـسطينية إحـدى القـضايا المستعـصية والمعقـدة، خـصوصاً في ظـل صـعود إدارة إسرائيليـة متطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو.

لقد كانت لندن أول محطة للرئيس الأمريكي أوباما لحضور قمة الـ20 زعيماً وبعدها شارك في قمـة حلف شمال الأطلسي بمناسبة الذكرى الستين لتأسيسه حيث تم الاحتفال في ستراسبورغ، وقام بعبور الحدود الألمانية- الفرنسية، ولعل هذا الحدث مهماً، خصوصاً بعودة فرنسا إلى أحضان الحلـف بعـد غيـاب اسـتمر نحو أربعة عقود من الزمان. وبعدها زار جمهورية التشيك وتركيا، كما اجتمع بزعماء روسيا والـصين، وكـان جدول أعماله حافلاً وثقيلاً وعدّ أول اختبار دولي لإدارته وإستراتيجيته وعلاقاته الدولية.

4- إسـتراتيجية أوبامـا النوويـة الجديـدة :تمثلـت إسـتراتيجية الـرئيس الأمـريكي بـاراك أوبامـا وضـع قيـود مـشددة عـلى الـدور الـذي تلعبـه الأسـلحة النوويـة في سـياق سياسـات

(1)المصدر نفسه,ص41.

الأمن القومي للولايات المتحدة و العمل على الحد من تفشى ظاهرة الإرهاب النووي.

وذلك في إطار الإستراتيجية النووية الجديدة التي ألتزمتها إدارته إبان إدارته الأولى مـن 2009-2012, وتقوم الإستراتيجية النووية الجديدة, والتي وصفت بأنها تغيير ثوري في تاريخ الولايات المتحدة, علي التزام أمريكا بعدم اللجوء إلي ترسانتها النووية في تحرك عسكري ضد الدول غير النووية والملتزمـة بالمعاهدة الدولية للحد من الانتشار النووي أو بالتزامات اتخذتها هذه الـدول في أوقـات سـابقة بهـذا الشأن. إلا أن الالتزام الأمريكي الجديد له اسـتثناءان, و ذلـك وفقـا لمـا حددتـه الإسـتراتيجية الجديـدة. يتعلق الاستثناء الأول بمن سبق و وصفهم أوباما في حوار مع صحيفة نيويورك تايمز الأمريكيـة بالـدول المنشقة مثـل كوريـا الـشمالية و إيـران بـسوابقهما في انتهـاك وتجاهـل معاهـدة الحـد مـن الانتـشار النووي[(1)].

وهذا ما أشار إليه الرئيس أوباما في قمة واشنطن التي افتتحت في العاصمة واشـنطن يـوم 12 نيسان2010.

وكان في 6 نيسان قد, كشف الرئيس أوباما عن مراجعة الوضع النووي الذي قلل دور الأسـلحة النووية في الإستراتيجية العامة للأمن القومي للولايات المتحدة، وحافظ على استمرار وقـف الاختبـارات النووية، وتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ضـد الـدول الملتزمـة بمعاهـدة منـع الانتـشار النـووي وبالوفاء بالالتزامات الواجبة عليها تجاه منع الانتشار.

كما وقّعت الولايات المتحدة وروسيا المعاهدة الإستراتيجية الجديدة لتخفـيض الأسـلحة يـوم 8 نيسان، التي وافقت الدولتان بمقتضاها على تخفيض المخزون لديهما من الأسلحة النووية بنـسبة 30%. استضاف الرئيس أوباما يومي 12 و13 نيسان/إبريل قمة الأمن النووي، التي تبنت هدف منع الإرهاب النووي بتأمين كل المواد النووية المعرضة للخطر في العالم، خلال أربع سنوات.

---

(1) The New York Times

ومن أجل الدعوة إلى تشجيع الشفافية والوضوح بالنسبة للموضوع النـووي وتعزيـز الـسيطرة عـلى الأسـلحة، كـشفت الولايـات المتحـدة يـوم 3 أيـار2010 عـن أن لـديها 5113 رأسـا حربيـا قـابلا للتشغيل في ترسانتها النووية، وتزامن ذلك مع افتتاح مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي.

ويتعلق الاستثناء الثاني بحق الولايـات المتحـدة بـالتراجع عـن التزامهـا بعـدم اسـتخدام القـوة النووية و ذلك في حالة الضرورة القصوى كتعرضها الفعـلي إلي هجـوم بأسـلحة بيولوجيـة, أو حتـى في حالة وجود دولة تعمل علي تطوير و نشر الأسـلحة البيولوجيـة, بمـا يـشكل تهديـدا باحتماليـة وقـوع هجوم مدمر.كما تقوم الإستراتيجية علي عدم تطوير أمريكا لأسلحة نووية جديدة.

وتقوم الرؤية النووية الجديدة أيضا عـلي زيـادة الاسـتثمارات لتحـسين إدارة الترسـانة النوويـة الحالية في الولايات المتحدة. و ذلك بما يحقق ما وصفه أوبامـا سـابقا للحفـاظ عـلي عامـل ردع نـووي سيكون آمنا وفعالا ليس للولايات المتحدة وحدها و لكن لحلفائها أيضا و ذلك وفقـا لمـا أكـده أوبامـا. وتهدف الإستراتيجية الجديدة إلي تقليص ظاهرة الإرهاب النووي والحد مـن انتـشار الأسـلحة النوويـة علي المستوي الدولي. و تعد هذه بمثابة المراجعة الثالثة للسياسات النووية الأمريكية منـذ انتهـاء عهـد الحرب الباردة.[1]

أما بصدد ملف إيران النووي,فتأمل إدارة الرئيس أوباما أن تقنـع العقوبـات والعزلـة الدوليـة المتنامية ضد إيران، حكومة طهران بإبطاء التقدم النووي والتفاوض حول وضع حدود هامـة لبرنامجهـا النووي.

وفي الوقـت ذاتـه تـرفض الولايـات المتحـدة ربـط موضـوع إيـران النـووي بإسرائيـل وتكـذب الإشـاعات حـول الاقـتراح القائـل بـأن إسرائيـل سـتـضطر إلى توضـيح برنامجهـا للأسـلحة النوويـة كجـزء مـن تـسوية الملـف النـووي الإيـراني لا تـزال الإسـتراتيجية

(1) قارن مع, بول براكن, مصدر سابقه ,ص7-293.

النووية الأمريكية الجديدة تثير الجدل وتسيل الحبر لكونها تفتقـر إلى الوضـوح والموضـوعية في جانـب كبير من بنودها في نظر أنصار نزع السلاح النووي.[1]

متذرعة أي الولايات المتحدة,بأن إسرائيل غير عضو في معاهـدة حظـر الانتـشار النـووي, بيـنما إيران عضو في المعاهدة.

والغموض الذي يحيط بتلك الإستراتيجية مفاده التعهـد الـذي قطعتـه الولايـات المتحـدة عـلى نفسها بعدم اللجوء إلى الضربات النووية "إلا في الحالات القـصوى" وبعـدم اسـتخدام الـسلاح النـووي «ضد عدو لا يملك هذا السلاح ويحترم قواعد معاهدة عـدم الانتـشار النـووي» مـا عـدا إيـران وكوريـا الشمالية.. وقد بدا واضحا أن أوباما وبدلا من الاستجابة إلى الـدعوات الكثـيرة لجعـل الـشرق الأوسـط منطقة خالية من الأسلحة النووية كان همّه الوحيد إثارة «الهلع» من الخطر النووي الإيراني والكـوري الشمالي وحشد العالم من ورائه في معركته التي يخوضها مع هذين البلدين ومع ما يـسميها المـنظمات الإرهابية.

وقد حذّر الخبير الفرنسي في العلاقات الدولية الأستاذ إدموند جوف، من المخاطر المحتملة التي تنطوي عليها العقيدة النووية الأمريكية الجديدة معتبرا أن استثناء إيران وكوريا الـشمالية مـن قاعـدة عدم اللجوء إلى الضربات النووية غير مبرّر ويفتح الباب أمام شنّ حرب أمريكية جديدة.

وانتقد بشدّة البرنامج النووي الإسرائيلي والانتقائية التي يتم التعامل بها مع هذا الملف مؤكـدا أن الحوار يظلّ الخيار الوحيد لمعالجة مشكلة السلاح النووي.

وأكـــد خـــبراء في العلاقـــات الدوليـــة الإســـتراتيجية النوويـــة الأمريكيـــة الجديـــدة تنـــدرج في ســـياق بـــسط الهيمنـــة النوويـــة عـــلى العـــالم معتـــبرا أن

(1) عادل سعيد بشتاوي, تاريخ الظلـم الأمـريكي وبدايـة زمـن الأفـول الإمبراطـوري المديـد, بـيروت, المؤسـسة العربية للدراسات والنشر,ط1, 2007, ص66.

هذه المقاربة قارة ومستمرة ومنسجمة مع منطق القوة العظمى وتصورها للعالم ولباقي الدول.[1]

وعارض بعضهم تهديد الولايات المتحدة لإيران وكوريا الشمالية بتوجيه ضربة عسكرية نووية مؤكدا أن القانون الدولي لا يسمح لأي دولة أن تعتدي على دولة أخرى سواء أكان الاعتداء بالسلاح التقليدي أو النووي لأن المبدأ القانوني الأساسي يتمثل في منع استعمال القوة أو حتى التهديد بها.

فالهيكل الوحيد الذي يحق له استعمال القوة هو مجلس الأمن, وبالتالي فالدول غير المرخص لها من مجلس الأمن لا يمكنها استعمال القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي الذي له ضوابط دقيقة للغاية,وأن هذه الضوابط غير متوفرة في الولايات المتحدة باعتبارها ليست في حالة دفاع شرعي.[2]

ويبدو إن إستراتيجية أوباما النووية لا تختلف بشئ عن إستراتيجية بوش النووية.

فيما أضاف آخرون أن الهدف من هذه الإستراتيجية عامة والتهديد بضرب إيران وكوريا الشمالية خاصة يكمن في جذب أكبر عدد ممكن من الدول لصالح الولايات المتحدة ضد هاتين الدولتين وبالتالي مزيد عزلهما دبلوماسيا واقتصاديا.

فمنظومة العمل الأمريكية ضد إيران وكوريا الشمالية تشتمل على التهديد بالنووي وعلى دعوة الدول الأخرى إلى الانضمام إلى صفها, إضافة إلى العقوبات التي لا تزال الدول الستّ تتناقش حول تفاصيلها ومدى نجاعتها وكيفية تجنيب الشعب الإيراني تداعياتها الجانبية.

وأشاد المسؤلون الأميركيون بنتائج مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي للعام 2010 بنيويورك، باعتباره دفعة نحو الأمام لتحقيق رؤية الرئيس أوباما لعالم

(1)المصدر السابق، ص69.

(2)المصدر السابق، ص188.

خال من الأسلحة النووية، تستطيع فيه كل الدول التمتع بالحصول على الطاقة النووية السلمية.

وفي بيان نُشر يوم 28 أيار، ذكر الرئيس أوباما أن "معاهدة منع الانتشار النووي يجب أن تكون في صلب جهودنا العالمية الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية في العالم، وفي الوقت نفسه السعي لتحقيق الهدف النهائي لوجود عالم خال منها".

والاتفاق المكون من 28 صفحة الذي وافقت عليه كل الدول المشاركة، وعددها 189 دولة، بعد مناقشات استمرت أربعة أسابيع، وصفه الرئيس أوباما بأنه "يتضمن خطوات عملية ومتوازنة ستدفع نحو الأمام بمنع الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي الدعائم الثلاث المهمة لنظام منع الانتشار في العالم".

وكان الرئيس قد حدد الخطوط العريضة لرؤيته لوقف انتشار الأسلحة النووية وتخفيض المخزون من الأسلحة النووية، للمرة الأولى، في خطاب ألقاه بمدينة براغ يوم 5 نيسان 2009 . ومنذ ذلك الحين اتخذت الولايات المتحدة خطوات عديدة لدعم هذا الهدف.[1]

ففي 24 أيلول 2009، وافق مجلس الأمن الدولي برئاسة الرئيس أوباما على القرار رقم 1887 الذي وضع إطار العمل لإرشاد الدول لكبح جماح انتشار الأسلحة النووية وتقليل الأخطار النووية في العالم.

ويُعقد مؤتمر المراجعة مرة كل خمس سنوات ويهدف إلى تعزيز "الدعائم الثلاث" لمعاهدة العام 1970 التي وافقت بمقتضاها الدول التي لا تملك أسلحة نووية على عدم السعي للحصول عليها، ووافقت الدول التي تملك أسلحة نووية على أن تتحرك نحو إزالتها، وأُعطي الحق لجميع الدول لتطوير الطاقة النووية السلمية.

---

(1)مجموعة باحثين.التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي, الكتاب السنوي2011, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, 2011. ص44-768.

وقال الرئيس أوباما إن الاتفاق الناتج عن المناقشة التي جرت من 3 إلى 28 أيار "يؤكد العديد من الجوانب والأبعاد للبرنامج الذي طرحته في براغ، والذي سعينا من أجل تحقيقه معا ومع دول أخرى خلال العام الماضي، ويبرز أن الدول التي ترفض الالتزام بتعهداتها الدولية يجب أن تُحاسب".[1]

وفي كلمتها الختامية أمام المؤتمر يوم 28 أيار، وصفت إيلين تاوشر وكيلة وزارة الخارجية الأميركية لشؤون السيطرة على الأسلحة والأمن الدولي، خطة العمل الخاصة بالاتفاق بأنها "نظرة تقدمية ومتوازنة".

وعلاوة على تقديرها للخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة ودول أخرى لدفع نزع السلاح النووي نحو الأمام، فإن وثيقة الاتفاق تشجع "السريان المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى الحاجة الملحّة للبدء في المحادثات المؤجلة منذ فترة طويلة حول معاهدة تخفيض المواد القابلة للانشطار".

كما أكدت ضرورة تعزيز ضمانات السلامة النووية التي يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها، مثلما نص البروتوكول الإضافي للمعاهدة. وقالت تاوشر "إن البروتوكول يمثل المعايير المحسّنة " للتحقق من الالتزام بمعاهدة منع الانتشار النووي، وهو مهم وضروري من أجل جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ مسؤولياتها الدولية المتعلقة بضمانات السلامة.[2]

وأضافت تاوشر أن الاتفاق أكد على أن "الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يجب أن تكون متاحة لكل الأطراف الممتثلة لفقرات معاهدة منع الانتشار النووي، وأعربت عن الإدراك لأهمية الآليات المتعددة الأطراف لضمان الإمدادات النووية وخدمات دورة الوقود المتعلقة بها".

---

(1) المصدر نفسه,ص458.

(2) هشام حديدي,محمد البرادعي: الفلاح الذي أربك العالم, القاهرة, مكتبة مدبولي,ط1, 2010, ص222.

ثم أشارت إلى أن الدول التي تخالف معاهدة منع الانتشار النووي ثم تنسحب من المعاهدة لكي تتجنب العقوبات، ستُحاسب على تلك المخالفات.

وتعهدت كل من الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين، التي تشكل القوى النووية الخمس الرئيسية، بتسريع جهودها الرامية إلى تخفيض ترساناتها النووية وتقليل أهمية الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية. وذكر الاتفاق أن الدول الخمس جميعها ستقدم تقارير عن مدى ما أحرزته من تقدم في جهودها في العام 2014، أي قبل المؤتمر القادم للمراجعة المقرر عقده في العام 2015. ونشرت وزارة الخارجية الأميركية بيان حقائق يتضمن مزيدا من التفاصيل عن الاتفاق النهائي.

وفي بيان صدر يوم 28 أيار2010، ذكر جيمس جونز مستشار الرئيس أوباما لشؤون الأمن القومي، أن خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل "هدف على المدى الطويل" وقال إن الولايات المتحدة ستشارك في رعاية المؤتمر مع المملكة المتحدة وروسيا والأمين العام للأمم المتحدة,والذي كان من المزمع إقامته في كانون أول 2012 في العاصمة هلسنكي,وتم تأجيله سنة كاملة إلى عام 2013 بسبب الأوضاع الراهنة في المنطقة.

كما أشار مستشار أوباما لشؤون الأمن القومي إلى أن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بأمن إسرائيل، وأن قرار ذكر إسرائيل بمفردها في الوثيقة قلل توقعات كل الدول الكبرى المشاركة في المؤتمر. وإن هذه التوقعات أصبحت الآن "محل شك، وستظل كذلك إلى أن يتأكد الجميع" من أن المؤتمر يمكن أن يعمل "بطريقة بناءة وغير متحيزة".

ويشكل إعلان العقيدة النووية الأميركية الجديدة بداية عشرة أيام من الدبلوماسية النووية المكثفة مع توقيع أوباما والرئيس الروسي ديمتري مدفيديف الخميس في براغ على معاهدة ستارت جديدة لخفض الأسلحة النووية. كما يأتي قبل أسبوع من القمة التي دعت واشنطن نحو 40 رئيس دولة إلى المشاركة فيها لمناقشة

الأمن وعدم الانتشار النووي يومي 12 و13 ابريل 2014 في واشنطن. وقد أشاد المعهد الدولي لأبحاث السلام (سيبري)، ومقره ستوكهولم، ب"عمل الولايات المتحدة على تقليل دور الأسلحة النووية في سياستها للأمن القومي" معربا في الوقت نفسه عن الأسف لعدم تعهده بألا يكون أبدا أول من يطلق سلاحا نوويا.[1]

علماً إن نتنياهو يتجنب حضور قمة أوباما للأمن النووي, وألغى رئيس الوزراء الإسرائيلي زيارة كانت مقررة له إلى واشنطن للمشاركة في مؤتمر للأمن النووي. القرار جاء خشية أن تستغل دول إسلامية القمة لمساءلة إسرائيل حول أسلحتها النووية المفترضة، وفقا لمسئولين إسرائيليين.

5- **تحديات الساحة الدولية:** في الساحة الدولية راكم المحافظون الجدد الإخفاق تلو الإخفاق من النواحي العسكرية والسياسية والإستراتيجية وساءت علاقاتهم مع الحلفاء في حين وصلت علاقاتهم مع الخصوم إلى حافة المواجهة المباشرة في أحيان كثيرة. وهذا ما يفسِّر تخلي الرئيس بوش عن رموزهم تباعًا في ولايته الثانية من دون أن ينجح في انتهاج سياسات بديلة نظرًا إلى المسافة الطويلة التي كان قد عبرها في الطريق الذي اختطَّه له هؤلاء المحافظون الجدد فتميَّزت هذه الولاية الثانية بالتخبُّط والافتقار إلى نهج سياسي واضح خارج الشعارات التي استمر في ترديدها بعد أن خلت من أي معنى. وهكذا وصل أوباما إلى البيت الأبيض وقد تراكمت على طاولة المكتب البيضوي الملفات الشائكة التي تغطي الساحة الدولية برمتها. وكان الرجل قد أطلق خلال حملته الانتخابية الوعود بممارسة الدبلوماسية المنفتحة إلى أقصى الحدود واليد الممدودة إلى الخصوم والحوار الهادف إلى البحث عن المصالح المشتركة ونزع فتيل الأزمات القابلة للانفجار.(2)

---

(1) الكتاب السنوي 2011,مصدر سبق ذكره, ص118.

(2) حمود عبد الحليم حمود,السلاح النووي الإيراني,مركز الدراسات والترجمة,ط1, 2010, ص112.

في سياق تنفيذ مثل هذه الوعود تقدم أوباما بالتهاني إلى "الجمهورية الإسلامية الإيرانية شعبًا وحكومة" في العشرين من آذار 2009 بمناسبة عيد النوروز، وعرض عليها استعادة العلاقات الدبلوماسية مقابل وقف برنامجها النووي. وفي براغ في الرابع من نيسان/أبريل ألقى خطابًا دافع فيه عن "عالم من دون أسلحة نووية"، وبعدها بشهرين، في الرابع من حزيران في القاهرة، توجَّه إلى العالم الإسلامي داعيًا إلى علاقات ثقة وتعاون جديدة .وفي أكرا في غانا قال في 11 تموز "إن مستقبل إفريقيا في أيدي الأفارقة". وفي 23 أيلول من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة دعا إلى عصر جديد من التعاون متعدد الأطراف. هذا عدا جولاته وزياراته الأوروبية والإفريقية والآسيوية والشرق - أوسطية وغيرها، الأمر الذي فاجأ محللين كثيرين كانوا يعتقدون بأنه سوف يركِّز جهوده على الأوضاع الأميركية الداخلية تاركًا الساحة الخارجية للوزيرة هيلاري كلينتون. لقد تأكَّد للجميع أنه مؤمن بأن تغيير صورة أميركا في الخارج عبر التوجه إليه بلهجة مختلفة وأسلوب جديد شرط أساسي لتأمين ظروف نجاح معالجة المعضلات الداخلية .[1]

6- **أوباما "الآسيوي"**: في خطاب ألقاه في 2009/11/14 في "سانتوري هول" في طوكيو دافع أوباما عن انخراط أميركي أعمق في آسيا وتقوية العلاقات التجارية مع هذه المنطقة: "أتمنى أن يدرك كل أميركي بأن لنا مصلحة في المستقبل في هذه المنطقة التي لما يحدث فيها أثر مباشر على حياتنا في ديارنا. فهنا يجري القسم الأكبر من تجارتنا ومن هنا نشتري العدد الأكبر والأهم من سلعنا. وإلى هنا يمكننا أن نصدِّر منتجاتنا الخاصة فنخلق بذلك فرص العمل عندنا".(40) وقد ذكرت الصحف الآسيوية أن أوباما ولد في هاواي وترعرع في إندونيسيا وهو قدَّم نفسه على أنه أول رئيس أميركي قادم من الباسيفيك. وعلى الصعيد الجيوبوليتيكي فقد أعلن أن "الالتزام الأميركي حيال أمن آسيا واليابان لا يتزعزع" على الرغم من الحربين اللتين تخوضهما بلاده في العراق وأفغانستان. وفي هذا الصدد فقد أعاد تأكيد ضرورة خلو

---

(1) المصدر السابق, ص117.

العالم من الأسلحة النووية لكن في الانتظار ينبغي الإبقاء على قوة ردع نووي " قوية وفعالة" من أجل حماية الحلفاء اليابانيين والكوريين الجنوبيين. كما دعا كوريا الشمالية إلى وضع حدٍّ لعزلتها الدولية عبر العودة إلى طاولة المفاوضات حول برنامجها النووي .[1]

اهتمامات أوباما الآسيوية أشعرت بعض الأوروبيين بالقلق من أن تحل "الأولويات الترانسباسيفيكية" محل "الأولويات الترانساطلسية" في الفكر الاستراتيجي الأميركي. لكن ينبغي عدم إغفال أمر وهو أن أوباما قام بجولة أوروبية كبيرة بُعَيْدَ تسلمه السلطة وذلك في آذار 2009 ولو أن جولته الآسيوية التي دامت أسبوعًا كاملاً في كانون الأول 2009 حملت الكثير من المعاني والرموز ومنها أن آسيا ستحتل مكانًا مميَّزًا في الأجندة الأميركية الجديدة.

إذ كشفت الأزمة المالية التي تضرب الولايات المتحدة كم أنها أضحت مرتبطة بالصينيين الذين يحملون حوالي الألف مليار دولار من سندات الخزينة الأميركية. وأضحى فريق أوباما على وعي تام بأن المساحة الآسيوية ستضطلع بدور أساسي في المستقبل في علاقات القوة الاقتصادية والسياسية العالمية في وقت ضعف فيه التأثير الأميركي لمصلحة قوى صاعدة مثل الصين والهند. وكذلك الجذور الآسيوية لأوباما تضطلع بدورٍ في ديناميكيته السياسية حيال هذه المنطقة كما يقول بن رودس أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الذي يضيف: "الفكرة الأساسية هي أن نبرهن أننا أمة تنتمي إلى الباسيفيك"، و"ينبغي إحياء التحالفات القديمة وإنشاء شراكات جديدة" مع دول مثل إندونيسيا. أوباما لا يريد أن تبقى بلاده مجرد مشاهد عن بعد للمشهد الآسيوي. [2]

---

(1) عصام نعمان,على مفترق التحولات الكبرى, مصدر سبق ذكره, ص133.
(2) المصدر السابق، ص144-153.

وعلى الرغم من المرور بكوريا الجنوبية وسنغافورة واليابان فإن المقصد الأساسي لجولة أوباما الآسيوية كان الصين، هذه القوة الاقتصادية العظمى الدولية الثانية بعد تراجع روسيا، والتي كان أوباما قد أعلن بصددها في 27 تموز 2009.

وهذا التساؤل يقودنا إلى حقيقية جديدة هي أن الاحتواء إستراتيجية غير نمطية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تعبر عن مكنوناتها في ضوء التفاعل مع الأحداث واستيعابها وتوجهها نحو هدف يخدم المصالح الحيوية للولايات المتحدة والخروج بنظرية الاحتواء نحو رؤية إستراتيجية جديدة من التعامل مع احتواء الأنظمة والدول ومؤسساتها المركزية إلى احتواء التنظيمات السياسية المتطرفة بطريقة جديدة مبتكرة تخدم الأمن القومي الأمريكي . وقد يكون ما سمي بالربيع العربي مثالاً حياً وواقعياً لهذا التغيير في الإستراتيجية الأمريكية . فالأحداث في مصر وتونس على الرغم من وجود كبير لمعارضة إسلامية ذات تنظيمات كبيرة كالإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس اللتان كانتا محظورتين في البلدين . إلا أنها لم تقوم بالثورة على النظامين المذكورين خشية قمع الثورة . فكانت تراقب حركة الجماهير الثائرة من طلبة وعمال ومنظمات مجتمع مدني وكل الفئات الشبابية فكانت الثورة شعبية عفوية في بداياتها، اعتمدت تكنولوجيا الاتصال وسيلة في التأثير الجماهيري وتحييد قوة وسطوة الجيش والشرطة بمخاطبة العقول والعواطف وضمان بقاءها على الحياد أن لم تكن تنحاز إلى جانب الانتفاضات الشعبية المطالبة بالتغيير وهذا ما حدث في مصر من خلال غياب أجهزة الأمن المركزي عن الساحة وامتناع الجيش عن ضرب المتظاهرين. مما افقد سلطة الدول القدرة على المجابهة لأنها أصبحت لا تمتلك أداة للتنفيذ . مما دفع الرئيس المصري مبارك إلى الاستقالة وكل هذا كان شيء اعتيادي. ولكن الانعطافة حصلت في مسار الربيع العربي في المرحلة الانتقالية، وهذا الانعطافة ما كانت خارج حسابات إستراتيجية الاحتواء الجديدة وخصوصاً في مصر وذلك لأهميتها الإستراتيجية والتاريخية كعامل قوة وضبط في المنطقة، وكانت نقطة التحول هي أن الإخوان المسلمين دفعوا بقوة بمؤيديهم إلى

الشارع من خلال ما سمي بالمظاهرات المليونية وفي جولة الانتخابات تغلب التنظيم ألإخواني على عفوية الجماهير . فالإخوان المسلمين لديهم التنظيم الحزبي والقاعدة المسيطر عليها من خلال التنظيم والثوار عندهم العفوية وحلم التغيير الجديد . فكان الفوز في الانتخابات للتنظيم وهنا كانت الولايات المتحدة تحتوي بطريقة جديدة لسياسة قديمة، تنظيمات ذات توجهات جهادية عن طريق السلطة .فالإمساك بالسلطة سيوقف المد الجهادي لهذه الحركات وستتحول إلى الحكومة والسلطة ولعبة السيطرة على الداخل والمنافسين والتي تتطلب.

أن تواجه هذه الحركات للشارع الداخلي في بلدانها، فيتلاشي هدفها الثوري في التغيير الخارجي . وهذا ما يحصل اليوم في بلدان الربيع العربي وتحديداً في مصر واخطر ما في الذي يحصل أن يكون الإسلام كدين، بكل قيمه السامية ومعانيه الكبيرة هدفاً لسياسة الاحتواء. لا يتناسب مع سموه وعلوه ومكانته في نفوس وعقول البشرية . ولكن الولايات المتحدة ترى ذلك هدف جديد لإستراتيجيتها ليس في احتواء النظم والتنظيمات وإنما احتواء الأديان. في ضوء صراع السلطة وإعلان فشل الإسلام كدين عالمي في استيعاب المتغيرات في حياة الناس برسم صورة الإسلام في ضوء تنظيمات متطرفة تدعي الإسلام أساسا فكرياً وهي ابعد ما تكون عن الإسلام قيماً وأخلاقا وتسامحا وتعايشاً. فالإسلام الحقيقي هو متكامل قادر على أن يؤسس دولة تؤمن بحقوق الإنسان وحريته وتؤمن كرامته ولقمة عيشه وهذا ما يؤمن به الإنسان المسلم لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللـهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللـهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {13/49}) [1].

ولكن هذه التنظيمات التي تدعي الإسلام منهجاً وفكراً ولكنها لا تلتزم به في تعاملها مع الآخر ولا تؤمن له حرية التعبير والإرادة المستقلة ولا تحرم قتله بدون ذنب فإنها قد أساءت إلى الإسلام والمسلمين أكثر مما أساءت له كل الحروب وحملات التضليل والتشهير التي تعرض لها عبر تاريخه الطويل.

(1) سورة الحجرات : الآية 13.

المصادر

أولاً:المصادر العربية:

* القرآن الكريم

- احمد عبد الرحيم مصطفى, الولايات المتحدة والمشرق العربي,الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , ع1987,146.
- أبو الوفا محمد, أوباما ونهاية أمريكا, القاهرة, مدبولي الصغير, ط1, 2009.
- احمد عطية الله, ,القاموس السياسي, القاهرة, ط2, 1984.
- احمد وهبان , العلاقات الأمريكية - الأوربية بين التحالف والمصلحة , القاهرة, مكتبة النهضة المصرية, 1995.
- الطيب بوعزة، كيف استفادت الصين من الأزمة المالية العالمية، موقع الجزيرة 16 مايو2009.
- الكسندر بانارين، التوازن الاستراتيجي المفقود في القرن الحادي والعشرين، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ط1، 2006 .
- أمين هويدي إدار الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ "السياسة الدولية" العدد 112، السنة التاسعة والعشرون ابريل 1993.
- أمينة الرواجفة , إستراتيجية أمريكية لخطط لتمدد في المنطقة تحت ستار " الإرهاب " صحيفة السبيل, ع509, 2003/9/29.
- اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد وآخرون، الجزء الأول، الأهلية للنشر، بيروت، 1974.
- أوباما يغازل الصين من اليابان، موقع الجزيرة، 14 كانون الثاني 2009.
- أيان شابيرو: نظرية الاحتواء، "ما وراء الحرب على الإرهاب "، تدقيق لغوي. وفيق زيتون ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت، لبنان، 2012

1- إسـماعيل صـبري مقلـد, الإسـتراتيجية والـسياسة الدوليـة(المفـاهيم والحقـائق الأساسـية), بـيروت مؤسسة الأبحاث العربية, ط2, 1985,ص213.

- أشتون . ب. كارتر ـ وليام ج ـ بـيري, الـدفاع الوقـائي " إسـتراتيجية أمريكيـة جديـدة للأمـن, ترجمة: أسعد حليم, مركز الأهرام للترجمة والنشر, ط1, القاهرة,2001.

- أخبـار الجزيـرة, الأرشـيف, شـبكة المعلومـات العالميـة" الانترنيـت ",عـلى الموقـع الآتي: WWW.aljazerra.net,2005

- إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية و نـص الخطـاب الـذي وجهـه الـرئيس بوش إلى الكونغرس في 20 ايلول2002 شبكة المعلومات العالمية" الانترنيت على الموقع الآتي:

http // www.US.info.state.gov/Topic

- **البيت الأبيض** : إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول، 2002.

- باتريك هارمن, النظام العالمي الجديد: القـانون الـدولي وسياسـة المكيـالين, ترجمـة د. أنـور مغيث, سرت, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان, ط1, 1995.

- باسل سلوم العامري,المجمـع الـصناعي العـسكري والإعـلام ودورهـما في الـسياسة الخارجيـة الأمريكية,أطروحة دكتوراه غير منشورة في الدراسات الدوليـة,الجامعـة المستنـصرية-المعهـد العالي للدراسات السياسية والدولية, 2004.

- باقر جواد كاظم, التوازن الاستراتيجي في إقلـيم آسـيا ـ الباسـفيك وآفاقـه المـستقبلية, رسـالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, بغداد,2001.

–بروس فندلاي وأستر فندلاي, الدستور الأمريكي,ترجمة لجنة دائرة المعارف العامة, القاهرة ,دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع,ط1, 1964.

–بنجامين ر . بابر: إمبراطورية الخوف "الحرب والإرهاب والديمقراطية".

- بهجت قرني، علي الدين هلال، النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية، في: بهجت قرني، على الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

- بول . بي. ستيرز, عسكرة الفضاء, ترجمة: علي الكاظمي, بغداد,دار الشؤون الثقافية العامة, ط1, 1987.

- بول براكن,العصر النووي الثاني:الإستراتيجي, والأخطار وسياسات القوى الجديدة, ترجمة: بسام شيحا وسعيد الحسنية, بيروت,الدار العربية للعلوم ناشرون,ط1, 2013.

- بول هيدلي, المجتمع الفوضوي:دراسة النظام في السياسة العالمية,الإمارات العربية المتحدة,مركز الخليج للأبحاث,ط1, كانون الثاني2004.

- بول. ف. باور, القضايا النووية في الشرق الأوسط من المنظور العالمي, تقديرات إستراتيجية, ع8, بيروت, الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة, تموز/ 1995.

- بيتر فيرستبروك,آل أوباما: القصة غير الروية لعائلة أفريقية,ترجمة:حنان محمد كسروان, بيروت,شركة المطبوعات للتوزيع والنشر,ط1, 2012.

- بيتر مانغولد, تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط, ترجمه: أديب يوسف كشيش,دمشق, دار طلاس, ط1, 1985.

- جمال سلامة علي,أمة قلقة:أمريكا الديمقراطية ويمينها الديني والمحافظ,القاهرة,دار النهضة العربية,ط1, 2008.

- جون بنيهيان وباتريشيا أبردين , الاتجاهات الكبرى عام 2000 , ترجمة العجيلي الميري , مالطا , مركز دراسات العالم الإسلامي , ط1 , 1991 .

- مورتن هالبرن, الإستراتيجية العسكرية المعاصرة, ترجمة: سليم شاكر الإمامي, بغداد,مكتبة النهضة, 1987.

- نادية محمد مصطفى، أزمة الخليج والنظام الدولي" في احمد الرشيد محرر الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج، (مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991).

- ناصيف نصار منطق السلطة " مدخل إلى فلسفة الأمر، ط2 دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.

- نسان عربي,سياسة القوة:مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى, بيروت,ط1, 2000.

- نقلا عن:تشارلز جونز,مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية,ترجمة:محمد أحمد السيد حرفوش,القاهرة,دار الشروق,ط1, 2010.

- هشام حديدي,محمد البرادعي: الفلاح الذي أربك العالم,القاهرة,مكتبة مدبولي, ط1, 2010.

- وائل محمد إسماعيل الإستراتيجية الروسية بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، جامعة بغداد، كلية التربية أبن رشد، مجلة الأستاذ، ع 69، 2008.

- وائل محمد إسماعيل,التغيير في النظام الدولي,بغداد,مطبعة السنهوري,ط1, 2012.

ثانياً: المصادر الأجنبية

-Charles A. McClelland, "The Acute International Crisis", In: Dean G. Pruitt And Richard C. Snyder, (Eds), Theory And Research on The Causes of War, (Prentice - Hall, 1969).

- Charles F. Herman (ED) International Crisis, Insights From behavioral research, (New York, the free PRESS, 1972.

- David E. Sanger . (Nuclear Anxiety : U.S Easses Threat on Nuclear Arms for North Korea) New York Times , December 30 , 2002, p.A1.

- James L.Richardson, Crisis Diplomacy, the Great power since the mid nineteenth century ,(Great pertain: Cambridge University PRESS, 1994.

-Oran R. Young, The Politics Of Force: Bargaining During International Crisis,(New Jersey: Princeton University Press, 1968).

-Richard Clutter Buck, International Crisis And Conflict, New York, Martins PRESS, 1993).

-Robert C. North, War, Peace, Survival: Global Politics And Conceptual Synthesis, (San Francisco & oxford West view Press).

-Ben D. Mor, Decision And Interaction In Crisis, A Model Of International Crisis Behavior, (London: West Part Connection,1993.

-Cheney's words : (The Administration case for Removing Saddam Hussein) New York Times , August 27 . 2002.

- David frum, The man : The surprise presidency of George w . Bush (New York : Random House . 2003).

- Eric Alter man, "Way and Leaks". American prospect , December 30,2002, and Edward N , Kuttwak , "Gossip from The war Room", Los Angeles Times Book Review, December 1 , 2002 .

- James schcesingn , New Instabilities New Priorities, Foreign Policy, No.5. Winter 1991/1992 .

- Johan . Burns and David E . sager , "Iraq says Report To The . U.N shows No Banned Arms", New York Times , December 8, 2002.

- John j. Mearsheimer and Stephen M. Walt , (Keeping Saddam Hussein in a box) New York Times , February 2 , 2003 , sec 4.

- Jonathan Clarke , " Leaders and followers" Foreign Policy , Winter , 1995/ 1996 . p. 39

- Joseph Nye, the changing nature of world power " Political Science Quarterly . Vol. 105. No.2. 1990 .

-Madeleine K.Albrighton,the Use Of Force Ik Apost Cold Wer World,Washington Pc,1993.

-President's state of the union message to congress and The Nation ,"New York Tires, January 29 , 2002.

¨ Richard Nedlebow, "Is Crisis Management Always Possible?", In: Charles W. Kegly, Eugene R. Witt Korf (eds), The Global Agenda Issues And Perspectives, Third Edition, (McGraw, Hill Inc., 1992).

- The national Security strategy of The united States (2002).

- Thom shanker , (lessons from Iraq include How to scare Korean leader New York Times , May 12 , 2003.

- Tim wiener :"Mexico's influence in security council Decision may Help Its Ties with U.S", New York Times ,November 9, 2002.

-Tod Lindberg Deterrence and preemption ", Weekly Standard . February 3, 2003.

- Tony Judt, 99The wrong war at The wrong Time)) New York Times October 20,2002 , sec .4.

- Walter , Russell mead , American foreign policy and Hew It changed The World (New York : Alfred A.knopf,2002).

-Adom Roberts, " Anew Age in International R elations " International Affairs, Vol. 67. No.3.1991.

-Alex L, George, Avoiding War: Problems In International Crisis Management, (San Francisco, West view press,1991).

-Alexander T.J.Lennon,Amanda Kozlowski

-Angela Stent And Lilia Shevtsova, "America, Russia And Europe: A Realignment?", Survival, Vol. 44, No. 4, Winter 2002-2003.

-Barak Obama:History maker bios,Lerner Publications,2010.

-Bob Wood ward , Bush at war (New York : Simon & Schuster ,2002).

-C.J. Dick, "Conflict In AChanging World: Looking Two Decades Forward", European Security, Vol. 11, No.3 Autumn 2002.

-Charles Krauthammer. The Uni-polar Moment: In Bethinking Aeries security Beyond the cold war, N Y Norton and company, 1992

-Charles Mc clelland, "The Beginning, Duration And Abatement International Crisis: Comparison In Two Conflict Arenas", In Charles F. Herman (Ed.) International Crisis Insights From Behavioral Research, (New York, the Free PRESS, 1977).

-charts Krauthammer, (The obsolescence of Deterrence) weekly , standard , December 9 , 2002.

-Coral Bell, The Convention Of Crisis, A Study In Diplomatic Management,(London, Oxford University Press, 1977).

-George w .Bush , "Remarks by The president in commencement Address to united states cost Buard Academy " , New London ., conn , May 21 , 2003

-Glen H. Snyder And Paul Diesing, Conflict Among Nations, Bargaining, Decisi Making And SystemStructure In International Crises, (PrincetonL: University Press, New Jersey, 1977).

-Glen H. Snyder AND Paul diesing, conflict among nations: bargaining, Decision Making And system structure in International Crisis, (new jersey: Princeton, University PRESS, 1977).

-Global Power in the z1st Century :Strategies and Relations,U.S.A,MIT press,2009.

-Graham E. Fuller, "Soviet – American Co-Operation In The Middle East: The Changing Face Of International Conflict", In: Steven L.

Spiegel (Ed), Conflict Management In The Middle East,(San Francisco: West View Press, 1992).

-Herman Finer,Dulle'sOverr

-Hillary Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development. Foreign Affairs ,November/December 2010

-James A. Baker III , conflict and cooperation in the post cold war Era ; Remarks Delivered at the First Annual conference of the James A. Baker III Institute for public policy , Huston Texas ; William Marsh Rice University, Monday , Nov . 13, 1995 .

-James L.Richardson, Crisis Diplomacy: the Great Power Since The Mid Nineteenth Century, (Great Pretain, Cambridge University Press, 1994).

-John Spanier, Games Nations Play: Analyzing International Politics, (New York,1972.

-Kenneth N. Waltz, Theory of international Politics, AddisonWesley, 1979,p.87.

-Michael in lgnatieff. The Burden ,"New York Times magazine , January 5 , 2002.

-Morton Kaplan, System and Process in International Relation, New York John Wiles, Sons Inc, 1912.

-News Week, "Why . America Scares The World" March 24,2003.

-Patrick E,Tyler , "A signal moment Ahead, "New York Times , December 8 , 2002.

-Phil Williams, Crisis Management, Confrontation And Diplomacy In The Nuclear Age, (Martin Robertson ,1976).

-Robert Jervis, Cooperation Under the Security Dilemma, World Politics, Vol.30, No.2(Jan.1978).

- suez,London,Heineman.1964.

-Ted Galen carpenter , " The New World Disorder" Foreign policy " Fall 1991 .

-The New York Times,7/6/2010.

-William puff, " Redefining world power" Foreign Affairs, Vol. 70 No.1 1991 .

قائمة المحتويات







مركز الكتاب الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

